تقويم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦ وقياس محددات النمو الاقتصادي

د. أيمن إسماعيل محمد خالد
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

د. تامر فكري عطيفة النجار
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

الملخص:

استهدف البحث تقويم تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، وتحديد مدى العلاقة السببية للعناصر الأساسية للنمو الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتوصل البحث إلى أن نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري عام ٢٠١٦ متشابهة إلى حد كبير مع نتائج برنامج الإصلاح عام ١٩٩١ خاصة في الأجل القصير والمتوسط في انعكاساته الإيجابية والسلبية، إيجابية على الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، وسلبية على دخل الفرد واتساع مساحة الفقر، ولاستمرار الإيجابيات والقضاء على السلبيات في الأجل الطويل يجب تغير التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية، إلى قطاعات أخرى ذات إنتاجية مرتفعة، كما توصل البحث على أن دالة الإنتاج في مصر متزايدة لم تصل بعد لمرحلة الغلة المتناقصة.

الكلمات الدالة: الإصلاح الاقتصادي – النمو الاقتصادي -القطاع الخاص- دالة الإنتاج.

Abstract

The research aimed to evaluate Egypt's experience in economic reform 2016, and to determine the extent of the causal relationship to the basic elements of economic growth in real GDP. The research found that the results of the Egyptian economic reform program in 2016 are very similar to the results of the reform program in 1991, especially in the short and medium term in its positive and negative repercussions, positive on the overall economy and economic stability, and negative on the per capita income and the extent of poverty, and for the continued positives and elimination of Disadvantages in the long term The economic structure must change from sectors with low productivity to other sectors with high productivity. The research also concluded that the production function in Egypt is increasing and has not yet reached the diminishing yield stage.

Keywords: economic reform- Economic Growth- Private Sector- Output function

مقدمة:

بالرغم من أن التوجه إلى اقتصاد السوق من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين كان قوياً وشاملاً في بدايات عقد التسعينات من القرن الماضي، وبهدف تخليص الاقتصاد من العوامل التي تُكبله وتمنعه من الانطلاق في كافة المجالات، وإزالة البيروقراطية والتدخل الحكومي في كافة الأنشطة، إلا أن النتيجة كانت مخيبة للآمال في الأجل الطويل، فقد تعرض الاقتصاد لموجات من التضخم وسوء توزيع الدخل وزيادة معدلات الفقر وعدم قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية، مما استدعي مصر إلى تبني برنامج إصلاح اقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦. والذي ترجم حجم التدهور الذي أصاب الاقتصاد القومي خلال السنوات السابقة، وعبر عن واقع اقتصادي من الاختلالات على المستوى الاقتصاد الكلي والاضطرابات في الاقتصاد الجزئي يستلزم التعامل معه.

إن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي جاءت دائما نتيجة لاختلالات اقتصادية كلية شديدة بصفة عامة، وارتفاع ملحوظ في حجم المديونية الخارجية بصفة خاصة[١]. والإصلاح الاقتصادي مجموعة من السياسات تهدف في مجملها إلى إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي، بغرض الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام، واستفادة جميع أفراد الشعب من ثمار الإصلاح (النمو الاحتوائي).

استهدفت عمليات الإصلاح المختلفة في الاقتصاد المصري في مجملها السعي نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ومستدامة، إلا أن معدلات النمو تقلبت من فترة لأخرى، وهو ما يشير إلى عدم تحقق نمو متواصل للناتج المحلي الإجمالي. ومن هنا يعتبر تحديد مدي العلاقة السببية لعناصر النمو من القضايا الهامة، والتي تساعد على التنبؤ وبدقة عناصر النمو في الأجل الطويل، ومن ثم التعرف على الاتجاهات المستقبلية للنمو الاقتصادي.

ويسعى البحث إلى تقويم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذته مصر عام ٢٠١٦ لحل مشاكلها الاقتصادية، استنادا إلى تجارب مصر السابقة في الإصلاح. مع بيان العناصر المفسرة للنمو الاقتصادي طوال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨.

مشكلة البحث:

عانت جهود الإصلاح الاقتصادي في مصر خاصة منذ إصلاح ١٩٩١ من قيود متشابكة يتمثل أهمها، في عدم التنسيق مع السياسات الاجتماعية ومختلف السياسات القطاعية. فقد تركزت سياسات الإصلاح أساساً في كل مرة على القطاع المالي ومجال الاقتصاد الكلي من دون إعطاء أهمية تذكر للمشاكل البنيوية (الهيكلية) والاجتماعية، وهو ما لم يناسب مصر لما تعاني منه من انتشار المشاكل الاجتماعية، من بطالة وفقر وتفاوت اقتصادي بين الأقاليم، مما ساعد على زيادة حدة المشاكل خلال فترات الإصلاح، مع العجز عن التخفيف من سلبياته على محدودي الدخل والطبقة المتوسطة. هذا الفشل شكل عائقاً أمام استدامة وجود إصلاح عميق، حيث فقد المواطنون ثقتهم بجهود الإصلاح وأهدافه، ولم تأخذ جهود الإصلاح بعين الاعتبار مزايا الاقتصاد المصري لغياب التنسيق مع جميع القطاعات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال فشلت برامج الإصلاح في رفع العوائق أمام تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد. هذا الفشل أدّى إلى زيادة كلفة العمل وأثرت على القطاعات التي تعني المواطنين العاديين.

كما كان الفشل في خلق بيئة تمكين سليمة، لممارسة الأعمال وبناء اقتصاد قادر على التنافس على الصعيد العالمي قيد على جهود الإصلاح، مما أثر بالسلب على تحسين الشروط الاقتصادية ومعايير المعيشة الكريمة للمواطن البسيط. فعلى الرغم من سن العديد من القوانين لتنظيم بيئة الأعمال وتعزيز الاستثمار الوطني والأجنبي إلا أنها فشلت في إدخال جميع الوزارات المعنية في إصلاح إداري شامل. كما فشلت في تطوير عمليات التمكين لتطبيق القوانين والتشريعات الجديدة بطريقة سلسة وشفافة. فظلت مصر تعاني من قلة فاعلية البيروقراطية والمعوقات الإدارية والإنفاق الحكومي غير الرشيد.

كما مثل الضعف المؤسسي قيد كبير على جهود الإصلاح لما للقيود السابقة علاقة وطيدة بالقدرات المؤسسية السائدة. فكانت قدرة المؤسسات محدودة جداً على تصميم وتطبيق إصلاحات شاملة تأخذ بعين الاعتبار السياسات الاجتماعية وتسعى إلى توسيع قاعدة الملكية. كذلك فشلت المؤسسات الخاصة والعامة في التأقلم مع التغيرات الناجمة عن برامج الإصلاح وعن التخفيف من العواقب السلبية لسياسات الإصلاح.

مع ذلك كانت مصر تتوصل إلى نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي-غالبا بفضل تأثير العناصر الخارجية -بعد كل بداية موجة إصلاحية ولكنها تسوء في النهاية،

بسبب أن تأثير العناصر الخارجية امتزجت مع الفشل في خلق بيئة تنافسية، وتحسين قوانين الأعمال، وخفض الفساد، وتعزيز الشفافية في المؤسسات العامة، التي حالت دون تمتع أغلبية السكان بنتائج الإصلاح الإيجابية.

من ثم، هل يُتوقع تكرار هذا الوضع مع برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦؟ أم سيكون هناك بوادر فرص اقتصادية جديدة للمواطنين. وبما أن عملية الإصلاح تتطلب بعض التضحيات على المدى القصير، فإن اغتنام الفرصة المتاحة لتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد ديناميكي حديث وسريع النمو، وسيؤدي ذلك إلى تحسين مستويات المعيشة وزيادة الرخاء لكافة المواطنين على المدى الطويل.

وبتعبير آخر هل ستلجأ مصر مرة أخرى لبرنامج إصلاحي آخر غير برنامج ٢٠١٦؟ أم ستطول (ستستكمل) موجة الإصلاح هذه، حتى لا تخسر نتائجه الإيجابية، التي تحمل الناس أعباءها. لذا هناك احتياج لأدوات وآليات مختلفة في الإدارة والمؤسسات، حتى تنجح هذه الموجة. فإذا تم جذب استثمارات أجنبية في سندات الدين الحكومية في فترة تطبيق البرنامج. لكن فيما بعد انتهاء تطبيق برنامج الإصلاح فإن الأمر يحتاج لجذب استثمارات مباشرة توفر فرص عمل أكثر، وانطلاق القطاع الخاص دون مزاحمة الحكومة له في المبادرات الاقتصادية. كما يجب أن يأتي المستثمر لمصر بسبب قوة الاستثمارات وليس بسبب الإعفاءات الضريبية. حتى لا نكرر نفس عيوب برنامج إصلاح عام ١٩٩١.

أهمية البحث: يتمثل أهمية البحث فيما يلي:

١- متابعة وتقويم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها مصر خاصة إصلاح ٢٠١٦.

٢- تحليل تأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية والهيكلية قبل وبعد فترة الإصلاح الاقتصادي، وإلى أي مدى حققت برامج الإصلاح الاقتصادي الهدف المأمول منها.

- قياس دالة الإنتاج في مصر.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

١- عرض واقع الاقتصاد المصري بهدف الوقوف على أهم معالم المشاكل الأساسية فيه والتي شكلت المبررات المنطقية للإصلاح.

٢- تحليل السياسات الإصلاحية المتبعة قبل وبعد تطبيق برامج الصندوق، لمعرفة آثارها في معدلات النمو الاقتصادي المستدام بشكل خاص، وفي الأداء الاقتصادي بشكل عام.

٣- تقييم تجربة الإصلاح وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي بهدف الاستفادة من بعض جوانبها، وتلافي سلبياتها بم يتوافق مع واقع الاقتصاد المصري ومتطلبات التنمية فيه.

٤- قياس عناصر النمو الاقتصادي في مصر، وتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر.

فروض البحث: يحاول البحث اختبار الفروض التالية:

١- قد لا يختلف برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦ عن برنامج إصلاح عام ١٩٩١ في انعكاساته الإيجابية على الاستقرار الاقتصادي ومجالات الاقتصاد الكلي في الأجل القصير والمتوسط.

٢- نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ تحمل عناصر فشله في الأجل الطويل ما لم يتم التصدي لهذه العناصر.

٣- عنصر رأس المال المادي قد يكون هو المساهم الرئيس في النمو الاقتصادي.

منهج البحث: اعتمد البحث على المناهج التالية:

١- **المنهج الاستقرائي**: ويهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بتقييم مدى نجاح أو عدم نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والنشرات الموجودة في المكاتب المختلفة، بهدف جمع وتحليل البيانات واستخراج النتائج.

٢- **المنهج التاريخي**: وذلك لأن البحث تناول المشكلة وأبعادها في فترات تاريخية سابقة ومعاصرة.

٣- **المنهج الوصفي**: وذلك بهدف توصيف الظاهرة محل البحث توصيفا علمياً يقوم على التحليل المنطقي والموضوعي، وتفسيره تفسيراً كافياً بغرض استخلاص النتائج، وصولاً إلى توصيات يمكن الاستفادة منها مستقبلاً.

٤- **المنهج القياسي:** وذلك بهدف قياس نسبة تأثير محددات النمو الاقتصادي. للتعرف على الأسباب التي تؤدي لزيادة النمو في مصر مما يساهم في رسم السياسات اللازمة للفترة القادمة.

خطة البحث: يتكون البحث من المباحث التالية:

المبحث الأول: تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: نظرة عن موجات الإصلاح الاقتصادي من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٠.

المطلب الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ (الدوافع -الأهداف -السياسات).

المطلب الثالث: نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦.

المبحث الثاني: تقويم الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ وقياس محددات النمو الاقتصادي في مصر.

المطلب الأول: تحديات ما بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ وكيفية مواجهتها.

المطلب الثاني: قياس محددات النمو الاقتصادي في مصر.

النتائج والتوصيات

المرفقات

المراجع والهوامش

المبحث الأول

تجربة مصر في الإصلاح الاقتصادي

مقدمة:

يمكن القول أن اتفاقية الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠١٦ بين مصر وصندوق النقد لم تكن أولى محاولات إصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري، بل سبقتها اتفاقات عديدة وهي لأعوام ١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٨٧، ١٩٩١. مصر لم تشرع في تطبيق برنامج جذري وشامل للإصلاح الاقتصادي قبل عام ١٩٩١، لذلك لم تسهم إجراءات التصحيح الجزئي والمتدرج في تجاوز الاختلالات المالية والهيكلية الداخلية والخارجية لمصر، حيث كانت تكتفي باتخاذ بعض الإجراءات المالية والنقدية، غالباً ما كانت تتمثل في الحد من الواردات وإحداث زيادة في أسعار بعض السلع والخدمات، وارتفاع في أسعار الفائدة وتخفيض في سعر الصرف للجنيه، ولكن بمجرد الحصول على قرض أو معونة يصبح تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي أقل إلحاحا فلا تلبث الحكومة أن تتخلى عنها[٢]. ومن خلال هذا المبحث سيتم دراسة وتحليل المطالب التالية:

المطلب الأول

نظرة عن موجات الإصلاح الاقتصادي من عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٠.

نبذة تاريخية.

تبنت السلطات المصرية منذ أوائل ستينات القرن الماضي، شأنها شأن العديد من الدول النامية، نموذج التخطيط المركزي، وسيطرة القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية، ورغم ما ترتب على ذلك من رفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٦,٤% في المتوسط خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٤)، إلا أنه نتيجة لحرب ١٩٦٧، بالإضافة إلى تقييد الأسعار والائتمان، وتعدد أسعار صرف العملة الوطنية، وهيمنة المؤسسات العامة، أدى إلى تدني الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم ترتب عليه انخفاض معدل النمو ليصل إلى ٢,٩% سنوياً في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٤)[٣]. ورغبة من الدولة في تحسين الكفاءة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، تبنت مصر عام ١٩٧٤ سياسة الانفتاح الاقتصادي[٤]، ورغم نجاح هذه السياسة في رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي ليبلغ ٩,٦ سنوياً في المتوسط خلال الفترة (٧٤/١٩٧٥-٧٨/١٩٧٩) إلا أن هذا النمو ارتبط أساساً بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية، بالإضافة إلى أن الطلب الخارجي – المتحصلات من صادرات البترول، رسوم المرور في قناة السويس، المعونات الأجنبية والتحويلات الرسمية- كانت هي المحرك الأساسي للنمو خلال تلك الفترة[٥]. ونتيجة للاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد المصري اعتباراً من منتصف الثمانينات القرن الماضي، والتي كان أهمها تزايد عجز الموازنة العامة وما ترتب عليه من ارتفاع حجم الدين الداخلي والخارجي تباطأ معدل النمو الحقيقي ليقتصر على ٤,٤% سنوياً في المتوسط خلال الفترة المذكورة[٦].

في ضوء ما تقدم شرعت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١. ويمكن التعرف على ثلاث موجات في عمليات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠١٠، والتي هدفت أساساً إلى إرساء الاستقرار في الاقتصاد وتوليد نمو اقتصادي مستدام. من أجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمدت مصر برامج إصلاح ترتكز على خفض دور الدولة في الاقتصاد (منها التحرير والخصخصة)، واعتماد مبادئ اقتصادية مرتكزة على السوق، وزيادة دمج الاقتصاد المصري على

الصعيد الدولي عبر فتحه على المنافسة الخارجية، وتشجيع التصدير وزيادة الارتكاز على العائدات الداخلية.

أولاً: الموجة الأولى (باتفاق مساندة مع صندوق والنقد والبنك الدوليين) امتدت من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨.

فيها تم التوقيع مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ على برنامج إرساء الاستقرار في الاقتصاد يرتكز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية انكماشية، وعلى برنامج تكييف هيكلي مع البنك الدولي في نوفمبر ١٩٩١ يرتكز على جانب إدارة العرض لتعديل هيكل الإنتاج من خلال سياسات السعرية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير سوق العمل ورأس المال بما يحقق الكفاءة الاقتصادية في عمليات الإنتاج بجانب الإصلاحات المؤسسية من تقليص دور القطاع العام وتدعيم القطاع الخاص[٧]. وتوحيد سعر الصرف في أكتوبر ١٩٩١ بإنشاء السوق الحرة للنقد الأجنبي[٨]، وبدأ تطبيق نظام التعويم المدار للصرف وقوامه ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي[٩]، كما لم يعد صرف العملة الأجنبية يقتصر على البنوك التجارية[١٠]، مما أدى إلى استقرار العملة. كما تم إنشاء سوق أولية وسوق ثانوية في أكتوبر ١٩٩١ ودمجت السوقين في سوق واحد. كذلك انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية في يونيو ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٧ وقعت على اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي العام ١٩٩٧ تم الإعلان عن البدء في تنفيذ مشروعات طموحة مثل مشروع توشكي، وشرق العوينات، ومشروع ترعة السلام بسيناء، والمنطقة الاقتصادية بشرق بورسعيد والمنطقة الاقتصادية بشمال خليج السويس.

في ١٩٩٨ أنهت مصر تطبيق برنامج صندوق النقد والبنك الدوليين محققة نجاحا في جهود استقرار الاقتصاد الكلي والخصخصة الجزئية (انتقال نحو ثلث المنشآت العامة إلى القطاع الخاص). فتمثل النجاح في كبح جماح التضخم، وزيادة معدل نمو الاقتصادي إلى أكثر من٧.٥%، وخفض عجز الموازنة إلى أقل من ١%، واستقرار أسعار الصرف، وخفض عبء الدين الخارجي، وزيادة الاحتياطات (كما هو موضح في الجدول المرفق رقم ١)، ورغم هذا استمرت مصر في اللجوء للاقتراض الخارجي بسبب، فجوة الموارد المحلية، فجوة موارد النقد الأجنبي، انخفاض تدفقات المعونات الأجنبية، انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية[١١]. كما فشلت في تحقيق نمو احتوائي يساعد على تحسين معيشة الموطنين حيث زادت معدلات الفقر.

ثانياً: الموجة الثانية (من غير اتفاق مساندة) امتدت من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤.

ركزت على التجارة وإصلاح المؤسسات. فشهدت تدابير إصلاحية واسعة على الصعيد القانوني، فسنت مثلا قانون التمويل العقاري عام ٢٠٠١، والقوانين الصادرة للمناطق الاقتصادية الخاصة، وتعزيز التصدير، وحقوق الملكية الفكرية، وغرف التجارة وتبييض الأموال عام ٢٠٠٢، وقانون موحد للمصارف وللبنك المركزي عام ٢٠٠٣.

وفي محاولة لضبط السوق تم في يناير ٢٠٠٣ إلغاء العمل بالسعر المركزي للدولار وتعويم سعر صرف الجنيه المصري مما صاحب انخفاض قيمة الجنيه[١٢]، وفي نفس العام اصدر قرار يلزم المصدرين على بيع ٧٥% من العملة الأجنبية التي يقبضونها إلى البنوك المصرية، لكن ألغي هذا القرار بحلول نهاية ٢٠٠٤ مما عمق من تخفيض قيمة الجنيه. كما وقعت مصر على عدد من المعاهدات التجارية، بما فيها اتفاق إطار التجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٩، واتفاقات تجارة حرة مع أسواق مشتركة أخرى في شرقي وجنوبي أفريقيا في أكتوبر ٢٠٠٠، واتفاق تجارة حرة في أغادير الذي شمل الأردن والمغرب وتونس في فبراير ٢٠٠٤، كما دخل اتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ في يونيو ٢٠٠٤، بعد المباشرة بتطبيق مؤقت للمسائل المتعلقة بالتجارة في يناير ٢٠٠٤. دفعت مشاركة مصر في منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى إبرامها لمختلف الاتفاقات التجارية، إلى إصلاح سياسات التجارة وتحسس أكبر للمعايير الدولية، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة.

ولكن دفعت الأجواء السلبية الممتدة منذ أواخر عام ١٩٩٧(بسبب حادث الأقصر الإرهابي عام ١٩٩٧، وهبوط أسعار البترول عالمياً، والأزمة المالية الأسيوية خلال فترة ١٩٩٧-١٩٩٩)، بالإضافة إلى ما حدث عام ٢٠٠٠ من توسع الحكومة في الاقتراض من سوق الائتمان المحلي وأزمة السيولة، إلى حالة من الركود أصابت الاقتصاد المصري لعدة سنوات، كما انعكست على حدوث اضطرابات في سوق الصرف في ظل الاتجاه إلى تفضيل اكتناز العملة الأجنبية (ظاهرة الدولرة)[١٣]، وهو ما أدى إلى تفاقم عجز موارد سوق الصرف الرسمية [١٤].

لهذا شهدت الفترة موجه شديدة من التضخم وانخفاض النمو ونقص الاحتياطي (كما هو موضح في جدول ١ المرفق). فإذا كان معدل النمو شهد ارتفاعاً ملحوظاً خاصة من بداية عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٩[١٥]، إلا أنه بدأ في التراجع مرة أخرى بداية من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ والفترة التي تليها، جراء التوقعات السلبية بالنسبة لأوضاع الاقتصاد الدولي

بسبب حالة الركود الاقتصادي ولظروف الحرب على العراق ٢٠٠٣[١٦]. وإذا كان الاحتياطي النقدي ارتفع بمتوسط زيادة بلغ ٣٢% حيث ارتفع من ٥.٩ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ حتى بلغ ١٩.٣ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦، إلا أنه مع بداية عام ١٩٩٨/٩٧ بدأ الاحتياطي النقدي في التراجع، حيث تراجع إلى ١٤.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

ثالثاً: الموجة الثالثة (من غير اتفاق مساندة) امتدت من يوليو ٢٠٠٤-٢٠١٠.

شهدت هذه الموجة إصلاحات كبيرة من إعادة هيكلة القطاع المالي وتكييف القوانين وتعزيز التجارة وخصخصة معظم الشركات العامة[١٧]. فسنت قوانين جديدة متعلقة بالتوقيع الالكتروني، والاستثمارات الجديدة والجمارك ومكافحة الاحتكار والتنافس، وضريبة الشركات الموحدة، ومكافحة الإغراق، كذلك تم تعديل قوانين الاستيراد والتصدير، وادخل قانون جديد لحماية المستهلك. كذلك تم تسريع وتيرة الخصخصة منذ منتصف ٢٠٠٤، حيث تم خصخصة عدد من شركات القطاع العام، والمشاريع المشتركة للأسهم العامة، والأراضي العامة.

كما أطلقت الحكومة خطة إصلاح شاملة ومتكاملة للقطاع المالي في سبتمبر٢٠٠٤، على أساسها بيعت معظم البنوك المشتركة إلى القطاع الخاص، وبات من الإلزامي أن تجمع البنوك ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنية رأس المال المدفوع بالكامل. كذلك أعيد هيكلة الديون غير المسددة في القطاع الخاص، مع محو الديون غير المسددة في القطاع العام بواسطة ضخ الحكومة أموالاً نابعة من عائدات الخصخصة منذ عام ٢٠٠٥. ولزيادة الانفتاح الاقتصادي تم إنشاء سوق مصرفية بينية عام ٢٠٠٤، تستطيع فيها البنوك التداول بحرية بالعملة الأجنبية، مع رفع متطلبات التسليم على إجراءات التصدير. كما اتخذت الكثير من الخطوات لتحسين وضع مصر المالي، حيث رفعت أسعار الوقود المدعومة في سبتمبر ٢٠٠٤، ويوليو ٢٠٠٦، ورفعت أسعار الكهرباء في ديسمبر ٢٠٠٤. إضافة إلى إطلاق إصلاحات للإدارة الضريبة، فأسست وحدة واسعة لدفع الضرائب في ٢٠٠٥، ودمجت دائرتي الضريبة غير المباشرة والضريبة على الدخل عام ٢٠٠٦ .وتم تعديل قانون الضريبة على الدخل في ٢٠٠٥ بهدف توسيع قاعدة الضرائب. وتم إصلاحات الأنفاق العام منذ ٢٠٠٤، بترشيد العلاقات المالية بين المؤسسات العامة. وفي سبيل تعزيز شفافية السياسة الاقتصادية، اشتركت مصر في المعيار الخاص لنشر البيانات في يناير ٢٠٠٥، ومنذ هذا التاريخ نشرت الحكومة إفادات وبيانات رسمية عن سياستها النقدية. ولكن هذا لم يحسن من بيئة الأعمال ولا الحد من الفساد[١٨]. وفي

سبيل تعزيز التجارة الخارجية وقعت مصر على اتفاق تجارة حرة مع تركيا في ديسمبر ٢٠٠٥، وفي فبراير ٢٠٠٧ وقعت على اتفاق المنطقة الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وإذا كانت معدلات التضخم شهدت تحسناً في الفترة من عام ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ حيث انخفض من ١٥% تقريباً عام ١٩٩١ إلى ٢% تقريباً عام ٢٠٠١، بسبب السياسة الانكماشية التي اتبعت، إلا أنها أخذت في الارتفاع اعتباراً من عام ٢٠٠٢، حيث وصلت إلى حوالي ١٢% عام ٢٠٠٤، ونحو ٢٠% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك تأثراً بتخفيض قيمة الجنيه عام ٢٠٠٣[١٩]. وبتداعيات الأزمة المالية العالمية.

وقد تميزت الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ بأعلى معدلات للنمو الاقتصادي في مصر، إلا أنه ومنذ عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ وصلت الاختلالات المالية والهيكلية إلى أعلى مستوياتها في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتمازجت حدة الاختلالات مع تراجع معدلات تدفق الموارد والاستثمارات الأجنبية للاقتصاد المصري[٢٠].

الإصلاحات التي تمت في هذه الموجة أدت إلى أثار إيجابية من ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية ومن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وإن كان غير احتوائي، فعلى الرغم من اتجاه معدل النمو الاقتصادي إلى الزيادة، إلا أن حدة اللامساواة قد زادت، حيث أن الزيادة في معدل النمو كانت توزع لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، باعتبار أن آلية السوق لا تهتم إلا بالقوى الشرائية الفاعلة، وهي بالطبع لا تتوفر إلا لدى الأغنياء[٢١]. وبما أن الهدف الرئيسي من الإصلاح الاقتصادي هو تحقيق معدلات نمو تساعد على تحسين معيشة الموطنين لم يتحقق حيث معدلات الفقر والبطالة تزايدت. الأمر الذي أنتج أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ في نهاية الآمر.

رابعاً: النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهذه الموجات الإصلاحية.

لوحظ أن الاقتصاد المصري سجل نمواً قوياً في بعض الفترات، حيث تحسنت نسب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وارتفعت الصادرات، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر، وسجل ميزان المدفوعات فائضاً، مما ساعد البنك المركزي على زيادة احتياطه بالعملات الأجنبية. (كما هو مبين في جدول١ المرفق)، كما انخفض عجز الموازنة بسبب الخصخصة والضرائب على الشركات أساساً وإن ظل الدين العام مرتفعا.

كما لوحظ أن العناصر الخارجية تقف وراء الأداء للاقتصاد المصري فهي تمثل مكونات مهمة من النمو الاقتصادي وهي: أسعار الغاز والبترول، وزيادة عائدات النفط

الخليجي التي أدت إلى ارتفاع الاستثمارات في مصر، وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، وعائدات قطاع السياحة وقناة السويس، والمساعدات التي تتلقاها مصر. كما أن نمو الصادرات المصرية، تكونت بواسطة الموارد الطبيعية وعناصر الطاقة أكثر من الإنتاج المكثف الذي يقتضي زيادة العمالة.

وهو ما يمكن تسميته بنمو معاق ومشوه أي لم تصاحبه عملية عميقة للتحول الهيكلي، فعملية النمو المستدام يجب أن تنطوي على تحولات هيكلية بمعني تغير التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية، إلى قطاعات أخرى ذات إنتاجية مرتفعة، وذلك في إطار تحقيق معدلات موجبة لنمو الدخل الحقيقي للفرد[٢٢].

كما لوحظ التأثير المحدود للموجات الإصلاحية في خفض حجم الوظائف العامة، وذلك لتردد الدولة وعدم قدرتها على تحمل التكلفة السياسية والاجتماعية لتخليها عن هذا الدور وعن برامج الإنفاق العام، فقد واجهت معارضة في ذلك.

أما تأثير الإصلاح على سوق العمل فقد جاء متفاوتا[٢٣]. فواجه الوافدون الجدد إلى سوق العمل أكبر الصعوبات في إيجاد وظيفة، خصوصا النساء، بعد ما انخفضت فرص إيجاد عمل في الدولة. كما أن الوظائف الجديدة المتولدة كانت في قطاعات ذات إنتاجية منخفضة[٢٤]. فانخفض مجموع العمالة في الزراعة والصناعة وفي المقابل ارتفعت العمالة في التجارة والسياحة والخدمات. كما لعب الاقتصاد غير الرسمي دوراً مهماً في توليد فرص العمل، فنحو ٥٥% من العاملين (ما بين أعمار١٥-٦٤) عام ٢٠٠٦ يعملوا بشكل غير رسمي واستمر الوضع كذلك حتى ٢٠١٢ [٢٥].

بتعبير آخر نلاحظ أن نمط النمو لا يطال القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بالقدرة على النهوض بنمو مستدام للعمالة[٢٦] فهو نمو كمي غير خلاق للوظائف. فإذا كانت سياسات الإصلاح في الآجل القصير يمكن أن تحقق نتائج سلبية إزاء خلق فرص العمل، ولكن في الأجل الطويل يفترض أن تحقق أثراً إيجابياً من خلال توسع زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص وهو الأمر الذي لم يتحقق. كما لوحظ انخفاض في تنوع الصادرات المصرية خلال فترات الإصلاح المختلفة[٢٧]، كما أن الصادرات الجديدة التي دخلت خلال تلك الفترة ذات قيمة مضافة منخفضة.

على الصعيد الاجتماعي، فشلت جهود الإصلاح في معالجة انتشار الفقر في مصر[٢٨]، حيث زاد التفاوت في الدخول بين المواطنين وزاد نسبة الفقراء، فتضاعف عد الفقراء في مصر بعد خمس سنوات من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ١٩٩١ حيث ارتفع العدد

من ٢١% إلى ٤٤%، ، كما بلغت نسبة الفقراء ٤٣% عام ٢٠٠٠، وتراجعت قليلا إلى ٤١% أي نحو ٢٨ مليون نسمة في ٢٠٠٥، وتراجعت النسبة إلى أكثر من ربع سكان مصر ٢٥,٢% عام ٢٠١٠[٢٩]. كما أن نسبة العمال الفقراء خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ فبلغ ٤٨.٢%[٣٠]. كما لوحظ أن نسب الفقر أعلى في المناطق الريفية خاصة المناطق الريفية في صعيد مصر وهو ما يعني تفاوت إقليمي على صعيد التنمية الاقتصادية مما جعلها طاردة للسكان.

ويعود سبب تفشي الفقر إلى التضخم المرتفع، خصوصا بعد انخفاض قيمة العملة وخفض الإعانات على المنتجات البترولية، فيما ارتفع سعر المواد الغذائية، ما يعني أن الفقراء لم يستفيدوا من شبكات الأمان الاجتماعي التي قلما يتكلون عليها مفضلين الاعتماد على حوالات العاملين في الخارج والإعانات في إنفاقاتهم.

يستنتج مما سبق فشل البرنامج الإصلاحي ١٩٩١ وموجاته اللاحقة التي بنيت عليه في أول اختبار له بداية من عام ١٩٩٨ التي أطلقت شراره اختلالات اقتصادية من جديد، كنتيجة لتأثر مصر بعدة أزمات داخلية وخارجية، ويمكن ملاحظة ذلك في جدول(١) المرفق، حيث أخذ الاحتياطي النقدي في النزول منذ عام ٩٨/ ١٩٩٩، وكذلك وجود ارتفاع في عجز الموازنة العامة. ومع عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ أخذ يتدهور سعر الصرف، وتخطى الدين المحلي ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي وواصل اتساعه، والبطالة أخذت اتجاه الصعود. وفي عام ٢٠٠٤/٠٥ بدأ يتسع عجز الميزان التجاري، على الرغم من إصلاحات أدخلتها الحكومة، من إعادة هيكلة القطاع المالي وتكييف القوانين وتعزيز التجارة وخصخصة معظم الشركات العامة. ورغم تحقق بعض الاستقرار وارتفاع معدل النمو والاحتياطي النقدي إلا أنه ظهرت موجه اختلاليه ثانية عام ٢٠٠٨ مع الأزمة المالية العالمية[٣١]، حيث بدأت الديون الخارجية في الزيادة وكذلك التضخم والفقر وسوء توزيع الدخل والفساد.

كما أن الموجات الإصلاحية لم تسهم إلا بتقدم ضئيل جدا بل شبه معدوم في مكافحة الفساد، وخلق بيئة مناسبة للأعمال من حيث التنافس والتفعيل. وظهرت موجة ثالثة اختلاليه بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ وهو ما استدعى الحكومات المتعاقبة في الاتصال مع صندوق النقد الدولي لتبني برنامج إصلاحي أخر شامل للخروج بالاقتصاد المصري من كبوته ونهوضه وتحقيق تنميته بشكل مستدام واحتوائي.

المطلب الثاني

برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ الدوافع الأهداف السياسات

خاضت مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١، ثلاث محاولات من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، بعد أن أيقنت أنه لا مناص إلا إلى اللجوء للصندوق، على الرغم من الآراء المعارضة بسبب سلبيات تجارب الإصلاح السابقة التي عملت على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء -وعدم شعور فئات عريضة من المواطنين بتأثيراتها الإيجابية-نظراً لمعدلات الفقر والبطالة العالية.

كانت التجربة الأولى في عام ٢٠١١، فيها تم التوصل لما يشبه الاتفاق المبدئي للحصول على قرض بقيمة ٣,٢ مليار دولار، إلا أنه تم رفض الاتفاق في مراحله النهائية. كما خاضت مصر تجربتها الثانية في نوفمبر ٢٠١٢، لكن في هذه المرة كانت للحصول على قرض بمبلغ ٤.٨ مليار دولار، ولكن فشل التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي أيضا[٣٢].

أما التجربة الثالثة كانت في نوفمبر ٢٠١٦ حيث أسفرت التحديات الجسيمة في نهايتها عن إعاقة التجارة واستثمارات القطاع الخاص وفاقمت من المشاكل الهيكلية المزمنة، ومنها تردي مناخ الأعمال وارتفاع نسبة البطالة ودعم الطاقة المكلف، مما نتج عنها إضعاف النمو، وارتفاع الدين العام، وزيادة عجز الحساب الجاري، وتراجع الاحتياطيات الرسمية. الأمر الذي أدى لقيام الدولة، بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي يدعمه صندوق النقد، وذلك بهدف استعادة الاستقرار المالي، وتشجيع النمو والتوظف، مع حماية الأسر محدودة الدخل من الآثار السلبية للتغييرات المصاحبة[٣٣].

قد وافق صندوق النقد في ١١ نوفمبر ٢٠١٦ على عقد اتفاق "تسهيل الصندوق الممدد" على منح مصر قرضا قيمته ١٢ مليار دولار أمريكي على مدار ثلاث سنوات، وهي تعادل ٨,٥٧٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وهو ما يمثل ٤٢٢% من حصة عضويتها، لدعم خطة برنامج وضعتها مصر لإصلاح اقتصادي جذري وشامل. وبما أن التدابير الإصلاحية تحتاج التضحية في الأجل القصير. لذا فإن القرض يتضمن إجراءات لحماية الفقراء[٣٤].

ورأى صندوق النقد الدولي أن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي٢٠١٦، بجانب مساندته الممتدة، يتطلب تشجيع الهيئات الدولية (البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي)

على تقديم الدعم لمصر، بالإضافة إلى تقديم مساعدات من قبل أصدقاء مصر (حيث يبادر شركاء مصر على المستوى الثنائي إلى دعمها)، الأمر الذي يضمن تعزيز قدرة الاقتصاد المصري والوصول إلى إمكاناته الكاملة، مما يساعد على تحقيق نمو احتوائي وغني بفرص العمل ورفع مستويات المعيشة للمواطنين[٣٥]. وفيما يلي توضيح ذلك:

أولا: التحديات الاقتصادية طويلة الأجل قبيل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ ودوافع تطبيقه.

أثر عدم الاستقرار السياسي والقضايا الأمنية الإقليمية وتباطؤ الاقتصاد العالمي تأثيراً سلبياً على الاقتصاد المصري، مما تسبب في تضخيم المشكلات الهيكلية طويلة الأجل وهي[٣٦]:

أسعار الصرف الثابتة: فلم يكن تثبيت سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي في صالح الاقتصاد المصري، فقد أضعف تنافسيته الخارجية، واستنزف احتياطياته الأجنبية، وأدى إلى نقص العملة الأجنبية، الذي أثر سلباً على الاستثمار، وتسبب في تراجع الثقة، بالإضافة إلى نقص السلع الغذائية في بعض الأحيان.

ارتفاع العجز والدين العام: مع ضعف الإيرادات والدعم غير الموجه إلى مستحقيه وتضخم فاتورة أجور القطاع العام، أصبح العجز كبيراً وارتفع مستوى الدين العام مقتربا من ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي.

انخفاض النمو: ظل النمو وتوظيف العمالة مقيدين بالمعوقات الهيكلية القائمة منذ أجل طويل. فلم يكن النمو احتوائياً ليشمل كل شرائح المجتمع ولم يولد وظائف كافية، لاسيما للشباب والمرأة.

لذا يمكن وضع صورة الاقتصاد المصري التي دفعت لتطبيق برنامج الإصلاح ٢٠١٦ في[٣٧]:

- تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة، من عجز كبير في الموازنة العامة تجاوز ١٠% من إجمالي الناتج المحلي، وعجز مزمن وكبير في الميزان التجاري، بسبب سياسات اقتصادية كلية غير متسقة.
- انخفاض بالغ في احتياطيات النقد الأجنبي وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، بسبب سياسة نقدية توسعية وسعر صرف ثابت.
- انخفاض معدلات النمو وارتفاع مستويات البطالة، خاصة بين الشباب.

ثانيا: سمات برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦[٣٨]:

طبعت التحديات السابقة على سمات برنامج الإصلاح وتمثلت في:

- نظام سعر صرف مرن للتخلص من تقييم العملة المبالغ فيه، وإعادة بناء الاحتياطيات، وتوفير هوامش أمان ضد الصدمات الخارجية.
- تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم.
- ضبط أوضاع المالية العامة لضمان بقاء الدين العام في حدود يمكن تحملها على المدى المتوسط.
- إصلاحات هيكلية لتشجيع النمو الاحتوائي، وخلق فرص العمل، وتنويع الصادرات، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز إدارة المالية العامة.
- دعم شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق الموجه للفقراء لموازنة أثر الإصلاحات على محدودي الدخل.

ثالثا: مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦:

ترتب على ما سبق إفراز المكونات الأساسية التالية للبرنامج [٣٩]:

- الحفاظ على نظام لسعر الصرف المرن: حيث يساعد هذا النظام على تحسين تنافسية مصر الخارجية، ودعم الصادرات والسياحة، وجذب الاستثمار الأجنبي، وما يسمح للبنك المركزي بإعادة بناء احتياطياته الدولية.
- سياسة نقدية تشديديه: وذلك لاحتواء التضخم والوصول به على المدى المتوسط إلى رقم في خانة الآحاد.
- زيادة الإيرادات الحكومية: بتعزيز إيرادات الموازنة العامة، أهمها من خلال ضريبة القيمة المضافة والتي أقرت في أغسطس ٢٠١٦، بحيث تتضمن إعفاءات لمعظم السلع الغذائية الأساسية التي يستهلكها الفقراء، حماية لأقل الفئات دخلا في المجتمع.
- تنفيذ إصلاحات دعم الطاقة: حيث أن دعم الطاقة لا يوجه بدقة إلى المستحقين ويستفيد من معظمه غير الفقراء، وهو يتسبب أيضا في انحراف الإنتاج نحو الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ولرأس المال وبعيدا عن المشروعات كثيفة العمالة والتي تخلق فرص عمل للمواطنين، ومن شأن إصلاح هذه النظم أن يحرر

موارد للاستخدام في أولويات مثل الصحة والتعليم والبحوث والتطوير والحماية الاجتماعية.

- تشجيع النمو من خلال إصلاحات هيكلية واسعة النطاق: أهمها تحسين مناخ الأعمال مثل: ترشيد إصدار التصاريح الصناعية وتيسير الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذه الإجراءات تؤدي إلى زيادة خلق فرص العمل والمساعدة على معالجة البطالة المرتفعة في مصر، والتي بلغت مستوى حاد بين الشباب والنساء بوجه خاص. وستؤدي إتاحة المزيد من دور الحضانة العامة وزيادة أمان وسائل النقل العام إلى تيسير عمل المرأة المصرية خارج المنزل.
- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية: بتوجيه نسبة من وفورات المالية العامة تعادل حوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي إلى مزيد من الدعم والتحويلات النقدية لكبار السن والأسر الفقيرة. كذلك الحفاظ على الموارد الموجهة للبرامج الاجتماعية، مثل الوجبات المدرسية ودعم ألبان وأدوية الأطفال والتدريب المهني للشباب، مع زيادة كبيرة في الوجبات المدرسية المجانية.

رابعا: ملخص تقرير صندوق النقد الدولي لاستعراض تفاصيل التمويل المقدم لمصر:

أتاحت موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لمصر في ٢٠١٦/١١/١١ اقتراض مبلغ فوري قدره ١,٩٧٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢,٧٥ مليار دولار أمريكي)[٤٠]، مع صَرف بقية المبلغ على مراحل خلال مدة البرنامج (ثلاث سنوات)، رهناً بإجراء خمس مراجعات. فوافق المجلس التنفيذي على المراجعة الأولى في ١٣ يوليو ٢٠١٧ والمراجعة الثانية في ٢٠ ديسمبر ٢٠١٧ والمراجعة الثالثة في ٢٩ يونيو ٢٠١٨ والمراجعة الرابعة في ٤ فبراير ٢٠١٩ والمراجعة الخامسة والأخيرة في ٢٤ يوليو ٢٠١٩. وهو ما سيتم تناولها بالتفصيل لاحقا.

ويوضح الجدول التالي ملخص للتقرير الذي أعده صندوق النقد لاستعراض تفاصيل التمويل والبرنامج الزمني لتحقيق الأهداف المرجوة.

جدول رقم (١) ملخص تقرير صندوق النقد لاستعراض تفاصيل التمويل

النمو	• تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة من ٥.٦% إلى ٣ % من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام ٢٠١٨/٢٠١٩. • نمو الناتج المحلي من ٥% إلى ٦% في منتصف ٢٠١٧. • التوحيد المالي إلى جانب تشديد السياسات النقدية.
الاحتياطي	زيادة الاحتياطي الأجنبي بمقدار: • ٤.٩ مليار دولار في الفترة بين يونيو ٢٠١٦ إلى يونيو ٢٠١٧. • ٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩. • يصل إجمالي الاحتياطي إلى حوالي ٣٣ مليار دولار في نهاية البرنامج.
السياسة النقدية	• إطار عمل السياسة النقدية من خلال البرنامج سيعتمد على استهداف التضخم. • قد يتدخل البنك المركزي بطرح مزادات بالعملة الصعبة إذا حدثت تقلبات مفرطة في سعر الصرف. • تقليل رصيد السحب على المكشوف في خطاب النوايا إلى أقل من ٧٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.
سعر الصرف والخدمات المصرفية	• إلغاء سقف الإيداع بالعملة الصعبة البالغ ٥٠ ألف دولار للشركات المستوردة للسلع غير الأساسية، وسقف تحويلات الأفراد للخارج البالغ ١٠٠ ألف دولار. • تطوير القوانين في نهاية مارس ٢٠١٧ لتسهيل منح القروض للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
العجز والديون	• خفض الدين العام من ٩٤,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ٨٥,٨% بحلول ٢٠١٨/٢٠١٩، و٧٨,٢ % بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.
الضرائب والإيرادات	• زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البرنامج. • إدخال نظام ضريبي مبسط للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم قبل نهاية مارس ٢٠١٧. • فرض ضريبة على أرباح رأس المال في نهاية مايو ٢٠١٧ وتكون مفعلة في موعد أقصاه ٢٠١٧/٢٠١٨. • زيادة الإيرادات بنسبة ٠.٣% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٦/٢٠١٧ عن طريق بيع ترخيص الاتصالات والأراضي، لتصل إلى ٠.٥% بحلول ٢٠١٨/٢٠١٩. • عرض بعض حصص الشركات المملوكة للحكومة للبيع في الربع الأول من ٢٠١٧.
المصروفات	• زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة ١ % من الناتج المحلي الإجمالي لدعم الغذاء ومزايا نقدية للفقراء. • عمل خارطة طريق لإصلاح نظام المعاشات من يونيو ٢٠١٧.
النفط والغاز	• زيادة إنتاج الغاز إلى ٤.٩ مليار متر مكعب يومياً بحلول يونيو ٢٠١٧ بدلاً من ٣.٨ مليار قدم، وإلى ٧.٧ مليار قدم خلال الثلاث سنوات القادمة. علماً بأن الاحتياجات المصرية من الغاز تصل إلى ٥.٢

	مليار قدم مكعب يومياً. • تتبنى الحكومة إستراتيجية إصلاح قطاع الطاقة. • تسعى الهيئة العامة للبترول للوصول إلى اتفاق مع الدائنين على جدول المستحقات بحلول يونيو ٢٠١٩ • خفض الحكومة دعم الوقود على نحو كبير، كما ستلتزم بإلغاء دعم الكهرباء بالكامل خلال خمس سنوات.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي.

خامسا: الأهداف والسياسات.

من الجدول السابق يتبن أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦، ووسائل تحقيقها.

فأهداف البرنامج هي رفع كفاءة أسواق النقد الأجنبي، وتخفيض عجز الموازنة والدين الحكومي، وزيادة النمو، وخلق فرص العمل المستدام والاحتوائي، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية لحماية محدودي الدخل أثناء عملية الإصلاح. ويتحقق ذلك **من خلال السياسات** التالية[٤١]:

١- **السياسة المالية**: بخفض عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات وترشيد الإنفاق. وهو ما يساعد على خلق حيز مالي (خلق وفورات في المالية العامة) لإتاحة الموارد العامة للاستخدام في الإنفاق على مجالات الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافا (عالية الأولوية)، مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية الموجهة التي تستهدف الفئات المستحقة، أي يسمح بالإنفاق على الاستثمارات الضرورية في رأس المال البشري والبنية التحتية المهمة.

٢- **الحماية الاجتماعية**: بتوجيه جانب من وفورات الموازنة المتحققة من الإجراءات الإصلاحية

ويعتبر تخفيض معدلات البطالة، ولاسيما بين الشباب، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، عاملين أساسيين لانطلاقة الاقتصاد المصري كما يجسدان الحماية الاجتماعية في أقوى أشكالها وأكثرها استدامة. فتقوية شبكة الأمان الاجتماعي ضروري للحفاظ على النمو القوي والاحتوائي لجميع شرائح السكان على المدى المتوسط. ويمكن تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بتحقيق تقدم أكبر في التحول من دعم المنتجات إلى نظام التحويلات النقدية الأفضل استهدافا للمستحقين.

٣- **السياسة النقدية والصرف**: بتخفيض التضخم إلى معدل من رقم واحد في الأجل المتوسط، بتطبيق زيادة كبيرة في أسعار الفائدة الأساسية وامتصاص السيولة الفائضة، كذلك وضع إطاراً نقدياً يعمل على تعزيز التواصل مع الأسواق والجمهور لإدارة توقعات التضخم. فتخفيض التضخم الأولوية الآنية حيث يشكل خطرا على الاستقرار الاقتصادي الكلي ويلحق الضرر بالفقراء.

تشديد السياسة النقدية يعمل على تحويل المسار الصاعد للتضخم، واستمرار الاتجاه العام المضاد للتضخم يؤدي إلى فتح الباب أمام تخفيض أسعار الفائدة بالتدريج، ولكن مع الانتباه والاستعداد لتشديد السياسة النقدية إذا ما ظهرت ضغوط الطلب من جديد، وعلى المدى المتوسط يخطط البنك المركزي للتحول إلى إطار استهداف التضخم ٩%(±٣)، مما يساعد على تحقيق تضخم منخفض ومستقر.

كما ترتكز السياسة النقدية على نظام سعر الصرف المرن الذي يتيح تعزيز القدرة التنافسية وعامل حيوي للوقاية من الصدمات الخارجية والتكيف معها (بناء هامش وقائي - تعزيز صلابة الاقتصاد- في مواجهة الصدمات الخارجية)، كذلك يدعم الصادرات والسياحة، وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، ومراكمة الاحتياطيات (حماية الاحتياطيات الأجنبية). الذي في النهاية يدعم النمو وفرص العمل، ويخفض احتياجات التمويل، خاصة في ظل بيئة خارجية قد تتسم بضيق أوضاع التمويل.

٤- **سياسات القطاع المالي**: بالتركيز على حماية قوة النظام المصرفي واستقراره (تمتعه بمستوى جيد من السيولة والربحية ورأس المال)، بمواصلة تقوية الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المصرفي، بما في ذلك تنفيذ قواعد بازل. وكذلك بذل الجهود لتعزيز الشمول المالي.

٥- **سياسات في مجال الإصلاحات الهيكلية**: بتحسين مناخ الأعمال، وتعميق أسواق العمل، وتبسيط اللوائح، وتشجيع المنافسة. الأمر الذي يعمل على تحقيق تحسن ملموس في مرتبة مصر في تقريري ممارسة أنشطة الأعمال والتنافسية العالمية. وفي هذا الصدد، تمثلت الأولويات (أو اتخاذ خطوات) في إصلاح الإطار التنظيمي، ودعم المنافسة، وتحسين فرص الحصول على التمويل والأراضي(تحسين منظومة تخصيص الأراضي التي تُستخدم للأغراض الصناعية)، وزيادة مشاركة النساء والشباب في سوق العمل، وتقوية القطاع المالي، وتنمية الصادرات وتعزيز وتسهيل حركة التجارة الدولية (إزالة الحواجز أمام الاستثمار والتجارة) وتقليص دور الدولة

في الاقتصاد، وسن تشريعات ضرورية لتعزيز مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات (قرار قانون لمنح تراخيص المنشآت الصناعية، وقانون جديد للاستثمار، والنظر في قانون الإفلاس الجديد)، وتحسين إدارة المالية العامة وزيادة شفافيتها (وهو ما يشمل تعزيز مراقبة المؤسسات المملوكة للدولة ونشر الكشوف المالية للاطلاع العام على المعلومات، وتوسيع نطاق البيانات المنشورة عن عملية الموازنة وتنفيذها على مدار العام) التي تعمل على تقوية نظام المشتريات العامة، وتعزيز الحوكمة وتحسن إدارة المؤسسات المملوكة للدولة وتوفير الخدمات العامة ، وتعزيز المساءلة في صنع السياسات، ومكافحة الفساد.

ومن شأن هذه التدابير الإصلاحية خلق مناخ أعمال تنافسي، وجذب الاستثمارات وتحفيز زيادتها، وزيادة الإنتاجية، بما يهيئ أرضاً خصبة لنشاط القطاع الخاص وتعزيز دوره، وخلق فرص عمل كافية لمواكبة النمو السكاني السريع وإطلاق إمكانات النمو الكامنة للاقتصاد المصري وتحديثه، وجعله أكثر احتواء لجميع شرائح السكان.

المطلب الثالث

نتائج تنفيذ الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦

أولا: مراجعات الصندوق لمدى تنفيذ مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه وما تحقق من انجاز في المدى القصير:

المراجعة الأولى [٤٢] والتي جاءت بعد ٨ أشهر تقريبا من بداية تنفيذ برنامج الإصلاح:

قام خبراء صندوق النقد الدولي بزيارة مصر في الفترة من ٣٠ أبريل إلى ١١ مايو ٢٠١٧ لإجراء المراجعة الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، واستكمل المجلس التنفيذي للصندوق المراجعة في ١٣ يوليو ٢٠١٧ بما أتاح سحب ما يعادل ٨٩٥.٤٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١.٢٥ مليار دولار أمريكي)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى ٢.٨٦٥.٥٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي حوالي ٤ مليارات دولار أمريكي. وكان خلاصة المراجعة وبالنظر للجداول المرفقة ٢، و٣، و٤، و٥ ما يلي:

١- تم الانتقال إلى سعر الصرف المرن دون عقبات، وانتهت بالكامل تقريبا ظاهرة السوق الموازية ومشكلة عدم توافر العملة الأجنبية، وبدأ النشاط في سوق الإنتربنك الدولارية بين البنوك يتعافى. واستردت مصر ثقة المستثمرين، والتي تمثلت في الإقبال الكبير على شراء السندات الدولارية التي أصدرتها مصر في يناير ٢٠١٧، بالإضافة إلى

الزيادة الكبيرة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج واستثمارات الأجانب في المحافظ المالية. وسجلت احتياطيات البنك المركزي زيادة كبيرة. وساهمت مواصلة إصلاح دعم الطاقة والسيطرة على الأجور وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بعد استحداثها في تخفيض عجز (تعزيز أوضاع) المالية العامة، كما ساعدت على إفساح مجال للإنفاق الاجتماعي الداعم للفقراء. كما شهد قطاع الصناعة التحويلية تعاف قوي – الذي يساهم في خلق فرص العمل – فضلاً عن زيادة ملحوظة في الصادرات. كما سجل النمو في إجمالي الناتج المحلي ٣.٩% في الربع الأول من ٢٠١٧ وانخفض عجز المالية العامة الأولي[٤٣] بما يعادل ٢% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. الأمر الذي يبشر بنمو مستقبلي إيجابي.

٢-اتخذت خطوات واسعة نحو تخفيض التضخم بتطبيق زيادة كبيرة في أسعار الفائدة الأساسية (بمقدار ٥٠٠ نقطة أساس سواء على سعري الإيداع والإقراض ليلية واحدة أو سعر العملية الأساسية لبنك المركزي وسعر الائتمان والخصم[٤٤]) وامتصاص السيولة الفائضة، كما وضع إطاراً نقدياً يرتكز على سياسة واضحة التحديد، ويعمل على تعزيز التواصل مع الأسواق والجمهور لإدارة توقعات التضخم. والبنك المركزي ملتزم أيضا بالحفاظ على سعر الصرف المرن.

٣-موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ كانت تتوخى تحقيق فائض أوليّ للمرة الأولى منذ ١٠ سنوات وهو ما تحقق فعلاً لاحقا. وتمثلت أهم الإجراءات الخافضة للعجز في زيادة سعر ضريبة القيمة المضافة واستمرار إصلاحات دعم الطاقة وكبح الزيادة في فاتورة الأجور. كما احتوت الموازنة العامة مكوناً اجتماعياً قوياً لتخفيف عبء التكيف عن الفقراء ومحدودي الدخل. فقد تم التوسع في برنامج تكافل وكرامة ليشمل ١.٦ مليون أسرة، أي قرابة ٨ ملايين نسمة[٤٥]، وتحصل المرأة على ٩٢% من مزاياه. كذلك تم التوسع في برنامج الوجبات المدرسية لاستيعاب كل المدارس الحكومية، كما زاد إنفاق الحكومة على برنامج لدور الحضانة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون الحكومة مع القطاع الخاص لإطلاق برنامج مبتكر يوفر وسائل نقل آمنة.

٤-حدث تقدماً كبيراً في مسيرة الإصلاحات الهيكلية. فتم إقرار قانون لمنح تراخيص المنشآت الصناعية وقانون جديد للاستثمار، والنظر في قانون الإفلاس الجديد، وكلها تشريعات ضرورية لتعزيز مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات وتشجيع النمو. كما ركز جدول أعمال الحكومة للإصلاح على تحسين إدارة المالية العامة ودعم المنافسة

وتشجيع مشاركة النساء في سوق العمل وتقوية القطاع المالي، وهو ما يؤدي إلى تحسين بيئة الأعمال ودعم تنمية القطاع الخاص.

٥-الاستقرار الاقتصادي الكلي ما زال هشا، وجدول أعمال الإصلاح لا يخلو من الصعوبة، ولكن هناك إصرارا قويا على احتواء المخاطر.

المراجعة الثانية [٤٦] والتي جاءت بعد ٥ أشهر تقريبا من المراجعة الأولى.

قام خبراء صندوق النقد الدولي، بزيارة مصر في الفترة من ٢٥ أكتوبر إلى ٩ نوفمبر ٢٠١٧، لإجراء المراجعة الثانية للاقتصاد، وباستكمال المراجعة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل المجلس التنفيذي للصندوق أسفر عن صرف الشريحة الثالثة، بقيمة ٢ مليار دولار، ليصل إجمالي ما حصلت عليه مصر إلى نحو ٦,٠٨ مليار دولار. وكان من أهم نتائج المراجعة وبالنظر للجداول المرفقة ٢، ٣، ٤، ٥ ما يلي:

١-يواصل الاقتصاد أداءه القوي، كما أن الإصلاحات التي تمت بدأت تؤتي ثمارها المرجوة من حيث استقرار الاقتصاد الكلي وعودة الثقة.

٢-تحسن النمو أثناء السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٤.٢% مقارنة بالمعدل المتوقع البالغ ٣.٥%. مع التوقع بارتفاع معدل النمو إلى ٤,٨%، خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، و٦% في الأجل المتوسط، مقابل ٤,٢% و٣,٥% في العامين السابقين. كما تقلص عجز الحساب الجاري بالدولار، بدعم من زيادة الصادرات غير النفطية وعائدات السياحة في الوقت الذي تراجعت فيه الواردات غير النفطية.

٣-ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٣% وهذا انعكاسا لزيادة ثقة المستثمرين. والتضخم الكلي قد بلغ ذروته في يوليو ٢٠١٧ ثم بدأ يتراجع منذ ذلك الحين بدعم من السياسة النقدية الحذرة التي ينتهجها البنك المركزي. وكان أداء الميزانية متوافقا إلى حد كبير مع توقعات البرنامج، حيث بلغ العجز الأولي ١.٨% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل ٣.٦% من الناتج في العام السابق غير أن العجز الكلي تجاوز التوقعات (بنسبة ٠.٤% من إجمالي الناتج المحلي) مسجلاً ١٠.٩% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع في الأساس إلى ارتفاع مدفوعات الفائدة عن المستوى المتوقع. ومن ناحية أخرى، بلغ احتياطي النقد الأجنبي مستويات تاريخية انعكاسا لقوة السياسات المنفذة حيث وصل الاحتياطيات الدولية إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠١١.

٤- تمكن البنك المركزي من تحويل المسار الصاعد للتضخم، حيث توقع له أن ينخفض إلى نحو ١٣% في ديسمبر٢٠١٨. واستمرار هذا الاتجاه العام المضاد للتضخم سيؤدي إلى فتح الباب أمام تخفيض أسعار الفائدة بالتدريج، وعلى البنك أن يظل متنبها ومستعدا لتشديد السياسة النقدية إذا ما ظهرت ضغوط الطلب من جديد. وعلى المدى المتوسط، يخطط البنك المركزي للتحول إلى إطار استهداف التضخم، مما يساعد على تحقيق تضخم منخفض ومستقر. كما أن البنك ملتزم بنظام سعر الصرف المعوم، وقام بإصدار قرار بفرض رسوم دخول إلزامية على التدفقات الأجنبية من خلال آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب.

٥-أهداف الفائض المالي٢% من إجمالي الناتج المحلي في الموازنة العامة بعد استبعاد مدفوعات الفائدة (الذي تحقق فعلا بعد ذلك) قابلة للتحقيق عام٢٠١٧/٢٠١٨ ولكنها محاطة بالمخاطر، بما في ذلك مخاطر ارتفاع أسعار النفط. لذا أكد على استمرار إصلاح دعم الطاقة لأنه أمر أساسي لتحقيق الأهداف المالية الواردة في البرنامج.

٦-لدى الحكومة جدول أعمال شامل وطموح للإصلاحات الهيكلية، بغية إطلاق إمكانات النمو الكامنة للاقتصاد المصري، من خلال تحسين تخصيص الموارد في الاقتصاد وتعزيز مناخ الأعمال لتنمية القطاع الخاص، إصلاح الإطار التنظيمي، ودعم المنافسة، وتحسين فرص الحصول على التمويل والأراضي، وتعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة، ومكافحة الفساد، وزيادة مشاركة النساء والشباب في سوق العمل.

٧-تم توسع الجهود في تقديم خدمات رعاية الطفل لتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل. كما عزز التوسع في برنامج "تكافل و"كرامة" للدعم النقدي واللذين يغطيان حتى تاريخه ٢ مليون أسرة مستفيدة، وكذلك المجهودات التي تهدف إلى تحسين جمع البيانات لتحسين توجيه الدعم بشكل كفء وضمان وصوله الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجا.

٨-القطاع المصرفي المصري مستمر في تمتعه بمستوى جيد من السيولة والربحية ورأس المال. ويواصل البنك المركزي تقوية الإطار التنظيمي والرقابي للقطاع المصرفي، بما في ذلك تنفيذ قواعد بازل، وكذلك الجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز الشمول المالي.

المراجعة الثالثة [٤٧] والتي جاءت بعد ٦ أشهر تقريبا من المراجعة الثانية:

قام فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بزيارة مصر في الفترة من ٢-١٧ مايو ٢٠١٨ لإجراء المراجعة الثالثة، واستكمالها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٩ يونيو ٢٠١٨. وعلى أساسها أتيح لمصر الحصول على ١٤٣٢.٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ملياري دولار)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة في ظل البرنامج إلى حوالي ٨ مليارات دولار. **وكان خلاصة المراجعة وبالنظر للجداول المرفقة ٢ و٣ و٤ و٥ ما يلي:**

١-استمر النمو بوتيرة سريعة خلال ٢٠١٧/٢٠١٨، وارتفع إلى ٥.٢% في النصف الأول من العام مقابل ٤.٢% في ٢٠١٦/٢٠١٧. كذلك تراجع عجز الحساب الجاري بصورة حادة بفضل تعافي السياحة وقوة نمو تحويلات العاملين في الخارج، بينما ظل التحسن في ثقة المستثمرين يدعم تدفقات المحفظة الداخلة. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ٤٤ مليار دولار في نهاية إبريل ٢٠١٨، أي ما يعادل سبعة أشهر من الواردات.

٢-تراجع المعدل السنوي للتضخم الكلي من ٣٣% في منتصف ٢٠١٧ إلى حوالي ١٣% في إبريل ٢٠١٨. ولا يزال القطاع المصرفي في مصر يتمتع بمستوى جيد من السيولة والربحية ورأس المال.

٣-الفائض الأولي ٢% من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ أوشك على التحقيق بفضل المضي في المسار الصحيح، حيث يُتوقع انخفاض دين الحكومة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمرة الأولى منذ عشر سنوات. وتهدف موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى تحقيق فائض أولي يبلغ ٢% من إجمالي الناتج المحلي، الأمر الذي يضع دين الحكومة العامة على مسار تنازلي. ولا تزال الحكومة ملتزمة كذلك بمواصلة إصلاح دعم الطاقة للوصول إلى مستويات أسعار استرداد التكلفة لمعظم منتجات الوقود خلال ٢٠١٩، وفضلا على زيادة الإيرادات من خلال إصلاحات السياسة الضريبية.

٤-المضي قُدُما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحديث الاقتصاد والاستفادة من إمكانات السكان المتزايدة أعدادهم في مصر. ويشمل ذلك اتخاذ خطوات نحو تنمية الصادرات وتعزيز وتسهيل حركة التجارة الدولية، وتحسين منظومة تخصيص الأراضي التي تُستخدم للأغراض الصناعية، وتقوية نظام المشتريات العامة، وتحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة، والتصدي للفساد. وسوف تساعد هذه الإصلاحات على جذب مزيد من استثمارات القطاع الخاص، وهي ضرورية لزيادة النمو وجعله أكثر احتواء لجميع شرائح السكان.

٥- تقوية شبكة الأمان الاجتماعي لا تزال في طليعة أولويات الحكومة، بمواصلة توسيع نطاق برنامج تكافل وكرامة للمساعدة وحماية محدودي الدخل.

المرجعة الرابعة[٤٨] والتي جاءت بعد ٧ أشهر تقريبا من المراجعة الثالثة.

قام فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بزيارة مصر في الفترة من ١٨-٣١ أكتوبر ٢٠١٨ لإجراء المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. اختتم المجلس التنفيذي لصندوق في ٤ فبراير ٢٠١٩ المراجعة، وباستكمالها أتيح لمصر ١٤٣٢.٧٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ملياري دولار)، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى حوالي ١٠ مليارات دولار. وكان من أهم نتائج المراجعة وبالنظر للجداول المرفقة ٢، ٣،٤، ٥ ما يلي:

١-الاقتصاد واصل أداءه الجيد رغم الأوضاع العالمية الأقل إيجابية، فالآفاق ما تزال مواتية، والبيئة الخارجية الأصعب تفرض تحديات جديدة مع زيادة ضيق الأوضاع المالية العالمية. فقد نجحت مصر في تجاوز مرحلة خروج التدفقات الرأسمالية. وارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٥.٣% في ٢٠١٧/٢٠١٨، بينما انخفضت البطالة إلى أقل من ١٠% وهي أدنى معدلاتها منذ عام ٢٠١١. كما انخفض عجز الحساب الجاري إلى ٢.٤% من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٧/٢٠١٨ بعد أن بلغ ٥.٦% في العام السابق، وكان العامل الأساسي وراء ذلك هو قوة تحويلات العاملين في الخارج وتعافي النشاط السياحي. وانخفض إجمالي دين الحكومة العامة من ١٠٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى نحو ٩٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧/٢٠١٨، بدعم من إجراءات الضبط المالي وارتفاع النمو.

٢-ساعدت السياسة النقدية الرشيدة على تخفيض التضخم السنوي من ٣٣% في يوليو ٢٠١٧ إلى ١١.٤% في مايو ٢٠١٨. غير أن التضخم ارتفع مجدداً إلى نحو ١٦% في سبتمبر ٢٠١٨، تأثراً بزيادة أسعار الطاقة في يونيو وزيادة أسعار الغذاء المتذبذبة بدرجة تجاوزت التوقعات في سبتمبر. وفي ظل البيئة الخارجية التي تتسم بضيق أوضاع التمويل بالنسبة للأسواق الصاعدة، يساعد التزام البنك المركزي بسياسة سعر الصرف المرن على تعزيز التنافسية، وحماية الاحتياطيات الأجنبية، والوقاية من الصدمات الخارجية. وقد اتخذت خطوات مهمة لتعميق سوق النقد الأجنبي والسماح بزيادة مرونة سعر الصرف، بسبل عدة منها إلغاء آلية تحويل أموال المستثمرين الأجانب. ولا يزال النظام المصرفي يتمتع بمستوى جيد من السيولة والربحية ورأس المال.

٣-سياسة المالية العامة في ٢٠١٨/٢٠١٩ وما بعدها تهدف إلى إبقاء دين الحكومة العامة على مسار تنازلي واضح وتحقيق فائض أولي قدره ٢% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك لا يزال هناك التزام بمواصلة إصلاحات دعم الطاقة وزيادة الإيرادات، وتوسيع نطاق البيانات المنشورة عن عملية الموازنة وتنفيذها على مدار العام.

٤-هدف تحقيق الفائض الأولي البالغ ٢% من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ يسير في الطريق الصحيح، مما قد يحقق ضبطاً مالياً تراكمياً يعادل ٥.٥% من إجمالي الناتج المحلي في غضون ثلاث سنوات. ولا يزال هناك التزام بالوصول إلى مستوى استرداد التكلفة لمعظم منتجات الوقود مع منتصف ٢٠١٩ وتنفيذ آلية التسعير التلقائي للوقود.

٥-هناك جهود شاملة لتحسين المستويات المعيشية لمحدودي الدخل، وتشمل: التوسع في تغطية برنامج ***تكافل وكرامة حتى أصبح*** ليشمل حوالي ١٠ ملايين فرداً، وبرنامج ***فرصة*** الذي أنشأ فرص عمل لمن تخطوا مرحلة الاستفادة من برنامج ***تكافل***، وبرنامج ***مستورة*** الذي يوفر التمويل متناهي الصغر للنساء حتى يستطعن تحقيق دخل مستدام. ويجري استكمال هذه البرامج ببرامج ***سكن كريم*** الذي يتيح مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية للمناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ حزمة اجتماعية تتألف من زيادة إضافية في رواتب موظفي القطاع العام، وزيادة معاشات التقاعد، وزيادة تصاعدية في الخصوم الضريبية.

٦-تواصل الجهود لتنفيذ الإصلاحات الرامية (الإصلاح الهيكلي) على مساعدة القطاع الخاص على الاستثمار وخلق الوظائف اللازمة لتحقيق نمو أكثر استمرارية وشمولاً للسكان الذين تتزايد أعدادهم بسرعة ويتضمنون نسبة كبيرة من الشباب. وذلك عن طريق معالجة القيود التي طال أمدها والتي تعوق تنمية القطاع الخاص. ويشمل ذلك إجراء إصلاحات لتحسين سياسة المنافسة، والمشتريات العامة، وإدارة المؤسسات المملوكة للدولة، وتخصيص الأراضي.

المراجعة الخامسة والأخيرة[٤٩] والتي جاءت بعد ما يقارب ٦ أشهر من المراجعة الرابعة.

قام فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بزيارة مصر في الفترة من ٥-١٦ مايو ٢٠١٩ لإجراء المراجعة الخامسة والأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، واختتم المجلس التنفيذي في ٢٤ يوليو ٢٠١٩ المراجعة، وباستكمالها أتيح لمصر سحب مبلغ يعادل ١,٤٣٢,٧٦ مليون

وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار). وبهذا وصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى ٨,٥٩٦,٥٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ١١,٩ مليار دولار أمريكي أو ٤٢٢% من حصة العضوية لمصر). وكان من أهم نتائج المراجعة وبالنظر للجداول المرفقة ٢، ٣، ٤، ٥ ما يلي:

١-نجحت الجهود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإحداث تعافٍ في النمو، وتحسين مناخ الأعمال. فقد تسارع نمو إجمالي الناتج المحلي من ٤,٢% في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٥,٣% في ٢٠١٧/٢٠١٨، وانخفضت البطالة من ١٢% إلى أقل من ٩%، وتقلص عجز الحساب الجاري من ٥,٦% من إجمالي الناتج المحلي إلى ٢,٤%. وانخفض إجمالي دين الحكومة العامة إلى نحو ٨٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨/٢٠١٩ بعد أن بلغ ١٠٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦/٢٠١٧. وزادت الاحتياطيات الدولية من ١٧ مليار دولار أمريكي في يونيو ٢٠١٦ إلى ٤٤ مليار دولار أمريكي في مارس ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، أصبحت مصر أكثر صلابة في مواجهة ارتفاع عدم اليقين في البيئة الخارجية.

٢-حدَّث البنك المركزي إطار سياسته النقدية، التي تركز على التضخم كهدف أساسي في ظل نظام لسعر الصرف المرن. مما ساعد على تخفيض التضخم من ٣٣% في يوليو ٢٠١٧ إلى ١٣% في إبريل ٢٠١٩ رغم الصدمات العارضة المتعلقة بعرض السلع والتقلب المفرط في أسعار بعض المواد الغذائية. وتعتبر معالجة الاختناقات المؤثرة على حجم المتاح من المواد الغذائية بمثابة خطوات مهمة للحد من هذا التقلب، وذلك من خلال الاستثمار في البنية الأساسية والتجهيزات اللوجستية ومنشآت التخزين والبنية التحتية للنقل وتخفيض الحواجز التجارية غير الجمركية.

تقلب معدلات التضخم التي حدثت ترجع في الأساس إلى التطورات في أسعار الفاكهة والخضر. وتعكس هذه التطورات بعض الأمور على جانب العرض، بما في ذلك لوجستيات سلسلة العرض والعائد المنخفض لإنتاج بعض المواد الغذائية. وقد تم احتواء التضخم الأساسي، الذي يستبعد بعض البنود ذات الأسعار المتقلبة والمنظمة، في حدود ٨%. لكن موقف السياسة النقدية كان مواتياً لضمان عدم انتقال الآثار غير المباشرة لتقلب أسعار الغذاء إلى مقاييس التضخم الأوسع نطاقا. كما رسخ البنك المركزي مصداقيته كمصدر حماية لاستقرار القطاع المالي.

٣-تسير مصر على الطريق الصحيح لتحقيق الضبط المالي المستهدف خلال فترة البرنامج والممتدة لثلاث سنوات والذي يعادل تحقيق تحسن تراكمي في الفائض الأولى قدره ٥.٥% من إجمالي الناتج المحلي، فقد تحقق الفائض الأولي المستهدف لسنة ٢٠١٨/٢٠١٩، وهو ٢% من إجمالي الناتج المحلي، وهو مستوى ينتوي الحفاظ عليه في المدى المتوسط لإبقاء الدين العام على مسار تنازلي مستمر. ويوشك إصلاح دعم الوقود على الاكتمال بنجاح، وسيكون استكماله بمثابة إنجاز كبير.

٤-الإشادة بتنفيذ إجراءات الحماية الاجتماعية التي خففت عبء الإصلاح الاقتصادي عن محدودي الدخل. وجاء التمويل اللازم في هذا الخصوص من خلال تخفيض دعم الوقود غير الموجه للفئات الأولى بالرعاية وغير الكفء. فكانت أهم الإجراءات زيادة معاشات التقاعد، والمبادرات الموجهة مثل تكافل وكرامة، وفرصة، وسكن كريم، لدعم الفئات الأكثر احتياجاً وتقديم الخدمات العامة للفئات الأقل حصولا عليها، وبرنامج مستورة الذي يوفر التمويل متناهي الصغر للنساء من أجل زيادة توظيفهن. وقد استفادت الطبقة المتوسطة من الزيادات المدروسة في أجور القطاع العام والخصوم الضريبية التصاعدية. وهناك جهود جارية لتحقيق مزيد من التقدم في تحسين استهداف شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها.

٥-هناك تقدم مستمر في تنفيذ إجراءات زيادة الإنتاجية، وإزالة الحواجز أمام الاستثمار والتجارة، وتحسين الحوكمة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد. وتشمل مجالات الإصلاح الأساسية تحسين فرص الحصول على التمويل وتحسين طرق إتاحة الأراضي الصناعية؛ وتشجيع المنافسة، وزيادة شفافية المؤسسات المملوكة للدولة وتحسين إدارتها، ومكافحة الفساد. ومن شأن استكمال الإجراءات المخططة في الوقت المحدد أن تحقق مكاسب كبيرة من حيث زيادة الاستثمار والنمو الاحتوائي وخلق فرص العمل.

ثانيا: ملخص نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ (في المدى المتوسط)

بعد استعرض ما تم إنجازه في الآجال القصيرة وهي فترات مراجعات صندوق النقد الدولي. نستعرض هنا مجمل ما تم خلال السنوات الثلاث لبرنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦[٥٠].

١-أحرز البرنامج هدفه الرئيسي المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو أحد متطلبات جذب الاستثمارات وزيادة النمو وخلق فرص العمل. فقد انخفضت

مستويات عجز الحساب الجاري إلى أقل من ٣% من إجمالي الناتج المحلي، وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق بأكثر من ٤٥ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ لتغطي ٨ شهور من الواردات، بينما انخفض معدل البطالة إلى حوالي ٧.٨% في خلال يوليو سبتمبر ٢٠١٩ وهو أدنى معدل بلغه منذ ٢٠ عاما، وانخفضت معدلات التضخم على نحو مطرد -لتسير بذلك على المسار الصحيح نحو بلوغ مستوى الرقم الواحد في ٢٠١٩/٢٠٢٠، ولكن انخفاض التضخم لا يعني انخفاض الأسعار، وإنما يعني تباطؤ وتيرة زيادات الأسعار. وبذلك يصبح في الإمكان تهيئة المسار لتنفيذ الإصلاحات الأوسع نطاقا، مثل تحسين مناخ الأعمال، الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بقيادة القطاع الخاص وخلق فرص العمل[٥١]. خاصة وأن مصر قفزت ٨ مراكز في تصنيف تقرير ممارسة الأعمال عام ٢٠١٩، الصادر عن البنك الدولي، بما يُترجم الجهود المثمرة في تحفيز بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال. وإن كانت مازالت متواضعة لذا تحتاج لجهد أكبر ومتواصل.

٢-تعافى معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي حتى وصلت إلى ٥.٦% في٢٠١٨/٢٠١٩، ومن المتوقع بلوغه ٦% بحلول السنة ٢٠١٩/٢٠٢٠، فآفاق النمو مواتية على المدى القصير، يدعمها تعافي القطاع السياحي وتزايد إنتاج الغاز الطبيعي[٥٢]. كما أصبح هيكل النمو أكثر تنوعًا وتوازنًا، حيث يشمل معظم القطاعات بما في ذلك التصنيع والسياحة والبناء والتجارة والنفط والغاز، وأصبحت الاستثمارات والصادرات المحركات الرئيسية للنمو[٥٣]. كما أكد تقرير لمؤسسة هارفارد للتنمية الدولية توقعه بنمو الاقتصاد المصري سنويًا بمتوسط ٦.٨١٪ حتى عام ٢٠٢٧، ليصبح ضمن أسرع الاقتصادات نموًا في العالم. ويأتي هذا انعكاسًا لتنوع وتطور القدرات الإنتاجية، وجهود تحفيز الاستثمار والنهوض بالصناعة الوطنية وتعميق المكون المحلى، حيث ارتفع الاقتصاد المصري بمقدار درجتين في مؤشر التركيبة الاقتصادية[٥٤].

لكن اعتماد النمو على العناصر الخارجية كان أكثر من العناصر الداخلية، وهو استمرار لعيوب الماضي. حيث توقع صندوق النقد الدولي أن يظل نمو الاقتصاد المصري الفترة المقبلة نتيجة لتحسن قطاع السياحة وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي وتحويلات العاملين بالخارج. كما أن النمو الاقتصادي الذي يُعزى إلى استغلال المعادن والنفط، يُحتمل معه بدرجة أقل أن يُسهم مباشرةً في الحد في الفقر[٥٥].

٣-الانخفاض الكبير في عجز المالية العامة والذي وصل إلى ٨.٤ عام ٢٠١٧/٢٠١٩ (حيث سجلت الموازنة العامة فائضا أوليا ٢% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعجز أولي بلغ ٣.٥% من الناتج في عام ٢٠١٥/٢٠١٦) ساعد على خفض إجمالي الدين الحكومي من ١٠٨% من إجمالي الناتج المحلي في موازنة يونيو ٢٠١٧ إلى ٩٠% في يونيو ٢٠١٩، بضبط مالي بنحو ١٨% من الناتج على مدار عامين. غير أن مستوى الدين لا يزال مرتفعا ويتعين خفضه بدرجة أكبر لتعزيز قدرة مصر على الاستمرار في تحمل الدين(٥٦).

كما نجحت مصر خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، في الإدارة الكاملة للمالية العامة للدولة إلكترونيًا، مما أسهم في الرصد الدقيق، لحظة بلحظة، للتدفقات المالية سواءً على مستوى الإيرادات أو المصروفات وتحديد الاحتياجات المالية، فالتنفيذ الإلكتروني للموازنة العامة للدولة-عبر نظام إدارة شبكة المعلومات المالية الحكومية -«GFMIS» أسهم في ضبط الأداء المالي، وإحكام الرقابة على الصرف، وضمان عدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، والحفاظ على العجز المستهدف، إضافة إلى توفير بيانات لحظية دقيقة عن أداء تنفيذ كل موازنات الهيئات والوحدات التابعة لكل وزير أو محافظ أو رئيس جامعة. ولأول مرة بنهاية يونيه ٢٠١٩، تم إغلاق الحسابات الختامية لميزانية العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ المنتهية في نفس يوم نهاية السنة، وتعمل الموازنة الجديدة من اليوم الأول للسنة المالية الجديدة. وهو ما أسهم في قفز مصر ٥٥ مركزًا في مؤشر شفافية الموازنة، و١٨ مركزًا بمؤشر قوة تنفيذ معايير التدقيق والمحاسبة (٥٧).

٤-إصلاح نظام دعم الوقود من خلال إلغاءه بالتدريج واستحداث آلية تسعير الوقود (حيث يتم تعديل أسعار بيع الوقود بالتجزئة صعودا أو هبوطا بالتناسب مع التغييرات في التكاليف الأساسية مثل أسعار النفط، وسعر الصرف، إلخ) على غرار الممارسات المتبعة في الاقتصادات الحديثة حول العالم(٥٨)، هو انجاز مرتبط على نحو وثيق بمحركات النمو والرخاء الأساسية. لأن الأسعار إذا ما بدأت تعكس التكاليف ستتحسن أوضاع الاقتصاد من خلال زيادة كفاءة توزيع الموارد. فإذا أمكن جعل الأسعار النسبية تعكس التكاليف ستزداد استثمارات القطاع الخاص الموجهة للقطاعات التي تخلق المزيد من الوظائف، بدلاً من القطاعات كثيفة استخدام رؤوس الأموال التي توفر فرص عمل أقل نسبيا ولكنها تستفيد من دعم الوقود(٥٩).

٥-اتخذت عدة مبادرات للحماية الاجتماعية، منها: زيادة قيمة الدعم النقدي على السلع الغذائية بأكثر من الضِعْف من خلال بطاقات التموين الذكية – من ٢١ إلى ٥٠ جنيها لكل مواطن – وزيادة تحويلات الدعم لألبان الرُضع وأدوية الأطفال. وكذلك تم التوسع في معاشات التضامن الاجتماعي لتشمل الرعاية الطبية، مع التوسع في تغطية برنامج "تكافل وكرامة" ليشمل ٢,٢ مليون أسرة إضافية -حوالي ١٠ ملايين مواطن - وزيادة المبالغ المقدمة. بالإضافة إلى رفع المزايا التقاعدية، وخاصة لأصحاب المعاشات التقاعدية المتدنية. كما تم إطلاق برنامج "فرصة" في يونيو ٢٠١٧ كعنصر مكمل لبرنامج "تكافل وكرامة" ولمساعدة الأسر محدودة الدخل على تحسين مستوياتها المعيشية. وفي إطار هذا البرنامج الجديد تتشارك الحكومة مع القطاع الخاص لإتاحة فرص عمل تدر دخلا ثابتا لأبناء الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة وللباحثين عن وظائف. وفي هذا الإطار تم صرف علاوة استثنائية لموظفي الحكومة لتعويض آثار التضخم المرتفع. وتم تقديم وجبات مدرسية مجانية وتوصيلات غاز جديدة للمناطق الفقيرة. وأخيراً زيادة حد الإعفاء من الضرائب على الرواتب المحلية. ويجب استمرار هذه الجهود في الفترة المقبلة، حيث لا تزال الحماية الاجتماعية تشكل حجر زاوية في استمرار نجاح برنامج الإصلاح الحكومي.

٦-زيادة فرص العمل للشباب وتشجيع المرأة على العمل، حيث اتخذت إجراءات منها: برامج التدريب المتخصصة للشباب وبرامج المساعدة في البحث عن عمل. ولمساعدة المرأة على الانضمام للقوى العاملة، فتضمنت موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧ مخصصا قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصري لزيادة دور الحضانة العامة، مع زيادة هذا المبلغ إلى ٥٠٠ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ ثم ٦٠٠ مليون جنيه مصري في ٢٠١٨/٢٠١٩. وتخطط الحكومة لتنفيذ نظام الميزانية المراعية لنوع الجنس اعتبارا من ٢٠١٨/٢٠١٩.

٧-تعزيز الحوكمة والحد من الفساد وتعزيز المنافسة. من خلال: نشر تقارير لحوالي ٣٠٠ مؤسسة مملوكة للدولة، من كشوف مالية موجزة وهيكل الحوكمة فيها وغير ذلك من معلومات مهمة تتعلق بكيفية ممارسة الدولة لحقوق ملكيتها عليها، وتعزيز استقلالية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وهو جهاز رقابي معني بالمنافسة، يضطلع بالتصدي للممارسات غير التنافسية ومن ثم تضييق المجال أمام أنشطة الكسب الريعي والتلاعب بالسوق، وتحديث الممارسات المتعلقة بتخصيص

الأراضي الصناعية والمشتريات الحكومية وكلاهما عرضة لأعمال الفساد إذا افتقر تنفيذه إلى الشفافية والتنافسية وشمول الجميع. وان كان ما زال جهد الحد من الفساد ضعيف وأثر ضعيف وهو ما سيوضح لا حقا.

٨-يحتل تحفيز استثمارات القطاع الخاص مركزًا متقدمًا في أولويات الحكومة، انعكس في إجراء بعض الإصلاحات الرامية إلى تهيئة مناخ الأعمال ومنها: قوانين «الترخيص الصناعي، والاستثمار، والإفلاس، والمشتريات العامة»، وتعديل قانون الشركات، وإنشاء جهة تنظيمية مستقلة للقطاع الخاص، والإعلان عن برنامج الطروحات العامة، وتعزيز الشفافية، وحوكمة إدارة الشركات المملوكة للدولة، وسن قوانين جديدة لتمويل المشاريع متناهية الصغر ورأس المال المنقول، وتشجيع تمويل الرهن العقاري، وإصدار لوائح حديثة لفروع البنوك الصغيرة، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والدفع عبر الهاتف المحمول، ودعم الصادرات بمؤشرات أداء رئيسية واضحة لخلق قاعدة تصدير أوسع وأكثر تنوعًا وتنافسية في الأسواق العالمية[٦٠].

عاشراً: أهم توصيات خبراء صندوق النقد الدولي لمصر لما بعد تنفيذ برنامج الإصلاح [٦١]:

١-**استدامة الاستقرار الاقتصادي:** يجب ترسيخ ما تحقق من استقرار، ويستتبع هذا الحفاظ على مرونة سعر الصرف وتحقيق مزيد من التقدم في خفض التضخم. كذلك ينبغي أن تواصل تخفيض عجز الميزانية لاحتواء الدين العام. ولتحقيق هذا الغرض، يقترح ما يلي:

- **تحصيل إيرادات أكبر** للإنفاق على الخدمات الاجتماعية الضرورية والاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية: وسيتيسر تحقيق ذلك بتخفيض الإعفاءات الضريبية، وزيادة تصاعدية النظام الضريبي (بحيث يدفع الأغنياء ضرائب أكبر على أساس تصاعدي)، وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية. ونتيجة لذلك، يمكن أن ترتفع الإيرادات بنسبة ٤% من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط.

- **إلغاء معظم دعم الوقود**، بتحرك أسعار الوقود تمشيا مع التكاليف: لأن سيؤدي إلى حماية الميزانية العامة من تحركات أسعار النفط العالمية وتغيرات سعر الصرف والحفاظ على أولويات الإنفاق اللازم للبرامج الاجتماعية والبنية التحتية الضرورية.

٢-**مساعدة الأسر منخفضة الدخل:** رغم ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ينبغي أن تتوفر الحماية للأسر الأقل دخلاً. ويتطلب هذا إجراء تحسينات مستمرة في كفاءة

المساعدات الاجتماعية عن طريق تخفيض دعم الأسعار والتوسع في برامج التحويلات النقدية الأفضل استهدافا للمستحقين.

٣-إتاحة الفرصة لازدهار القطاع الخاص: يتطلب توفير حوالي ٧٠٠ ألف وظيفة جديدة سنويا، الأمر الذي لا يمكن إنجازه إلا إذا أصبح القطاع الخاص القاطرة الأساسية للنمو. وحتى يتحقق ذلك، ينبغي للدولة – التي تقوم بدور بارز في الاقتصاد– أن تنسحب من بعض القطاعات وتتيح المجال للقطاع الخاص كي يستثمر وينمو.

ومن الأولويات لتحقيق هذا الهدف ضمان المنافسة العادلة للشركات الخاصة في أسواق المُدخلات والمنتجات، وتحسين الحوكمة والشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة، والحد من تصورات الفساد، وتحسين فرص الحصول على التمويل والأراضي، وإدخال عدد أكبر من النساء والشباب إلى سوق العمل، وزيادة الصادرات غير النفطية. وستؤدي إزالة القيود التي كانت تشكل عبئا يعوق زيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل إلى مساعدة مصر على تحقيق نمو أسرع وتحسين مستويات معيشة السكان.

٤-استمرار مشاركة صندوق النقد الدولي، بجهوده في مجال الرقابة على أوضاع الاقتصاد الكلي -أي إجراء فحص لسلامة الاقتصاد أو ما يسمى بمشاورات المادة الرابعة، وذلك لتقديم الدعم لمصر من خلال توفير المساعدة الفنية وأنشطة تنمية القدرات في عدد من المجالات. أو في حالة طلب الدخول في برنامج جديد مع الصندوق لترسيخ الإصلاح الاقتصادي، لدعم سعيها المستمر لإحداث تحول في الاقتصاد من أجل تحقيق نمو مرتفع ومستمر واحتوائي وخلق فرص العمل.

يستنتج مما سبق أنه: ينبغي على مصر في المرحلة القادمة مراعاة ما يلي: أولاً، ترسيخ المكاسب التي تحققت بجهد شاق في سبيل استقرار الاقتصاد. ثانياً، تعجيل تنفيذ الإصلاحات لإطلاق إمكانات الاقتصاد، مما يجعل القطاع الخاص قاطرة النمو[٦٢].

المبحث الثاني

تقويم الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ وقياس محددات النمو الاقتصادي في مصر

يتضح من تجارب مصر السابقة في الإصلاح الاقتصادي والبلدان الأخرى أنه ليس من السهولة بمكان مواصلة بذل الجهود لتحقيق الاستقرار، ما لم تكن تدفعها نحو تحقيق النمو وجني المنافع التي يتوخاها جميع المواطنين. وفي كثير من الأحيان، يؤدي تحقيق الاستقرار في غياب إصلاحات أعمق إلى الشعور بالإرهاق والميل إلى التراخي والمعارضة من

أصحاب المصالح المكتسبة مما يضعف زخم الإصلاح. مثله كمثل الدراجة، ما لم يواصل الضغط لتحريكها، فإن حركتها تتباطأ ثم تتهادى في نهاية المطاف[٦٣].

وكما سبق أن ذكرنا لم تساعد موجات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها مصر منذ ١٩٩١ على مواجهة أبرز مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية وعلى تحسين شروط رفاهية المواطنين، فعلى الرغم من الدخول في عمليات إصلاح جدية لكن بطيئة، خصوصا فيما يتعلق بإصلاح القطاع العام. كذلك لم تنسق عمليات الإصلاح مع السياسات القطاعية التي تستهدف حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بما فيه مختلف القطاعات الاقتصادية والاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

اختلاط نتائج الإصلاح في كل مرة تقوم مصر فيها بموجة إصلاحية، فتنجح في إرساء الاستقرار الاقتصادي، وتحقق نمواً غير احتوائياً، وزيادة الاحتياطي الأجنبي. لكن نفس التحديات الاقتصادية والاجتماعية البارزة تستمر قائمة تقريباً، بما فيها الفقر والبطالة، وارتفاع التضخم والدين العام، والاتكال على أموال العاملين بالخارج والمساعدات. أضف إلى ذلك أنه لم يحقق تقريبا أي تقدم في مكافحة الفساد وفي خلق بيئة أعمال تنافسية وتمكينيه، نظراً إلى أن الفورة الاقتصادية في الاقتصاد المصري تعود أساساً إلى عناصر خارجية. الأمر الذي يجب تلافيه وذلك للخروج من دائرة الإصلاح الخبيثة.

والدائرة تبدأ بتطبيق برنامج إصلاحي- يليها نتائج إيجابية في الاقتصاد الكلي قوية في الأمد القصير والمتوسط هشة في الأجل الطويل، نتائج إيجابية محدودة للغاية وبطيئة في البعد الاقتصادي القطاعي(الهيكلي)، نتائج سلبية سريعة وقوية في البعد الاجتماعي- يتبعها الإصابة بالوهن في دفع جهود الإصلاح إلى الأمام أو استكماله بل قد يصل إلى التراجع عنه- ثم تتراكم المشاكل وتفاقم- تنتهي بتطبيق برنامج إصلاحي جديد..... وهكذا.

لذا فإن خبراء[٦٤]البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ينصحون باستمرار جهود الإصلاح بل الحاجة لموجة إصلاحات جديدة في الفترة القادمة، والتركيز على تمكين استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل وتنمية رأس المال البشري والحماية الاجتماعية .ويرجع السبب إلى أنه رغم تحسن الوضع الاقتصادي إلا أنه لا يزال الملايين يعيشون من أعمال هامشية بدون ضمانات اجتماعية. وفيما يلي دراسة وتحليل تقويم الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦:

المطلب الأول

تحديات ما بعد انتهاء برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ وكيفية مواجهتها

التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري بعد نوفمبر ٢٠١٩ وكيفية المواجهة يمكن تناولها كما يلي:

أولاً: التحديات ومواجهتها:

بعد الانتهاء من برنامج الإصلاح الاقتصادي في نوفمبر ٢٠١٩ المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، وما نوهنا عنه سابقاً، هناك العديد من التحديات التي تستدعي مواصلة بذل جهود الإصلاح لمواجهتها، والتي تتمثل أهما فيما يلي:

١- توليد فرص العمل، وهذا أكبر تحد اقتصادي، فمصر لا يسعها التأخر في جهود توليد فرص العمل، فمع حلول عام ٢٠٢٨ سيرتفع عدد السكان في مصر ممن هم في سن العمل بنسبة قدرها ٢٠%، الأمر الذي سيؤدي إلى بلوغ حجم القوى العاملة ٨٠ مليون[٦٥]، أي مصر بحاجة إلى ٧٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً على الأقل لكي تستوعب أعداد السكان المتزايدة والتي يشكل الشباب نسبة كبيرة منها، سيجعل استيعابهم بمثابة تحدٍ يواجه مصر ولن يتأتى لها ذلك إلا من خلال القطاع الخاص[٦٦].

إذ استطاعت مصر أن تستفيد من إمكانات الشباب – بالوصول بمستوى البطالة والمشاركة في قوى العمل إلى المستويات المثيلة في العديد من بلدان الأسواق الصاعدة – فإن استيعابهم في الاقتصاد يمكن أن يعطي دفعة للنمو(يخلق فرصة هائلة لتسريع النمو) ليصل إلى نسبة تتراوح بين ٦% و ٨% [٦٧]، ويحدث هذا إذا تمكنت مصر من العمل على ظهور قطاع خاص قوي ونشط لتشغيل هذا الجيل من العمالة في وظائف منتجة[٦٨]. وهذا ما يعد تحولاً اقتصادياً، إذ يعني تحسين مستويات المعيشة لشرائح كبيرة من السكان.

ولمواجهة هذا التحدي (ضعف توليد فرص العمل) مصر تحتاج إلى زيادة الاستثمارات بنحو ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي، فخبراء صندوق النقد الدولي يرون أن استيعاب الشباب المصري في وظائف منتجة يخلق فرصة هائلة لتسريع النمو(٦-٨%) من خلال قطاع خاص قوي ونشط، وأيضا يرون[69] أن الحفاظ على نمو يتراوح بين ٦ - ٨ % يحتاج زيادة الاستثمار إلى نحو ٢٦ % من إجمالي الناتج المحلي، مما يتطلب بدوره تواصل الإصلاحات لإزالة المعوقات أمام تنمية الأعمال، كالبنية التحتية غير الملائمة، ومحدودية

فرص الحصول على الائتمان المصرفي المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والروتين، وضعف ما يقدم من خدمات عامة، والافتقار إلى العمالة الماهرة. وينبغي أيضا مواصلة الجهود في إصلاح أسعار الطاقة، لأن الأسعار إذا ما بدأت تعكس التكاليف ستتحسن أوضاع الاقتصاد من خلال زيادة كفاءة توزيع الموارد، وستزداد استثمارات القطاع الخاص الموجهة للقطاعات التي تخلق المزيد من الوظائف، بدلاً من القطاعات كثيفة استخدام رؤوس الأموال التي توفر فرص عمل أقل نسبياً ولكنها تستفيد من دعم الوقود. كذلك ستثبط جذب الاستثمارات إلى قطاعات لا تمتلك مصر فيها ميزة نسبية على المدى الطويل، وأيضا ستثبط مستويات من استهلاك الطاقة تنطوي على تكلفة بيئية مرتفعة، مما يوفر أموالاً عامة ضخمة يمكن إنفاقها في أوجه أكثر إنتاجية، كالتعليم أو البنية التحتية.

٢-ارتفاع الدين العام وضعف جهود كبح الفساد: على الرغم من أن الموارد العامة ازدادت رسوخاً، لكن الدين العام لا يزال شديد الارتفاع. ويتعين بذل جهود كبيرة لضبط الأوضاع المالية. فالتراخي أو التراجع في ترشيد النفقات ومواصلة تنفيذ إلغاء دعم الطاقة يمكن أن يؤدي مرة أخرى إلى تعريض الموازنة لمخاطر ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ويوضح الشكل التالي تطور الدين العام المحلي خلال الفترة من يونيو ٢٠١١ إلى سبتمبر ٢٠١٩.

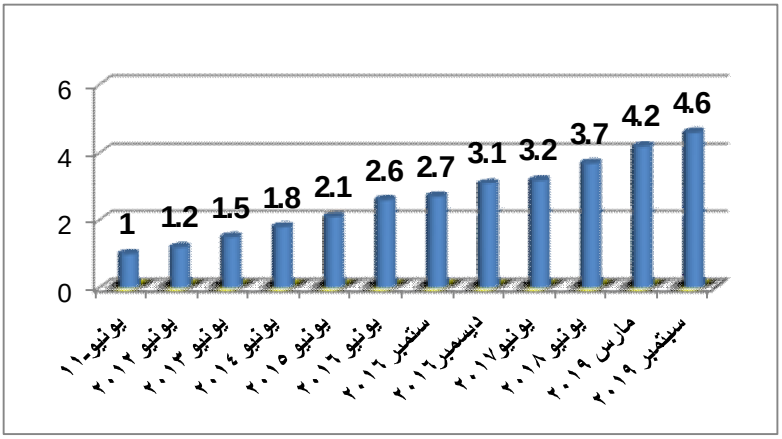

شكل رقم (١) تطور الدين العام المحلي (بتريليون جنيه)

المصدر: البنك المركزي المصري، تقارير سنوية وشهرية.

يتضح من الشكل السابق أن الديون العامة المحلية في تزايد مستمر وبعد أن كانت ١ تريليون في يونيو ٢٠١١ أصبحت ٤.٢ تريليون في مارس ٢٠١٩. والجدير بالذكر أن نسبة الديون المحلية من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت في نهاية يونيو ٢٠١٧ نسبة ٩١,١% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كانت ٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سبتمبر ٢٠١٦، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى ٨٣% في نهاية يونيو ٢٠١٨، ثم إلى ٧٨,٢% في نهاية ديسمبر ٢٠١٨[٧٠]، وهي نسبة بلا شك كبيرة مما قد يترتب عليه عدم قدرة مصر على الالتزام بمديونياتها الداخلية كانت أو الخارجية إذا لم تواصل جهود الضبط المالي، على الرغم من تراجع معدل نمو الديون المحلية.

ويوضح الشكل التالي تطور الديون الخارجية من يونيو ٢٠١١ إلى سبتمبر ٢٠١٩.

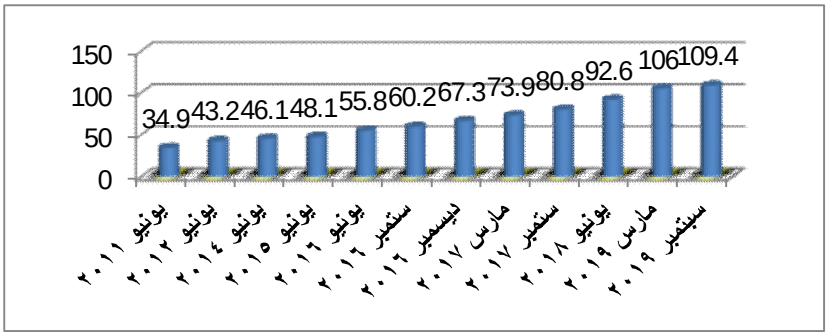

شكل رقم (٢) تطور الدين الخارجي (مليار دولار)

المصدر: البنك المركزي المصري، تقارير سنوية وشهرية.

يتضح من الشكل السابق ما يلي:

الديون الأجنبية ارتفعت بصورة كبيرة بداية من يونيو ٢٠١١ حيث ارتفعت من ٣٤.٩ مليار دولار، إلى ٦٧.٣ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ٩٢% تقريباً. أي أن متوسط معدل الزيادة السنوية بلغ تقريباً ١٧%.

منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتفعت الديون الأجنبية بصورة كبيرة، حيث ارتفع من٦٧.٣ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٠٩.٤ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩. أي بنسبة زيادة بلغت حوالي ٦٢% تقريباً. أي متوسط معدل الزيادة السنوية بلغ تقريباً ٢٣%.

يتضح مما سبق أن ديون مصر الخارجية قد شهدت ارتفاعا متسارعا في سنوات الإصلاح، رغم تباطئها بنهاية سبتمبر ٢٠١٩ وهو ثاني أبطأ وتيرة للزيادة منذ التعويم بعد

الربع الثالث من عام ٢٠١٨/٢٠١٩ [٧١]. وهو عكس نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي ١٩٩١ والذي انخفضت فيه الديون الأجنبية في العام الأول للبرنامج من ٣٦ مليار دولار إلى ٣١ مليار دولار.

ويتكون الدين الخارجي في نهاية سبتمبر ٢٠١٩ [72] حسب أدواته من: ١.٢ مليار دولار حقوق سحب خاصة، و٢٠.٦٦ مليار دولار ودائع وعملات، و١٩.٤٨ مليار دولار أوراق دين، و٦٣.٦ مليار دولار قروض، و٤.٤ مليار دولار تسهيلات موردين. وينقسم حسب القطاعات إلى: ٥٨.٨٦ مليار دولار على الحكومة، ٢٧.٧ مليار دولار مستحقات على البنك المركزي، ٩.٢ مليار دولار على البنوك المحلية، ١٣.٦ مليار دولار على القطاعات الأخرى. وبلغ الدين قصير الأجل نحو ١١ مليار دولار في حين زادت الديون متوسطة وطويلة الأجل إلى ٩٨.٣ مليار دولار، وذلك وفقًا للأجل الأصلي للمديونية. تمثل الديون العامة والمضمونة من الحكومة ١٠٦.٦ مليار دولار، وتشمل ١٠٦.٣ مليار دولار ديون عامة و٢٣٨ مليون دولار ديون خاصة مضمونة من الحكومة.

إجمالي خدمة الدين المفترض على مصر سدادها خلال ١٢ شهرًا تبدأ في سبتمبر ٢٠١٩ وحتى الشهر نفسه من العام ٢٠٢٠ بلغ ٣١.٧ مليار دولار، منها ٢٧.٨ مليار دولار أقساط الديون، و٣.٨ مليار دولار فوائد مُتعين دفعها. وتمثل الودائع الخليجية التي تمدد مصر آجالها بانتظام جزء كبير من الأقساط المفترض سدادها. من المقرر أن يكون قد تم سداد ٩.٨ مليار دولار منها خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر، و٤.٦ مليار دولار من يناير إلى مارس، و٧.٦ مليار دولار من أبريل إلى يونيو، و٩.٧ مليار دولار من يوليو إلى سبتمبر.

ولا تشمل أرقام الدين الخارجي استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومي والتي بلغت ١٩.٥ مليار دولار في نهاية مارس٢٠١٩، و٢٢ مليار دولار نهاية ديسمبر لنفس العام. هذا التوسع في الاقتراض من الخارج في الأعوام الثلاثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي كان لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وبناء احتياطي من النقد الأجنبي والذي ارتفع إلى أكثر من ٤٥ مليار دولار في نهاية ٢٠١٩[٧٣]، رغم تباطؤ وتيرة الزيادة منذ أبريل ٢٠١٨.

ما يجدر ذكره في النهاية أن تحمل الحكومات للديون أمرا منطقيا إذا اقترضت بحِكمة. وعناء الاقتراض مبررا إذا استُخْدِمت الموارد المقترضة في تمويل مشروعات تعطي دفعة للإنتاجية ومستويات المعيشة، وإذا كان بمقدور الحكومات أن تحقق من هذه الاستثمارات منافع كافية لسداد الدين المستحق عليها.

وأما بخصوص الفساد المالي، مازالت السيطرة عليه محدودة للغاية ويدل على ذلك حصول مصر على درجة نسبية ضعيفة ٣٥/١٠٠ في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٩ كما هو موضح في الجدول التالي. وهو ما يعني الركود أو ظهور ملامح التراجع في جهود مكافحة الفساد، حسب رأي منظمة الشفافية الدولية[٧٤].

جدول (٢) مؤشر مدركات الفساد في مصر

السنوات	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
الدرجة من ١٠٠	٣٥	٣٥	٣٢	٣٤	٣٦

المصدر: منظمة الشفافية العالمية ٢٠١٩.

وطبقا لتقديرات منظمة الشفافية العالمية[٧٥] تزيد تكلفة الاستثمار في بيئة ينتشر فيها الفساد بنسبة ٢٠% عن تكلفته في بيئة ينخفض فيها الفساد، وتزيد أثمان ٢٠% من مشتريات الحكومة عن ثمنها الحقيقي بسبب الفساد كان يمكن توجيها للمنفعة العامة، يذهب ٥% من إجمالي الناتج المحلي إلى ممارسات تتعلق بالفساد، تنخفض عائدات الدولة من الضرائب والجمارك والرسوم، انخفاض كفاءة العاملين في أجهزة الدولة نتيجة الرشوة والوساطة والمحسوبية.

هذا وقد سجل في منطقة دول إفريقيا جنوب الصحراء، أن مقابل كل دولار يتم إنفاقه في البنية التحتية، يتم الحصول على أصل رأسمالي عام ب٦٠ سنتا فقط والباقي مهدر[٧٦].

يرى بعض خبراء وكالة فيتش للتصنيف الائتماني[٧٧]، أن ضعف الحوكمة في مصر وفقاً لمؤشرات إدارة البنك الدولي سيجعل الإصلاحات الاقتصادية صعبة. سواء كان في طرح حصص في الشركات المملوكة للدولة بسوق الأوراق المالية، أو تطوير القطاع الخاص من خلال تعزيز المنافسة، وتحسين الشفافية، ومكافحة الفساد.

كما أن الموارد المالية العامة لمصر ستظل نقطة ضعف رئيسية لملف مصر الائتماني، وإن كان هناك اتجاهاً إيجابياً، إلا أن العجز المالي، والدين الحكومي العام الكبير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، وضعف الإدارة سوف يستمر في التأثير على التصنيفات الائتمانية لمصر.

ولمواجهة هذا التحدي (الديون العامة الكبيرة والفساد المالي) يكون من خلال الإدارة الرشيدة للمالية العامة فهي تساهم بدور حيوي في خلق وتعزيز رؤية النمو المستدام

والاحتوائي، بتوفير حيز مالي للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والاستثمار العام – وكلها أولويات أساسية في أي اقتصاد، خاصة عند مواصلة جهود الإصلاح.

والجدير بالذكر أن مسار الاقتصادي القادم لمصر محفوف بالتحديات، نتيجة استمرار الاضطرابات الاقتصادية الكبيرة التي سادت العالم طوال الفترة الماضية منذ الأزمة المالية العالمية، حيث لم يحقق بعد التعافي الكامل منها. وأن أفضل السياسات المالية العامة يمكن أن تتعثر في أداء مهامها، بدون أسس مستقرة قوية ترتكز عليها ((78 وهما.

الأساس الأول: بناء إطار سليم للمالية العامة. وهو عبارة عن مجموعة القوانين والترتيبات المؤسسية والإجراءات اللازمة، لتحقيق أهداف السياسة المالية العامة. هذا الإطار يسمح بالتخطيط للميزانية العامة على المدى المتوسط بصورة تعكس أهدافاً واضحة ومتناسقة وذات مصداقية. أي هذا الأساس يقوم على محورين وهما، سياسة مالية ذات تَوَجه متوسط الأجل، والمصداقية.

النمو الاحتوائي والمستدام هدف متوسط الأجل بطبيعته، فهو يحتاج سياسة مالية ذات تَوَجه متوسط الأجل وليس قصير الأجل. فالرؤية القصيرة الأجل تضخِّم موجات الانتعاش والركود بدلاً من أن تروضها، مما يزيد من صعوبة تحقيق النمو المستدام والاحتوائي. فالتركيز على الأفق الحالي (القصير) يزيد من صعوبة تنفيذ الإصلاحات التي تتسم بالأهمية وتحتاج أجلاً أطول مثل معالجة ارتفاع فاتورة أجور القطاع العام، وتصميم نظم فعالة للحماية الاجتماعية، والتخلص من الدعم الضار على أسعار الوقود وغيرها.

وأما بخصوص محور مصداقية الميزانية العامة، فهو يدعو لتحسين إدارة المخاطر، مع وضع ميزانية أكثر شمولاً تقوم على تنبؤات واقعية. حيث يجب تجنب عدم إدراج مبالغ الإنفاق الكبيرة في الميزانية، وعدم توجيه موارد الثروة السيادية لتمويل المشروعات بشكل مباشر، دون المرور على عملية الموازنة العادية. وتجنب قيام المؤسسات المملوكة للدولة بمستويات عالية من الاقتراض – خارج الميزانية أيضاً. فتعزيز مصداقية الموازنة وشفافيتها، تساعد على كبح الفساد أيضاً.

ولأطر المالية العامة القوية فوائد مهمة، فهي تشكل الأساس لإدارة الدين السليمة، كما أنها تسمح بتنسيق أفضل بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، حتى يعمل ذراعا الإدارة الاقتصادية الكلية معاً، وليس بصورة متعارضة.

الأساس الثاني: الحوكمة[79] الرشيدة والشفافية. وهي تشير إلى الأطر والممارسات المؤسسية في القطاع العام.

تشكل المؤسسات القوية عاملاً حيوياً لتحقيق الشرعية، وتعزيز فهم المواطنين لأهداف السياسات بصورة أوضح، وإعطائهم صوتاً أقوى للتعبير عن الرأي، وكسب مساندتهم لسياسة المالية العامة. أما المؤسسات الضعيفة يمكن أن تتصدع وتتداعى – بسبب عدم كفاية الشرعية والمساءلة العامة، والأسوأ من ذلك يمكن أن تؤدي إلى إتاحة شق يتسلل منه الفساد، وهذا بمثابة سم اجتماعي – فهو يغذي التنافر والانفصال وخيبة الأمل، وخاصة بين الشباب.

كما يعد الفساد عامل الإرباك الأكبر لسياسة المالية العامة. فبدون ثقة في عدالة النظام الضريبي، تزداد صعوبة تعبئة الإيرادات اللازمة للإنفاق على الاحتياجات الضرورية في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وقد تولد عند المسئولين نزعة لتفضيل المشروعات المظهرية الضخمة بدلاً من الاستثمار في الموارد البشرية والإمكانات الإنتاجية. فأظهرت أبحاث لصندوق النقد الدولي إلى أن الحوكمة الضعيفة والفساد يرتبطان بانخفاض كبير في النمو، والاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإيرادات الضريبية، ومستويات أعلى من عدم المساواة والإقصاء ((80.

الحوكمة الرشيدة تقترن بالتنمية، فهي تسهم في زيادة فعالية توزيع العمل، ورفع إنتاجية الاستثمار، وضمان كفاءة تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وهم محركات ضرورية للنمو الاقتصادي المستمر (٨١).

يستنتج ما سبق أن السياسة المالية الرشيدة تتطلب ركائز قوية في مجالات أطر المالية العامة والحوكمة تعطي المواطنين الثقة في أن السياسة المالية العامة تخدم صالح الجميع، وليس فقط الأثرياء أو ذوي الصلات بأصحاب النفوذ. وتشكل الأساس لإدارة الدين السليمة، وكبح الفساد بسد الشقوق التي يمكن أن يتسلل منها.

وفي النهاية فإن مصر لن تتمكن من الوصول ببساطة إلى أهداف التنمية المستدامة والاحتوائية عبر بوابة الاقتراض. والبديل هو إتباع منهج متوازن(٨٢)، تسعى فيه الدولة إلى إيجاد التوازن الصحيح بين تمويل التنمية وضمان بقاء الدين في حدود يمكن تحملها، بين الاستثمار في البشر والنهوض بالبنية التحتية، بين أهداف التنمية طويلة الأجل والاحتياجات الآنية الملحة.

٣-تزايد الفقر. وهو ما تجاهله خبراء الصندوق أو حتى التنويه عنه في أي مراجعة من مراجعات الصندوق وهو من التحديات الكبرى.

ويوضح الجدول التالي تطور نسبة الفقر في مصر خلال فترات مختلفة.

جدول رقم (٣) تطور نسبة الفقر في مصر خلال فترات مختلفة

البيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٨/٢٠١٧
تطور نسبة الفقر	٢٦.٣	٢٧.٨	٣٢.٥
تطور نسبة الفقر المدقع	٤.٤	٥.٣	٦.٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقارير بحث الإنفاق والدخل المختلفة.

يتضح من الجدول تزايد نسبة الفقر في مصر، وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات الحمائية الاجتماعية للطبقات الأكثر فقراً، إلا أن الارتفاعات المتتالية للأسعار- خاصة مع بداية تطبيق البرنامج-وتقليل الدعم تدريجياً أو إلغائه عمل على تآكل القيمة الحقيقية للنقود، بل والأكثر من ذلك عمل على تزايد عدد الفقراء، هذا هو المعلن رسميا.

وقد أصدر البنك الدولي[٨٣] بيانا في مايو ٢٠١٩، أشار فيه أن نحو ٦٠ % من سكان مصر إما فقراء أو عرضة للفقر. وأشار البنك أيضا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية أثرت على الطبقة المتوسطة. وهناك تفاوتات جغرافية هائلة في معدلات الفقر، إذ يتراوح بين ٧% في محافظة بورسعيد إلى ٦٦% في بعض محافظات الصعيد.

لذا نلاحظ في بيانات البنك الدولي تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ٢٨٠٠ دولار عام ٢٠١٨ عما كان علية في عام ٢٠١٢ حيث بلغ ٢٨٤٠ دولار. وعلى الرغم من هذا المتوسط واصل ارتفاعه فيما بعد عام ٢٠١٢ حيث بلغ ٣٠٣٠ دولار عام ٢٠١٣، و٣٢٣٠ دولار عام ٢٠١٤، و٣٣٦٠ دولار عام ٢٠١٥ حتى بلغ أقصاه ٣٤٦٠ دولار عام ٢٠١٦، إلا أنه أخذ في الانخفاض بعد ذلك فبلغ ٣٠٤٠ دولار عام ٢٠١٧ [٨٤]. وهو ما يدل على تراجع المستوى المعيشي للمواطنين، فالفقراء زادت معاناتهم، والبعض المواطنين دخلوا دائرة الفقر، والبعض الأخر يحمون حول دائرة الفقر. وهو ما نوه عنه جيري رايس بأنه لا يزال الملايين يعيشون من أعمال هامشية بدون ضمانات اجتماعية[٨٥].

ويشكل الفقر والحرمان، خطرًا على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني والاقتصادي، حيث يولد الفقر بيئة خصبة لنمو العديد من أشكال الانحراف والتطرف وإهدار الموارد.

تبلغ قيمة خط الفقر في بحث الإنفاق والدخل للجهاز المركزي للتعبئة العامة وللإحصاء الصادر عن الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، نحو ٨٨٢٧ جنيهًا للفرد في السنة، ما يعادل ٧٣٥.٦ جنيها للفرد في الشهر. في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع[٨٦] ٥٨٨٩.٦ جنيهًا للفرد في السنة أي ما يعادل ٤٩٠.٨ جنيهًا للفرد شهريًا. بينما يحدد البنك الدولي معدل خط الفقر العالمي بـ ١.٩ دولار (نحو ٣٠ جنيه يوميًا للفرد٥٢٠ شهريا)، وفقا لآخر أرقامه الصادرة عام ٢٠١٥.

يؤثر التعليم في مستوى الفقر، فالتعليم المنخفض هو أكثر العوامل ارتباطًا بمخاطر الفقر في مصر[٨٧]، حيث تتناقص مؤشراته كلما ارتفع مستوى التعليم. فبلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٩.٢% في ٢٠١٨ مقابل ١١.٨% لمن حصل على شهادة جامعية في نفس العام. وبلغت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط ٢٠.١%، وبلغت النسبة بين من حصلوا على شهادة ثانوية ٢٢.٤%، وبلغت بين الحاصلين على شهادة إعدادية ٣٤.٤%، و٣٨.٣% للشهادة الابتدائية، و٣٣% لمن يحملون شهادة محو الأمية.

وهناك ارتباط بين الاستقرار في العمل والحالة المادية [٨٨]، ٣٧.٦% من الفقراء المشتغلين يعملون عمل غير دائم، مقابل ٦٢.٤% يعملون عمل دائم. وتصل النسبة إلى ١٩.٥% من غير الفقراء الذين لا يعملون عملاً دائماً، بينما ٨٠.٥% من غير الفقراء المشتغلين يعملون عملاً دائماً.

كما أن نسبة ٤٣.١% من العاملين بالقطاع الخاص خارج المنشآت فقراء، و٢٨.٥% ممن يعملون داخل المنشآت فقراء، في حين تقل نسبة الفقراء إلى ١٩% بين العاملين بالقطاع الحكومي، مقابل ١٣% في عام ٢٠١٥[٨٩].

ومواجه الفقر تتمثل في معالجة التحديات السابقة واللاحقة. بالإضافة إلى رفع مستوى تعليم كافة أفراد المجتمع ومنع التسرب منه، كذلك تثبيت العمالة المؤقتة، ورفع الحد الأدنى للأجور في القطاع العام والخاص. كذلك ضرورة تحسن مؤشرات الحوكمة. فتحسنها في معظم مؤشراتها يرتبط عموما ارتباطاً تبادلياً بتحسن النتائج الإنمائية (فهي ضرورة للنمو والتنمية): انخفاض معدلات الفقر المدقع، وارتفاع مؤشرات التنمية البشرية، وتحسن فرص الحصول على خدمات النظافة العامة، ورفع مستويات التعليم وتحسين البنية التحتية، وتحسين إمدادات الكهرباء[90].

٤- تحدي تحديث الاقتصاد لتحسين الاستفادة من إمكانات مصر المتاحة. ومن العناصر الضرورية في عملية التحديث ضمان أفضل تخصيص للموارد من أجل توليد

نمو أعلى، وإزالة التشوهات السعرية التي تعوق الأسواق عن العمل بكفاءة، وتحسين البنية التحتية.

مازال دعم الطاقة من أبرز التشوهات السعرية؛ فهو يبقي تكلفة الوقود في مستوى أقل بكثير من سعر السوق، مما يشجع الاستخدام غير الكفء للطاقة والاستثمار المفرط في الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال سعياً للاستفادة من تكلفة الوقود المنخفضة. ودعم الوقود مكلف وغير منصف، حيث يستفيد بمعظمه الأثرياء الأكثر استهلاكا للطاقة مقارنة بشرائح المجتمع الأخرى.

ولمواجه ذلك ضرورة الاستمرار واستكمال تحديد أسعار صحيحة للوقود، فهي تساعد على رفع كفاءة الاقتصاد حتى لا تتجه الاستثمارات إلى القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة. وبدلاً من التركيز على هذه القطاعات، ينبغي توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنشئة لفرص العمل والمفيدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتفع بمواطن القوة في مصر وتساعدها على الاندماج في سلاسل العرض العالمية. كما يؤدي إلغاء دعم الطاقة أيضاً إلى تحرير موارد للإنفاق على الصحة والتعليم – وهما قطاعان ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي على أساس طويل الأجل.

كذلك زيادة التنافسية، وإصلاح نظام المشتريات العامة، وزيادة مستوى الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة سوف تساعد على تحسين فعالية الحكومة ورفع درجة كفاءتها. وستؤدي هذه الجهود كذلك إلى تحديث الاقتصاد لكي تصبح مصر طرفاً فعالاً أكبر في النظام التجاري العالمي، مع إتاحة الفرصة لها للاستفادة من النمو العالمي وليس فقط النمو المحلي (٩١).

ومن التحديات الكبرى أيضا الاحتياج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، ولا يمكن استيفاؤها على أساس تسير الأعمال على النحو المعتاد. فمصر تحتاج إلى ٦٧٥ مليار دولار (بمتوسط سنوي ٣٣.٧٥ مليار دولار) كاستثمارات على مدار العشرين سنة القادمة (بدأت من عام ٢٠١٨) لتواجه احتياجاتها من البنية التحتية، وبالرغم من وضع المالية العامة الصعب السابق إيضاحه فمصر تستطيع أن توفر ما يصل إلى ٤٤٥ مليار دولار (بمتوسط سنوي ٢٢,٢٥ مليار دولار) في موارد المالية العامة على مدار هذه المدة. إلا أن ذلك المستوى من الإنفاق العام سيترك رغم ذلك فجوة استثمارية قدرها ٢٣٠ مليار دولار

(بمتوسط سنوي ١١.٥ مليار)، بين الموارد المالية المتاحة وإجمالي احتياجات الاستثمار في البنية التحتية[92].

كما أن هناك ضرورة في استمرار الاستثمار في البنية التحتية لضمان التنافسية، وإيجاد سلاسل إمداد يمكن الاعتماد عليها، وتوفير الوصول إلى الأسواق والخدمات الرئيسية، إلى جانب زيادة الإنتاجية. كما تؤدي التطورات في البنية التحتية إلى تحسين جودة الحياة من خلال تخفيف حدة الفقر وتخفيض البطالة والاختلالات الإقليمية والأمية والضعف الصحي؛ كلها عوامل تعوق التنمية. وتحسين جودة البنية التحتية يمكنه أن يساهم في تحقيق عوائد كبيرة متمثلة في ازدياد التنافسية الاقتصادية؛ فإحدى الدراسات توضح إلى أنه يمكن لكل نقطة مئوية في جودة البنية التحتية أن تولّد تحسنا ١.٤٢% كعائد متمثل في التنافسية الاقتصادية[93].

وفيما يتعلق بالتوظيف المباشر لمشروعات البنية التحتية فإن كل مليار دولار يتم إنفاقه على تشييد الطرق والكباري يمكنه توليد نحو ثلث مليون فرصة عمل، كما يمكن لمشروعات المياه والصرف الصحي توليد ١٣٦ ألف فرصة عمل، وتقل فرص العمل عن ذلك في المشروعات الأكثر تعقيدا) مثل محطات الكهرباء والاتصالات(. وتساهم مشروعات البنية التحتية كذلك في خلق فرص العمل على الأجل الطويل في ضوء علاقتها السببية بالنمو الاقتصادي[94].

ومصر قادرة على أن تدفع بالنمو الاقتصادي من خلال توفير بنية تحتية متطورة، إذا ما استطاعت دعم تخطيط البنية التحتية وتنفيذها وتمويلها، محققة قدرتها على أن تصبح مركزا تجاريا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ومعززة للعمل الزراعي والصادرات، وبدفع نموا يقوده القطاع الخاص وتحفيز خلق فرص عمل من خلال جذب استثمارات جديدة كبيرة عبر القطاعات الاقتصادية ذات القدرات العالية.[95]

وفي النهاية فإن مواجه تحدي تحديث الاقتصاد يتطلب اتخاذ خطوات قوية وسريعة لتحسين الحوكمة، فتشير الكثير من الدراسات العالمية[96] بارتباط النمو الأسرع والأداء الإنمائي الأفضل بتحسن الحوكمة، لاسيما في مؤشرات فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. كما أن هناك علاقة سببية مزدوجة بين تحسين جودة الحوكمة وارتفاع أداء التنمية، حيث تعزز كل منهما الأخرى. ومن ثم فإن تحسينهما معا يعود بالفائدة، بتحديث الاقتصاد لتحسين الاستفادة من إمكاناته المتاحة ويعود بالنفع على مستوى معيشة المواطنين والتقدم في كافة المجالات.

ثانياً: تحارب بعض الدول لاستفادة منها لاستكمال جهود الإصلاح الاقتصادي.

نستعرض بإيجاز ثلاثة بلدان تتشابه ظروفها مع مصر استطاعت أن تتخطى العديد من العقبات التي تواجه مصر حاليا (٩٧).

١-إندونيسيا: خرجت إندونيسيا من أزمة عميقة في عام ١٩٩٨، بالتخلص من ظاهرة المحاباة والتحرر من سيطرة الحكومة المركزية على اقتصادها الشاسع. فجاءت الإصلاحات لتضع حداً للاحتكارات الحكومية وسمحت بتمكين القطاع الخاص، ونقلت موارد الدولة وعملية صنع القرار إلى السلطات المحلية، وشجعت السياسات الاقتصادية التي تسترشد بآليات السوق. وتزايدت ديناميكية الاقتصاد أكثر وحقق نمواً مطرداً. يستفاد من ذلك أن مفاتيح الحل كانت في تمكين القطاع الخاص، والسلطة إلا مركزية في الإدارة الاقتصادية.

٢-**المكسيك:** في عام ٢٠١٣ اتخذت المكسيك مجموعة من الإجراءات الحاسمة الرامية إلى زيادة نمو الإنتاجية. حيث بدأت في اجتذاب المواطنين خارج الاقتصاد غير الرسمي ودمجهم في اقتصاد التيار الرئيسي، من خلال إصلاحات سوق العمل التي تسمح بزيادة مرونة إجراءات التعيين، بما في ذلك التعيين تحت التدريب والاختبار. وكانت نتيجة ذلك خلق ٣.٥ مليون فرصة عمل في السنوات الخمسة اللاحقة، وهو أكثر مما تحقق طوال الاثنتي عشرة سنة السابقة إجمالاً، وتراجع التوظيف في القطاع غير الرسمي مع ازدياد معدل نمو التوظيف في القطاع الرسمي بضعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي.

يستفاد من ذلك أن مفاتيح الحل كانت في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

٣- **الهند:** لحل مشكلة الفقر وتدني التنمية، قامت بتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وجعلها متاحة لعدد أكبر من السكان والحد من أشكال عدم الكفاءة، البيروقراطية والفساد في نظم المنافع الاجتماعية. وقد عملت الهند على تحقيق هذا الهدف باستخدام بيانات المقاييس الحيوية (البيومترية) كأحد أشكال تحديد الهوية، فأنشأت نظام مدفوعات يقوم على أساس نظام تحديد الهوية الشخصية، ثم قامت بتوجيه المدفوعات المباشرة لإعانات الدعم والمنافع الاجتماعية عبر هذا النظام. وقد أدى هذا البرنامج إلى تبسيط الروتين الإداري في شبكة الأمان الاجتماعي، والأهم من ذلك أنه استطاع أن يحد من فرص الفساد. وأدى كذلك إلى تعميق الشمول المالي بدمج قرابة ٣٠٠ مليون مواطن في الاقتصاد الرسمي.

هذه التجربة توضح أنه يمكن لأي بلد استغلال التكنولوجيا في التغلب على العقبات أمام التنمية والفقر. وأن التكنولوجيا لا تعود بالنفع إلا على الاقتصادات المتقدمة هي أمر غير صحيح. فالتكنولوجيا يمكن أن تحدث تغييراً جذرياً في مصر أيضاً. ولكن التطور التكنولوجي يمضي سريعاً، وأي بلد لا يواكب هذه التطورات يجازف بالتخلف عن الركب.

يستفاد من ذلك أن مفاتيح الحل كانت في تبسيط الروتين الإداري في شبكة الأمان الاجتماعي باستخدام نظام المدفوعات الالكترونية، وتعميق الشمول المالي.

ثالثاً: دور القطاع الخاص في مواجه التحديات.

يتبين مما سبق أن القطاع الخاص تعقد عليه أمال كبيرة ليلعب دوراً محورياً في تحديث الاقتصاد، والتقدم في كافة المجالات للخروج من التحديات واستكمال جهود الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ حتى لا يتكرر فشل جهود إصلاح ١٩٩١ وموجاته. فعلى مدار عدة عقود سابقة، كان القطاع الخاص في مصر أقل ديناميكية وأكثر اتجاها إلى الداخل مما هو الحال في البلدان المناظرة، مع وجود نسبة بسيطة من الشركات القادرة على المنافسة خارج السوق المحلي. إذا لماذا القطاع العام معقود عليه الآمال. ففي الوقت الذي تقف فيه المالية العامة على أرض صلبة كما سبق ذكره إلا أنه مازال الدين العام مرتفع بشقية الداخلي والخارجي، ومع وجود حيز مالي محدود فإن الاعتماد على الموارد العامة في تمويل استثمارات البنية التحتية وغيرها التي تمس إليها الحاجة لن يعد إستراتيجية مجدية لتلبية احتياجات البلاد، وهو ما يؤكد الحاجة إلى حدوث تحول في نموذج التنمية بحيث يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في جذب استثمارات كبيرة جديدة عبر القطاعات الاقتصادية ذات القدرات العالية[٩٨].

يشير ما سبق إلى الحاجة لسياسات في مصر تشجع على نمو قطاع خاص يتمتع بالحيوية لأنه المصدر الواقعي الوحيد لفرص العمل اللازمة والنمو الاقتصادي السريع والمستمر والاحتوائي[٩٩]. ولتعزيز التقدم في تنمية القطاع الخاص وتحقيق نمو يقوده التصدير مطلوب ما يلي:

- تهيئة مناخ أعمال تتسم فيه قواعد اللعبة بالبساطة والشفافية وتحظى بالاحترام، حيث تستطيع المؤسسات الصغيرة أن تنمو لتصبح متوسطة الحجم بل وتصبح شركات كبيرة.
- زيادة اليقين التنظيمي الذي يشجع على المنافسة.

- تخفيف بصمة القطاع العام في الاقتصاد، وخاصة في قطاعي الأعمال والتجارة، لإتاحة حيز لنمو القطاع الخاص وتخفيف الضغوط الواقعة على رواد الأعمال من دخولهم منافسة لا يمكنهم الفوز فيها مع القطاع العام.
- توخي القدر الكافي من مرونة سوق العمل بما يتيح للشباب العثور على الوظائف.
- تخفيض الحواجز غير الجمركية والحماية للصناعات المحلية حتى تتمكن الشركات المصرية من الاندماج في سلسلة العرض العالمية، والتوسع لتأخذ نصيبا أكبر في السوق العالمية.
- إقامة نظام اقتصادي قائم على العدالة وخال من الفساد.
- تعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري، حتى لا يتم إهدار الدين.

يستنتج مما سبق أن نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦ خاصة في الأجل القصير والمتوسط، متشابهة إلى حد بعيد مع برنامج ١٩٩١، ولا تختلف عنه كثيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجالات الاقتصاد الكلي، وهو ما يوافق الفرضية الأولى للدراسة.

ومن ثم فالتحدي الأكبر على مصر أن تستكمل جهود برنامج الإصلاح الاقتصادي الحالي، والعمل على إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد، وهو ما يطلق عليه الموجة الثانية من الإصلاح، وأن تكون قادرة على تحمل امتصاص الصدمات، سواء كانت هذه الصدمات داخلية أو خارجية، حتى لا تقع في نفس خطأ إصلاح عام ١٩٩١. وألا يستمر النمو الاقتصادي الخادع في الأجل الطويل كما حال الأجلين القصير والمتوسط حيث الواقع أفرز المزيد من الفقر والبطالة أو العمل الناقص (عمل يدر دخل لا يخرج صاحبة من دائرة الفقر).

المطلب الثاني

قياس محددات النمو الاقتصادي في مصر

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً تسعى جميع الدول للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي، نظرا لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مدى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات

نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفاً مركزياً وأساسياً في خطط التنمية الاقتصادية وجميع البرامج الإصلاحية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية.

لذلك اهتم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس ومراحل الفكر الاقتصادي بموضوع النمو وتفسير حدوثه، ومعرفة محدداته، ونتيجةً لهذه الجهود البحثية النظرية والتطبيقية المعمقة والمتواصلة فقد انبثقت عدة نظريات اقتصادية عبر الزمن، واستخدمت في ذلك مناهج متعددة في التحليل.

أولا: نبذة مختصرة عن نظريات النمو الاقتصادي.

لقد مرت نظريات النمو الاقتصادي بالعديد من المراحل، وكان من أبرز الإسهامات في نظريات النمو لاقتصادي إسهامات سولو حيث وضع سولو نموذج عام ١٩٥٦، إذ يعتبر نموذج سولو من أهم الإسهامات في تاريخ الفكر التنموي وذلك بإدخاله عنصر التكنولوجيا في نموذجه ولكنه اعتبر أن التطور التكنولوجي عاملاً خارجيا لا يمكن تفسيره (قد توقع الاقتصادي كالدور عام ١٩٥٧ التطور التكنولوجي يستلزم تراكم رأسمالي، والعكس صحيح فمن الاستحالة تحق احدهما دون الآخر)، ولذلك أطلق عليه إسم نموذج النمو الخارجي. وهذا ما أدى لظهور أفكار جديدة في الثمانينات أدت إلى ظهور النظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي والتي عرفت باسم نموذج النمو الداخلي وكان من أهم المساهمات فيها مقدمة من بول رومر عام ١٩٨٦ ، لوكاس ١٩٨٨، ريبلو ١٩٩١[١٠٠].

فأعمال سولو في النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي تعتبر أساس العديد من الدراسات والنماذج التي جاءت بعده في شكل نظرية حديثة تهدف إلى إيجاد عوامل داخلية لعنصر التطور التقني الذي يعزز النمو الاقتصادي ويحد من العوائد الحدية المتناقصة لرأس المال وضمان استمرار النمو على المدى الطويل.

ما يجدر ذكره أن النظرية الكلاسكية الحديثة [١٠١] تري أنه لا يمكن للاقتصاد أن ينمو بلا نهاية من خلال الاستثمار المادي فقط. فإن تحقيق نمو في الاقتصاد من خلال زيادة معدل الاستثمار، لن يحقق نموا متواصلا في الأجل الطويل، ولكن بالطبع يمكن تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمارات، ولكن مع تعاظم الزيادة في رأس المال فإن معدل الزيادة في معدل النمو سيتناقص حتى يتلاشي حسب قانون تناقص الغلة.

لذا الدول الأفقر يفترض أن تنموا بشكل أسرع وأعلى من الدول المتقدمة بسبب كونها ذات تراكم رأسمالي أقل وبالتالي سيكون لديها ناتج حدي أعلى من الدول ذات

التراكم الرأسمالي الأعلى. بمعنى أن بعض الاقتصادات يمكن أن تنمو بمعدلات أكبر وأسرع عن طريق زيادة معدلات الادخار والاستثمار بالإضافة لزيادة القوة العاملة، ولكن هذا لا يستمر طويلا بسبب بطء معدلات النمو في المستقبل نظرًا لأن مثل هذه الزيادات سواء في رأس المال أو القوة العاملة لن تتكرر بنفس المعدلات في المستقبل إلى مالا نهاية. وعلى الرغم من ذلك فان بعض الاقتصادات يمكنها الحفاظ على معدل نمو مرتفع وذلك من خلال تحسين مستوى مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج[١٠٢]. فهي عنصر أساسيا في استدامة معدلات النمو الاقتصادي واستمرار ارتفاعها.

لذا تدرس نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة) التفاعل بين عملية الإنتاج والابتكارات والخصائص الهيكلية للاقتصاد والمجتمع، وكيف أن هذا التفاعل يفرز النمو الاقتصادي للبلد ما. وفي نماذج النمو الداخلي يمكن للنمو أن يستمر في المدى الطويل لأن العائد على استثمار رأس المال بما في ذلك رأس المال البشري ليس تنازليًا. فنشر المعرفة بين المنتجين والفوائد الخارجية للتقدم التقني ورأس المال البشري كجزء من هذه العملية، يساهم في عرقلة تناقص الغلة لرأس المال المتراكم[١٠٣].

ولقد مر الاقتصاد المصري خلال العقود الماضية بمراحل نمو عديدة خاصة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٨ كما اتضح سابقا، استهدفت في مجملها السعي نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وإتاحة المزيد من فرص العمل، ورفع مستوى معيشة المواطن، ونتيجة لاختلاف التوجهات الاقتصادي التي اتبعت خلال المراحل المختلفة، تباينت معدلات النمو الاقتصادي من مرحلة لأخرى.

لذا في هذا المطلب سوف يتم تحليل تأثير محددات النمو في الاقتصاد المصري ١٩٩١-٢٠١٨ وهي فترة الإصلاحات الاقتصادية المتعددة، وذلك باستخدام نموذج سولو المعتمد على تقدير دالة الإنتاج لكوب دوغلاس، من أجل تحديد تأثير عناصر الإنتاج في النمو الاقتصادي.

ثانيا: تقدير النموذج المستخدم في القياس.

النموذج القياسي لدالة الإنتاج والمنهجية.

فطبقا لنظرية الكلاسيكية الحديثة، فإن المكونات الأساسية لعملية الإنتاج تتكون من ثلاثة عناصر: رأس المال، العمالة، وتكنولوجيا المعرفة، حيث أن هذه العناصر هي المدخلات الأساسية للمخرجات، والتي تتمثل في السلع والخدمات[١٠٤]:

وقد استخدم سولو دالة إنتاج كوب – دوكلاس (الذي يعد من أكثر الدوال شهرة في نظرية الكلاسيكية الحديثة) التي تتضمن عنصري العمل ورأس المال ومرونة الناتج لكليهما وأن الزيادة في كمية العمل أو رأس المال تؤدي لزيادة الإنتاج بنسبة المرونة لكل منهما.

لذا يستند النموذج الذي تم تقديره على نموذج سولو، حيث يتضمن النموذج كل من رصيد رأس المال المادي، والعمالة، كمتغيرات مستقلة. والمعرفة أو التكنولوجيا كمتغير عشوائي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمؤشر للإنتاج كمتغير تابع.

- **رأس المال المادي**: يقصد به كل من المدخلات العينية والملموسة من أصول ثابتة، وأصول متداولة، وخلافه، ويرمز له بالرمز K.

- **العمالة**: وتتمثل في القوى العاملة داخل المجتمع، والتي تساهم في العملية الإنتاجية، وحيث إن درجة مهارات العاملين متفاوتة، ومن ثم تختلف إنتاجيتهم، فإن تحسين إنتاجية العاملين يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري بأشكاله المختلفة، ويأتي على رأسها الصحة والتعليم. ويرمز للعمالة بالرمز L.

- **المعرفة أو التكنولوجيا**: وهي المعرفة أو التكنولوجيا المستخدمة لتطويع وتطوير رأس المال والعمالة واستخدامها في الحصول على المخرجات. ويرمز للمعرفة بالرمز A.

والجدير بالذكر أن هذه العوامل لا تعتبر وحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما يمكن اعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية.

وعلية فإن الإنتاج المحتمل من اقتصاد معين يمكن تحديده بمعادلة التالية:

$$(1) \quad Y = A.\ F(K,L)$$

وطبقاً لنظرية الكلاسيكية الحديثة، فإن دالة الإنتاج تتميز بعدد من الخصائص، منها أن هذه الدالة قد تتميز بمعدل ثابت في التزايد، أي أنه لو تم مضاعفة رأس المال والقوى العاملة فإن من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج بالتبعية، كما أن دالة الإنتاج تخضع لقانون تناقص الغلة.

وهنا يجب الإشارة إلى أن A لا ترمز فقط للتكنولوجيا، وإن كانت التكنولوجيا تمثل أهم عناصر المتغير، ولكن في الواقع فإن A تشير للعديد من العناصر، وذلك فيما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

ويأخذ النموذج الشكل التالي مستخدما دالة إنتاج من نوع كوب دوجلاس:

$$(2) \quad Y = A\, K^{\alpha}\, L^{1-\alpha}$$

حيث إن α تشير إلى نصيب رأس المال من قيمة الإنتاج، أما ١-α فترمز إلى نصيب العمالة، وطبقاً لهذه المعادلة، فإن حجم الإنتاج في اقتصاد ما يمكن أن يزيد في ثلاثة حالات: زيادة رأس المال المادي، وزيادة القوى العاملة، وتحسن التكنولوجيا المستخدمة.

ويمكن إعادة كتابة المعادلة في الصورة اللوغاريتمية لتجنب عدم خطية العلاقة بين المتغيرات وعدم تجانسها لتصبح معلمات النموذج مرونات على النحو التالي:

$$(3) \quad y^* = A^* + \alpha \, . \, K^* + (1- \alpha) L^*$$

حيث إن:

y^*= اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

K^*= اللوغاريتم الطبيعي لرصيد رأس المال المادي.

L^*= اللوغاريتم الطبيعي للقوى العاملة.

A^*= اللوغاريتم الطبيعي لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

α = مساهمة رأس المال في الإنتاج.

$1-\alpha$ = مساهمة العمالة في الإنتاج.

ونظراً لأن A يمثل الجزء المتبقي من المعادلة الأساسية، فإن معادلة الانحدار كما يلي:

$$(4) \quad Y^* = \beta 0 + \beta 1 K^* + \beta 2 \, L^* + \varepsilon$$

حيث $\beta 0$مقدار ثابت، $\beta 1$ يمثل مساهمة رأس المال المادي في الإنتاج، $\beta 2$ تمثل مساهمة العمالة في الإنتاج، و εتمثل الجزء المتبقي (مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج).

١- أسلوب تقدير المتغيرات المستقلة.

- رأس المال المادي: ويتم التعبير عنه بالنسبة المئوية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- العمالة: لا يوجد اتفاق على مؤشر معين لقياس هذا العامل، فيرى البعض[١٠٥] أنه يقاس بمعدل الملتحقين بالمدارس الثانوية، وهناك رأي أخر[١٠٦] يرى أنه يقاس بعدد العاملين في الدولة، أو نسبة العاملين بالدولة، استناداً إلى أراء النظرية الاقتصادية الليبرالية، حيث يرى جون كينز أن الناتج القومي يرتبط باستخدام اليد العاملة، ومن ثم فإن حجم العمل يعكس مدى التوسع في فرص التشغيل ومعدل استخدام الطاقات الإنتاجية، التي يعتبر من أهم دافع لعملية النمو الاقتصادي، وهو ما تم تبنيه في الدراسة

حيث تم استخدام نسبة المشاركة في قوة العمل في الفئة العمرية (١٥-٦٤) لتقدير النموذج.

٢- البيانات المستخدمة في التقدير والنتائج التطبيقية.

يعتبر نموذج تحليل الانحدار من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداما في هذا المجال، ويهتم هذا النموذج بدراسة العلاقة البينية بين المتغير التابع (y) والمتغير المستقل (x) أو عدة متغيرات مستقلة (x_s)، وبالتالي فهو يقيس درجة تأثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، هذا النموذج يمكن من خلاله فهم طبيعة العلاقة وتحديد العوامل المؤثرة فعلاً، بل ويساهم أيضاً في معرفة تأثير تغير المتغير المستقل على المتغير التابع. وقد تم قياس كفاءة النموذج وإيجاد معامل الارتباط وإيجاد نموذج الانحدار، واختبار استقرار السلاسل باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews 10) كما هو واضح في جداول التحليل الإحصائي في المرفقات وقد تم استخدام البيانات من الجدول رقم ٦ المرفق.

وتعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسة التطبيقية، خاصة تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وتفترض مثل هذه الدراسات أن السلاسل الزمنية المستخدمة تكون ساكنة، وعندما لا تتوافر في هذه السلاسل صفة السكون فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه من متغيرات هذه السلاسل غالباً ما يكون انحداراً زائفاً، أي لا معنى له[١٠٧].

إن إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية، وخاصة تلك التي تتناول الجوانب الاقتصادية والمالية لاختيار السكون، إذ يلاحظ وجو اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة، ومن ثم فإن اختبار السكون من المسلمات في الدراسات التطبيقية لما له من أهمية قصوى في دقة نتائج التحليل، وبالتالي فإنه من الضروري أولاً قبل دراسة العلاقة بين المتغيرات، أن نتعرف على ما إذا كانت هذه السلسة ساكنة أم لا[١٠٨]، حيث إن استخدام السلاسل الزمنية غير الساكنة في أغراض التنبؤ لا يكون لها قيمة تذكر من الناحية العملية،[١٠٩] وهذا ما أوضحه كل من " جرانجر ونيوبولد" عام ١٩٧٤، والذي أكد أن إجراء الاختبار على متغيرات غير ثابتة قد يجلب نتائج زائفة[١١٠].

ولتحقيق هذا الهدف يتم إجراء القياس من خلال الخطوات التالية:

اختبارات استقراريه بيانات السلاسل الزمنية لاختبار جذر الوحدة (unit roots test) من خلال استخدام نموذج ديكي فولر الموسع (DFA) لمعرفة استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

اختبار التكامل المشترك لتحديد العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وذلك باستعمال منهج ARDL.

تحليل نتائج هذه الاختبارات.

أ. اختبار سكون السلاسل الزمنية

حيث يتمثل فرض العدم في أن السلسلة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة، والفرض البديل في عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، أي أنها ساكنة. وكانت نتائج اختبار (ADF) لسكون السلاسل الزمنية ما يلي:

جدول رقم (٥) نتائج اختبار ADF لسكون السلال الزمنية

المتغيرات	T المحسوبة	القيم الحرجة			حالة التكامل
		1%	5%	10%	
معدل نمو الناتج المحلي	-6.745691	-3.322189	-2.927434	-1.300563	I (1)
رأس المال المادي	-2.888331*	-2.576665	-2.455244	-1.788965	I (1)
العمالة	-1.658422**	-2.888551	-1.889622	-1.555221	I (0)

المصدر: الباحثان باستخدام برنامج (Eviews 10)، اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

* ساكن عند مستوى معنوية ١%، ٥%، ١٠%

** ساكن عند مستوى معنوية ١٠%

يتضح من نتائج الاختبار السابق، أن متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتغير رأس المال المادي ساكنان عند المستوى الأول أو الفرق الأول، ومتغير العمالة ساكن عند المستوى الأصلي، مما يوضح إمكانية تطبيق منهج ARDL، حيث يوجد مزيج من المتغيرات الساكنة والمتكاملة. وبناء عليه سوف يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب. تقدير النموذج المستخدم

لتقدير دالة الإنتاج في مصر، تم استخدام الصيغة رقم (٣) ورقم (٤) اعتماداً على بيانات سلسلة زمنية لكافة المتغيرات (التابعة والمستقلة) تغطي الفترة من عام ١٩٩١-٢٠١٨، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٦) نتائج القياس النهائية لعلاقات الأجل الطويل

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
الثابت CONSTANT	6.688594	1555.422	1.588964	0.0025
رأس المال المادي LNX1	0.696387	1125.313	-1.122894	0.0001
رأس المال البشري LNX2	0.569854	1472.222	-1.025698	0.0856

R= 0.88 R-squared=0.806985 Adjusted R-squared=0.776251
Durbin-Watson stat=1.795332
F stat 12.569 Prob (F stat) 0.000012

من النموذج السابق يتضح ما يلي:

١-معادلة الانحدار المقدرة في الأجل الطويل تكون على الصورة التالية:

$$Ln\ y = 6.688594 + 0.696387\ Ln\ K + 0.569854\ Ln\ L$$

٢-الارتباط بين الناتج المحلي الحقيقي (كمتغير تابع) وبين كل من رأس المال المادي وحجم العمالة (كمتغيرين مستقلين) ارتباط كبير، وهو ما توضحه قيمة R=0.88 ، كما أن قيمة F 12.569 عند مستوي معنوية ١% وهو ما يعني ارتفاع معنوية النموذج. كذلك اختبار dw يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي فالنموذج مقبول للتنبؤ. ما سبق يدل على صحة اختبار النموذج المقدر وقدرته التفسيرية.

٣-أن معامل التحديد المعدل Adjusted R- 0.776251= أي أن المتغيرات الكلية في المتغير التابع (الناتج المحلي الحقيقي) يفسرها المتغير المستقل رأس المال المادي، والعمالة، بنسبة تقترب من ٧٨%.

٤-رأس المال المادي، كان له أثرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الحقيقي، وتشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة في رصيد رأس المال المادي في المجتمع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% يترتب عليه ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٧ % تقريبًا من معدله القائم.

٥-العمالة كان له تأثيراً إيجابياً أيضاً على الناتج المحلي الحقيقي، ولكن بنسبة أقل من رأس المال المادي، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة إلى أن زيادة نسبة المشاركة في قوة العمل في الفئة العمرية) ١٥-٦٥) في المجتمع ب مقدار١% يترتب عليه ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥.٧% تقريبًا من معدله القائم.

٦-توصل النموذج إلى أن ٢٢% من التغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى (المتغير العشوائي – تسمى بواقي سولو) العوامل الأخرى، والتي ذكرناها بأنها "مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج"، والتي تشمل العديد من المتغيرات مثل: مستوى التكنولوجيا المستخدمة، مستوى التعليم والتدريب للعمالة، اكتساب تقنيات الإدارة الفعالة، سياسات اقتصادية سليمة (استقرار الاقتصادي الكلي)، درجة الانفتاح الاقتصادي، تطور القطاع المالي، جودة الحكومة، الإنفاق على التعليم، ادخال تحسينات مؤسسية في الإطار التنظيمي للنمو، تهيئة مناخ جاذب للاستثمارات....الخ[١١١]. وبالتالي لابد من الاهتمام بهذه المؤشرات لزيادة النمو الاحتوائي واستدامته.

هذا وعلى افتراض أن متوسط رأس المال المادي خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٨ بلغ ما يقرب من ١٩% من إجمالي الناتج المحلي، وباعتبار أن زيادة رصيد رأس المال المادي في المجتمع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% يترتب عليه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بحوالي نسبة ٧ % منه (اذ كان معدل النمو عام ٢٠١٨ بلغ ٥.٣١% فإنه يزيد بمقدار ٠.٣٧%). وبصورة أخرى، فإن زيادة رأس المال المادي من ١٩% (وهو المتوسط خلال الفترة محل البحث) إلى ٢٦% (أي بزيادة ٧%) من إجمالي الناتج المحلي، سيترتب عليه زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٢.٦% تقريباً. ومن ثم يكون معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٧.٩% عام ٢٠١٩. فإن النتيجة التي توصل إليها النموذج متفقة إلى حد كبير مع ما ذكره خبراء الصندوق النقد الدولي. وهي للوصول لمعدل نمو يتراوح بين ٦ - ٨ % يحتاج زيادة الاستثمار إلى نحو ٢٦ % من إجمالي الناتج المحلي المصري. ولكن الجدير بالذكر معدل الاستثمار يجب أن يزيد عن ٢٦% حتى يعوض نسبة إهلاك رأس المال ويحافظ على نسبة ٢٦% من رأس المال المادي.

مما سبق يتضح أن رأس المال المادي المسبب الأكبر في النمو الاقتصاد المصري، وهو ما يتفق مع الفرضية الثالثة للدراسة.

فدراسة على ٨٨ دولة وجدت أن معجزة أسيا كانت بسبب تزايد المدخرات والتراكم الرأسمالي. ولكن الاستمرار في تراكم راس المال لتحقيق معدلات نمو مرتفعة يتلاشى نتيجة فعل قانون تناقص الغلة، لذا يكون من المهم الاهتمام بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج فهو من العناصر اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي متواصل في الأجل الطويل، خاصة بعد بلوغ بعض الخطوات في الطريق إلى التقدم الاقتصادي والسير فيه[١١٢]. لذا كان من الضروري تحديد المتغيرات المؤثرة عليها ولكن سوف تكن في بحث آخر. خاصة وأنها

تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في وضع السياسات الملائمة من أجل تحسين كفاءة العناصر الإنتاجية ورفع مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي.

ولكن هل مصر وصلت إلى مرحلة تناقص الغلة خلال فترة البحث وهي ١٩٩١-٢٠١٨ وهي فترة مرت بموجات إصلاحية عدة أخرها الإصلاح الاقتصادي ٢٠١٦؟ من واقع معادلة الانحدار السابقة قياسها نجد أن مع مرونة الناتج بالنسبة إلى رأس المال المادي (٠.٧) بمعني زيادة رأس المال بنسبة ١٠٠% سيؤدي إلى زيادة معدل النمو بمقدار ٧٠%. بينما بلغت مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل (٠.٥٧) بمعني زيادة رأس المال بنسبة ١٠٠% سيؤدي إلى زيادة معدل النمو بمقدار ٥٧%. ويستمر أثرها في المدى البعيد.

تعتبر دالة الإنتاج المقدرة خلال الفترة البحث (١٩٩١ -٢٠١٨) دالة متجانسة من الدرجة (0.7+0.57=1.27 =(β1+β2 أي أنها ذات غلة حجم متزايدة [١١٣] وهذا معناه زيادة عنصري رأس المال والعمل المقدر بنسبة ١٠٠% سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الحقيقي بنسبة ١٢٧%.

وهنا نذكر أن كوريا الجنوبية التي كانت أفقر الدول عام ١٩٦٠ وخلف الفلبين وتايلاند عام ١٩٧٠ استطاعت خلال ٥٠ عاما (خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٩٨) من تحقيق تحولاً هيكلياً بشكل جذري من اقتصاد متخلف يهيمن عليه الزراعة إلى اقتصاد صناعي بالكامل، وتفسير ذلك يعود إلى التفسير المباشر لمعدل نمو لناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للفرد يقترب من ٦% خلال هذا الفترة وكان السبب الرئيس هو تراكم رأس المال السريع والدور المحوري لكل من رأس المال البشري والتكنولوجيا[١١٤].

ومن هنا يكون ضرورة تراكم رأس المال المادي السريع والاهتمام برأس المال البشري والتكنولوجيا كضواغط تحريك عجلة الإصلاح الاقتصادي حتى لا تتباطأ في نهاية المطاف كم حدث في السابق. حيث ليس من السهولة بمكان مواصلة بذل الجهود لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ما لم تكن تدفعها نحو تحقيق النمو وجني المنافع التي يتوخاها جميع المواطنين. ففي كثير من الأحيان، يؤدي تحقيق الاستقرار في غياب إصلاحات أعمق إلى الشعور بالإرهاق والميل إلى التراخي والمعارضة من الموطنين مما يضعف زخم الإصلاح.

النتائج والتوصيات

نتائج البحث: توصل البحث لعدد من النتائج وهي كما يلي:

١- نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري عام ٢٠١٦ متشابهة إلى حد كبير مع نتائج مع برنامج الإصلاح عام ١٩٩١ خاصة في الأجل القصير والمتوسط في انعكاساته الإيجابية والسلبية، إيجابية على الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، وسلبية على دخل الفرد واتساع مساحة الفقر.

٢- تحقيق معدلات نمو تساعد على تحسين معيشة المواطنين الهدف الرئيسي من الإصلاح الاقتصادي لم يتحقق، حيث معدلات الفقر تزايدت وتقريبا نصف القوى العاملة عاطلة.

٣- ما زال النمو المعاق والمشوه يسيطر على الاقتصاد المصري حيث لم تصاحبه عملية عميقة للتحول الهيكلي، فعملية النمو المستدام والاحتوائي يجب أن تنطوي على تحولات هيكلية تتغير فيها التركيبة الاقتصادية من قطاعات ذات إنتاجية متدنية، إلى قطاعات أخرى ذات إنتاجية مرتفعة. وهو ما قد يؤثر على استدامة نجاحات الإصلاح في الأجل الطويل وكبح حجم السلبيات، والقدرة على مواجهة الصدمات مما قد نضطر إلى عقد اتفاق آخر من أجل الإصلاح الاقتصادي مرة أخرى .

٤- يعتبر عنصر رأس المال المادي هو المسبب الرئيسي في النمو الاقتصادي المصري.

٥- دالة الإنتاج في مصر متزايدة لم تصل بعد إلى مرحلة الغلة المتناقصة وهو ما يعني أهمية الاستثمارات لتحقيق معدلات نمو في الفترة القادمة.

توصيات البحث:

١- استكمال جهود الإصلاح الاقتصادي، متمثلة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. تبسيط الروتين الإداري في شبكة الأمان الاجتماعي باستخدام نظام المدفوعات الالكترونية، وتعميق الشمول المالي. تمكين القطاع الخاص (وتبني السلطة اللامركزية في الجانب الاقتصادي).

٢- ضمان أفضل تخصيص للموارد من أجل توليد نمو أعلى، وإزالة التشوهات السعرية التي تعوق الأسواق عن العمل بكفاءة.

٣- توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنشئة لفرص العمل والمفيدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتفع بمواطن القوة في مصر وتساعدها على الاندماج في سلاسل العرض العالمية.

٤- الحاجة إلى حدوث تحول في نموذج التنمية بحيث يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في جذب استثمارات كبيرة جديدة عبر القطاعات الاقتصادية ذات القدرات العالية، فالحاجة لسياسات في مصر تشجع على نمو قطاع خاص يتمتع بالحيوية لأنه المصدر الواقعي لفرص العمل اللازمة والنمو الاقتصادي السريع والمستمر والاحتوائي.

٥- تحسين الحوكمة.

المرفقات

جدول المرفق رقم (١) المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة من عام

٨٦/١٩٨٧-١٧/٢٠١٨

سنوات	الميزان التجاري (بالمليون دولار)	ميزان المدفوعات (بالمليون دولار)	سعر الصرف (بالقرش)	الدين العام المحلي		الدين العام الأجنبي (بالمليار دولار)	معدل التضخم%	معدل البطالة%	معدل نمو الناتج المحلي %	عجز الموازنة للناتج المحلي%	الاحتياطي النقدي (بالمليار دولار)
				القيمة بالمليار جنيه	نسبته للناتج المحلي %						
١٩٨٧/٨٦	(٥٦٨٨)	(٣٢)	٧٠	٤٢.٤	٩٦.٢	٤٤.٣	١٢,٧٨	٧.٢	٢,٦٥	٢٥,٥	٢.٢
١٩٨٨/٨٧	(٦٥٦٧)	٩٣٠	٧٠	٤٩.٦	١٠٦.٦	٤٢.٥	٣١,١٤	٧.٨	٢,٥٢	٢٠,٦	٢.١
١٩٨٩/٨٨	(٧٦٦٣)	١١٩	٧١	٥٨.٩	١١٩.٧	٣٤.٣	١٣,٦٥	٥.٦	٥,٣	٢٦,٥	٢.٢
١٩٩٠/٨٩	(٧٨٢٣)	١٧٤٥	١.٥	٧٥.٩	١٤٥.٧	٣٦.١	١٨,٥٤	٧	٤,٩٧	١٨,٧	٣.٣
١٩٩١/٩٠	(٦٥٣٣)	(٢٠١,٧)	٢.٠	٩٧.١	١٧٦.٩	٣٢	١٨,٤٤	٨.٢	٥,٧	٢٢	٥.٩
١٩٩٢/٩١	(٦٣٧٧)	٤٦٦٢	٣٣٣	١٠٥.٩	٨٧.٩	٣١.١	١٤.٤٨	٩.٦	١.٠٨	١٧.٢	١١.٤
١٩٩٣/٩٢	(٧٢٤٤)	٣٦٤٣	٣٣٤	١١٣.٧	٨٠.٩	٣٠.٣	١٩.٧٣	٩	٤.٤٣	٥.٢	١٣.٥
١٩٩٤/٩٣	(٧٣٣٧)	٢١١٤	٣٣٧	١٢٣.٩	٧٧.٨	٣٠.٩	٨.٤٣	١٠.٩	٢.٩	٣.٥	١٤.٥
١٩٩٥/٩٤	(٧٩٣٥)	٧٦٢	٣٣٩	١٣٤.٩	٧٦.١	٣٢.٩	٨.٤٥	١١	٣.٩٧	٢.١	١٦.٩
١٩٩٦/٩٥	(٩٥٩٥)	٥٧٦,٥	٣٣٩	١٥٠.٤	٧٠.٦	٣١	١١.٤٠	١١.٣	٤.٦٤	١.٣	١٨.١
١٩٩٧/٩٦	(١٠٣٢٣)	١٩٣٢	٣٣٩	١٧٠.٩	٧٠.٢	٢٨.٨	٧.١	٩	٤.٩٩	١.٣	١٩.٣
١٩٩٨/٩٧	(١١٨٨٩)	١٣٦	٣٣٩	١٨٨.٦	٧١.٩	٢٨.١	٩.٨٨	٨.٤	٥.٤٩	٠.٩	١٨.٦
١٩٩٩/٩٨	(١٢٧٠٠)	(٢١٤٠)	٣٣٩	٢١٦.٧	٧٢.٣	٢٨.٢	٣.٨٩	٨.٢	٤.٠٤	١	١٤.٩
٢٠٠٠/٩٩	(١١٤٧٢)	(٣٠٢٦.٧)	٣٤٠	٢٤٥.٥	٧٣.٨	٢٧.٨	٠.٨٧	٨.١	٦.١١	٢.٩	١٣.٦
٢٠٠١/٠٠	(٩٣٦٣)	(٨٧١.٤)	٣٦٩	٢٩٠.٧	٨١.١	٢٨.٧	٤.٩٣	٩	٥.٣٧	٣.٩	١٣.٤
٢٠٠٢/٠١	(٧٥١٦)	(٤٥٦.٥)	٤٤٩	٣٢٩.٨	٨٧	٢٨.٦	٢.٧	٩.٤	٣.٥٤	٥.٦	١٣.٨

سنوات	الميزان التجاري (بالمليون دولار)	ميزان المدفوعات (بالمليون دولار)	سعر الصرف (بالقرش)	الدين العام المحلى		الدين العام الأجنبي (بالمليار دولار)	معدل التضخم%	معدل البطالة%	معدل نمو الناتج المحلي %	عجز الموازنة للناتج المحلي%	الاحتياطي النقدي (بالمليار دولار)
				القيمة بالمليار جنيه	نسبته للناتج المحلي %						
٢٠٠٣/٠٢	(٦٦١٤)	٥٤٦	٦.٣	٣٧٠.٦	٨٨.٨	٢٨.٧	٤	١٠.٢	٢.٣٧	٥.٩	١٤.٨
٢٠٠٤/٠٣	(٧٨٣٣)	(١٥٨)	٦٢٠	٤٣٤.٨	٩١.٧	٢٩.٨	١٦.١	١١	٣.١٩	٦.١	١٤.٨
٢٠٠٥/٠٤	(١٠٣٥٩)	٤٤٧٧	٥٧٩	٥١٠.٩	٩٤.٩	٢٨.٩	٤.٧	١٠.٣	٤.٠٩	٨.٩	١٩.٣
٢٠٠٦/٠٥	(١١٩٨٥)	٣٢٥٣	٥٧٦	٥٩٣.٥	٩٦.١	٢٩.٦	٧.٢	٩.٥	٦.٩	٩.٢	٢٢.٩
٢٠٠٧/٠٦	(١٦٢٩٠)	٥٢٨٢	٥٦٩	٦٣٧	٨٧.١	٢٩.٩	٨.٦	٨.٩	٧.١	٥.٧	٢٨.٦
٢٠٠٨/٠٧	(٢٣٤١٥)	٥٤٢٠	٥٣٣	٦٦٦.١	٧٤.٣	٣٣.٩	٢٠.٢	٨.٤	٧.٢	٦.٨	٣٤.٦
٢٠٠٩/٠٨	(٢٥١٧٣)	(٣٣٧٧)	٥٥٩	٧٦٢	٧٣.٣	٣١.٥	٩.٩	٩.٤	٤.٧	٦.٩	٣١.٣
٢٠١٠/٠٩	(٢٥١٢٠)	٣٣٥٥	٥٦٩	٨٨٨	٧٣.٧	٣٣.٧	١٠.١	٨.٩	٥.٢	٨.١	٣٥.٢
٢٠١١/١٠	(٢٧١٠٣)	(٩٧٥٣)	٥٩٧	١٠٤٥	٧٦.٢	٣٤.٩	١١.٨	١١.٨	١.٨	٩.٨	٢٦.٦
٢٠١٢/١١	(٣٤١٣٩)	(١١٢٧٨)	٦٠٦	١٢٣٨	٨٠.٣	٣٤.٤	٧.٣	١٢.٦	٢.٢	١٠.٨	١٥.٥
٢٠١٣/١٢	(٣٠٦٩٤)	٢٣٧	٧٠٠	١٥٢٧	٨٧.١	٤٣.٢	٩.٨	١٣.٣	٢.٢	١٣.٧	١٤.٩
٢٠١٤/١٣	(٣٤٠٦٢)	١٤٧٨	٧١٥	١٨١٦	٩٠.٩	٤٦.١	٨.٢	١٣.٣	٢.٩	١٢.٢	١٦.٧
٢٠١٥/١٤	(٣٩٠٦٠)	٣٧٢٤	٧٥٤	٢١١٦	٨٧.١	٤٨.١	١١.٤	١٢.٧	٤.٤	١١.٥	٢٠.١
٢٠١٦/١٥	(٣٨٦٨٣)	(٢٨١٣)	٨٧٥	٢٦٢٠	٩٦.٧	٥٥.٨	١٤	١٢.٥	٤.٣	١٢.٣	١٧.٥
٢٠١٧/١٦	(٣٧٢٧٥)	١٣٧١٧	١٨١٣	٣١٦١	٩١.١	٧٩	٣٠.٩	١١.٩	٤.٢	١٠.٩	٣١.٣
٢٠١٨/١٧	(٣٧٢٧٦)	١٢٧٨٨	١٧٦٥	٣٦٩٧	٨٣.٣	٩٢.٦	١٣.٨	١٠	٥.٣	٩.٩	٤٤.٣

المصدر: من اعداد الباحثين مستعينا ببيانات البنك المركزي، التقرير السنوي أعداد مختلفة.

جدول المرفق رقم (٢): مصر - مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٤/ ٢٠١٥ - ٢٠١٧/ ٢٠١٨ [١]

	١٤/ ١٥	١٥/ ١٦	١٦/ ١٧		١٧/ ١٨	
		أولية	تسهيل الصندوق الممدد	معدّل	تسهيل الصندوق الممدد	معدّل
الناتج والأسعار التغير السنوي%						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	٤.٤	٤.٣	٤.٠	٣.٥	٤.٨	٤.٥
أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	١١.٤	١٤.٠	١٦.٦	٣٢.٨	١١.١	١٠.٣
أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	١١.٠	١٠.٢	١٨.٢	٢٣.٩	١٣.٣	٢٢.١
المالية العامة الحكومة العامة /٢ % من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق						
إجمالي الدين	٨٨.٥	٩٦.٩	٩٣.٨	٩٨.٤	٨٩.١	٨٧.٧
الخارجي	٧.٩	٧.٧	١٠.١	٢٠.٨	٨.٩	١٩.١
المحلي	٨٠.٥	٨٩.٠	٨٣.٧	٧٧.٧	٨٠.٢	٦٨.٦
قطاع الموازنة العامة /٣						
الإيرادات والمنح	١٩.٠	١٨.٠	٢٠.٧	١٨.٢	١٨.٨	١٨.٨
النفقات (بما فيها صافي اقتناء الأصول المالية)	٣٠.٥	٣٠.٣	٣٠.٥	٢٨.٧	٢٧.٢	٢٧.٣
منها: دعم الوقود	٤.٠	٣.٠	٢.٦	٣.٩	١.٤	٣.١
الرصيد الكلي	-١١.٤	-١٢.٣	-٩.٨	-١٠.٥	-٨.٤	-٨.٥
الرصيد الكلي، عدا المنح	-١٢.٥	-١٢.٥	-٩.٩	-١٠.٥	-٨.٥	-٨.٦
الرصيد الأولي	-٣.٥	-٣.٤	-٠.٨	-١.٨	١.١	٠.٤
القطاع النقدي التغير السنوي%						
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص	١٦.٧	١٤.٢	٨.٣	٣٧.٨	١٥.٩	٨.٧
الاحتياطي النقدي /٦	٣٣.٣	-١.٦	١٦.١	٢٦.٨	١٨.٩	٢٤.٥

	١٤ /١٥	١٥ /١٦	١٦ /١٧		١٧ /١٨	
		أولية	تسهيل الصندوق الممدد	معدّل	تسهيل الصندوق الممدد	معدّل
النقود بمعناها الواسع (ن٢)	١٦.٤	١٨.٦	١٦.٧	٣٥.٢	٢٠.٦	٢٢.٢
سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور (متوسط، %)	١١.٤	١١.٨	١٩.٧	١٨.١	١٤.٩	٢١.٣
القطاع الخارجي % من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق						
صادرات السلع (بالدولار، التغير%)	-١٤.٦	-١٦.١	١٢.٨	١٩.٢	٨.٤	٩.٩
واردات السلع (بالدولار، التغير%)	٢.٣	-٦.٢	١.٧	-٠.١	٧.٤	٤.٣
ميزان تجارة السلع	-١١.٧	-١١.٦	-١٢.٥	-١٤.٦	-١٢.٦	-١٣.٧
الحساب الجاري	-٣.٦	-٦.٠	-٥.٢	-٥.٨	-٤.٤	-٤.٦
الحساب الرأسمالي والمالي (بما فيه السهو والخطأ)	٥.٤	٥.١	١.٧	٤.٧	٤.٢	٤.٥
الاستثمار الأجنبي المباشر (صاف، بمليار الدولار)	٦.٦	٦.٨	٩.٤	٨.٨	١٠.٤	٩.٤
الدين الخارجي /٤	١٤.٥	١٦.٨	٢٢.٩	٣١.٦	٢٦.٩	٢٨.٧
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليار الدولار)	١٩.٥	١٧.١	٢٢.٠	٣١.٠	٢٩.٠	٣٠.٢
بعدد شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي	٣.٥	٣.١	٣.٧	٥.٤	٤.٧	٥.١
% من الدين الخارجي قصير الأجل /٥	٢٨٠.٦	١٥٧.٧	٢٨٣.١	١١٧.٢	٣٩٠.٠	١٢٥.٢
فجوة التمويل (بمليار الدولار)	...	٠.٠	١٦.٣	٠.٠	٩.٤	١.٩
بنود للتذكرة:						
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليار الجنيه)	٢٤٤٣.٩	٢٧٠٨.٣	٣٤٣٤.١	٣٤٩٦.٠	٤٠٨٤.٧	٤٤٦٤.٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليار الدولار)	٣٣٢.٥	٣٣٢.٣	...	...	...	...
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	٣٧٣٦	٣٦٨٤	...	...	...	...
معدل البطالة (متوسط الفترة، %)	١٢.٩	١٢.٧	١٢.٣	١٢.٦	١١.٣	١١.٨
معدل الفقر(%)	...	...	...	...	...	...

	١٤/ ١٥	١٥/ ١٦	١٦/ ١٧		١٧/ ١٨	
		أولية	تسهيل الصندوق الممدد	معدّل	تسهيل الصندوق الممدد	معدّل
عدد السكان (بالملايين)	٨٩.٠	٩٠.٢	٩٢.٣	٩٢.٣	٩٤.٤	٩٤.٤
المصدر: السلطات المصرية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.						
/١ تنتهي السنة المالية في ٣٠ يونيو. /٢ تشمل الحكومة العامة قطاع الموازنة العامة، وبنك الاستثمار القومي، وصناديق التأمينات الاجتماعية.						
/٣ يتألف قطاع الموازنة العامة من الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وبعض الشركات العامة./٤ تشمل اقتراض القطاع العام الثنائي ومتعدد الأطراف، والاقتراض الخاص، والتمويل المرتقب.						
/٥ الدين في الفترة المتبقية من أجل الاستحقاق وأرصدة الحيازات الأجنبية من أذون الخزانة.						
/٦ تأثر الاحتياطي النقدي في نهاية السنة المالية ١٤/١٥ بإلغاء تجديدات الودائع في البنك المركزي نتيجة الإعلان غير المتوقع لعطلة يوم ٣٠ يونيو ١٥.						

المصدر/ من الموقع التالي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/07/13/pr17281-imf-executive-board-completes-first-review-under-eff-with-Egypt.

جدول المرفق رقم (٣): مصر - مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٤/ ٢٠١٥-٢٠١٨/ ٢٠١٩ [١]

سنوات	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧		١٩/١٨	
				المراجعة الثانية	توقعات معدلة	المراجعة الثانية	توقعات معدلة
الناتج والأسعار	(التغير السنوي %)						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	٤.٤	٤.٣	٤.٢	٤.٨	٥.٢	٥.٥	٥.٥
أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	١١.٤	١٤.٠	٢٩.٨	١١.٩	١٢.٦	١٥.٢	١٣.١
أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	١١.٠	١٠.٢	٢٣.٥	٢١.٠	٢٠.٨	١٣.٧	١٤.٤
المالية العامة/٢	(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)						
إجمالي الدين	٨٨.٥	٩٦.٩	١٠٣.٠	٩١.٣	٩٢.٤	٨٦.٧	٨٦.٢
الخارجي	٧.٩	٧.٨	١٨.١	١٦.٧	١٨.٥	١٧.٧	١٧.٠
المحلي	٨٠.٥	٨٩.٠	٨٤.٩	٧٤.٦	٧٣.٩	٦٩.٠	٦٩.٢
قطاع الموازنة العامة /٣							
الإيرادات والمنح	١٩.٠	١٨.١	١٩.٠	١٨.٨	١٨.٢	١٨.٧	١٨.٦
النفقات (بما فيها صافي اقتناء الأصول المالية)	٣٠.٥	٣٠.٧	٢٩.٩	٢٨.٠	٢٧.٩	٢٦.١	٢٦.٧
منها: دعم الطاقة	٤.٠	٣.٠	٤.١	٣.١	٣.٤	١.٢	٢.١
الرصيد الكلي	-١١.٤	-١٢.٥	-١٠.٩	-٩.٢	-٩.٧	-٧.٤	-٨.١
الرصيد الكلي، عدا المنح	-١٢.٥	-١٢.٧	-١١.٤	-٩.٢	-٩.٢	-٧.٥	-٨.١
الرصيد الأولي/٤	-٣.٥	-٣.٥	-١.٨	٠.٢	٠.٢	٢.١	٢.٠
القطاع النقدي	(التغير السنوي %)						
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص	١٦.٧	١٤.٢	٣٨.٠	١٠.٥	٧.٥	١١.٢	١٨.٢
الاحتياطي النقدي /٥	٣٣.٣	٢٩.٣	-٧.٨	٣٩.٤	٤٠.٢	١٧.٨	٢٧.٦
النقود بمعناها الواسع (ن٢)	١٦.٤	١٨.٦	٣٩.٣	٢٠.٤	٢٣.٤	١٩.٧	١٩.٨

سنوات	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧		١٩/١٨	
				المراجعة الثانية	توقعات معدلة	المراجعة الثانية	توقعات معدلة
سعر الفائدة على أذون الخزانة لثلاثة شهور (متوسط، %)	١١.٤	١١.٨	١٧.٥	١٧.٤	١٨.٥	...	...
القطاع الخارجي	(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
صادرات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير %)	١٤.٧-	١٥.٩-	١٥.٩	٧.٠	١٣.٨	١٢.٧	١٦.٥
واردات السلع (بالدولارات، التغير %)	١.٩	٦.٤-	١.٥	٠.١-	٤.٥	٧.٦	١٠.٠
ميزان تجارة السلع	١١.٨-	١١.٦-	١٤.٣-	١٣.٥-	١٤.٥-	١٢.٥-	١٢.٥-
الحساب الجاري	٣.٧-	٦.٠-	٦.٠-	٤.٥-	٢.٨-	٤.٠-	٢.٦-
الحساب الرأسمالي والمالي (بما فيه السهو والخطأ)	٥.٥	٥.١	٥.٢	٣.٢	٥.٠	١.٦	١.٨
الاستثمار الأجنبي المباشر (صاف، بمليار دولار)	٦.٢	٦.٨	٧.٧	٨.٤	٧.٨	٩.٩	٩.٥
الدين الخارجي /٦	١٥.٠	١٨.٣	٤١.٣	٣٤.٦	٣٤.٥	٣٠.٣	٢٩.٩
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليار دولار)	١٩.٥	١٧.١	٣٠.٧	٣٤.٥	٤٤.٤	٣٣.٠	٤٤.٨
بعدد شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي	٣.٥	٣.٠	٥.٢	٥.٧	٦.٨	٥.٢	٦.٤
% من الدين الخارجي قصير الأجل /٧	٢٨٠.٦	١٥٧.٧	١٢١.٣	٨٩.٣	١٤٦.٢	٧٦.٩	١٩١.٤
فجوة التمويل (بمليارات الدولارات الأمريكية)	...	...	...	٠.٠	٠.٠	٢.٦	١.١
بنود التذكرة							
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الجنيهات المصرية)	٢٤٤٤	٢٧٠٩	٣٤٧٠	٤٤١٨	٤٤٣٦	٥٢٩٢	٥٣٦٥
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٣٣٢	٣٣٢	٢٥٦	...	...	...	...
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولارات	٣٧٣١	٣٦٨٦	٢٧٠٤	...	...	...	...

سنوات	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧		١٩/١٨	
				المراجعة الثانية	توقعات معدلة	المراجعة الثانية	توقعات معدلة
الأمريكية)							
معدل البطالة (متوسط الفترة، %)	١٢.٩	١٢.٧	١٢.٢	١١.٢	١١.١	٩.٩	٩.٧
معدل الفقر (%)	٢٧.٨	...	...	...	...	...	...
عدد السكان (بالملايين)	٨٩.٠	٩٠.٢	٩٤.٨	٩٧.٠	٩٧.٠	٩٩.٢	٩٩.٢

المصدر: السلطات المصرية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

/١ تنتهي السنة المالية في ٣٠ يونيو. /٢ تشمل الحكومة العامة قطاع الموازنة العامة، وبنك الاستثمار القومي، وصناديق التأمينات الاجتماعية.

/٣ يتألف قطاع الموازنة العامة من الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وبعض الشركات العامة.

/٤ الرصيد الأولي في ٢٠١٧/٢٠١٨ يستبعد إعادة رسملة البنك المركزي المصري بقيمة ٦ مليارات جنيه مصري.

/٥ تأثر الاحتياطي النقدي في نهاية ٢٠١٤/٢٠١٥ بإلغاء عمليات تجديد الودائع في البنك المركزي المصري نتيجة للإعلان غير المتوقع عن اعتبار يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٥ إجازة رسمية.

/٦ يشمل اقتراض القطاع العام الثنائي ومتعدد الأطراف، والاقتراض الخاص، والتمويل المرتقب. /٧ الدين في الفترة المتبقية من أجل الاستحقاق وأرصدة الحيازات الأجنبية من أذون الخزانة.

المصدر/ من الموقع التالي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/12/20/pr17511-second-review-under-the-extended-fund-facility-with-egypt

جدول المرفق رقم (٤): مصر - مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٤/ ٢٠١٥-٢٠١٨/ ٢٠١٩ [١]

سنوات	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧		١٩/١٨	
				المراجعة الثانية	توقعات معدلة	المراجعة الثانية	توقعات معدلة
الناتج والأسعار	(التغير السنوي %)						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	٤.٤	٤.٣	٤.٢	٤.٨	٥.٢	٥.٥	٥.٥
أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	١١.٤	١٤.٠	٢٩.٨	١١.٩	١٢.٦	١٥.٢	١٣.١
أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	١١.٠	١٠.٢	٢٣.٥	٢١.٠	٢٠.٨	١٣.٧	١٤.٤
المالية العامة/٢	(% من إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق)						
إجمالي الدين	٨٨.٥	٩٦.٩	١٠٣.٠	٩١.٣	٩٢.٤	٨٦.٧	٨٦.٢
الخارجي	٧.٩	٧.٨	١٨.١	١٦.٧	١٨.٥	١٧.٧	١٧.٠
المحلي	٨٠.٥	٨٩.٠	٨٤.٩	٧٤.٦	٧٣.٩	٦٩.٠	٦٩.٢
قطاع الموازنة العامة /٣							
الإيرادات والمنح	١٩.٠	١٨.١	١٩.٠	١٨.٨	١٨.٢	١٨.٧	١٨.٦
النفقات (بما فيها صافي اقتناء الأصول المالية)	٣٠.٥	٣٠.٧	٢٩.٩	٢٨.٠	٢٧.٩	٢٦.١	٢٦.٧
منها: دعم الطاقة	٤.٠	٣.٠	٤.١	٣.١	٣.٤	١.٢	٢.١
الرصيد الكلي	-١١.٤	-١٢.٥	-١٠.٩	-٩.٢	-٩.٧	-٧.٤	-٨.١
الرصيد الكلي، عدا المنح	-١٢.٥	-١٢.٧	-١١.٤	-٩.٢	-٩.٢	-٧.٥	-٨.١
الرصيد الأولي/٤	-٣.٥	-٣.٥	-١.٨	٠.٢	٠.٢	٢.١	٢.٠
القطاع النقدي	(التغير السنوي %)						
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص	١٦.٧	١٤.٢	٣٨.٠	١٠.٥	٧.٥	١١.٢	١٨.٢

سنوات	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧		١٩/١٨	
				المراجعة الثانية	توقعات معدلة	المراجعة الثانية	توقعات معدلة
الاحتياطي النقدي /٥	٣٣.٣	٢٩.٣	٧.٨-	٣٩.٤	٤٠.٢	١٧.٨	٢٧.٦
النقود بمعناها الواسع (ن٢)	١٦.٤	١٨.٦	٣٩.٣	٢٠.٤	٢٣.٤	١٩.٧	١٩.٨
سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور (متوسط، %)	١١.٤	١١.٨	١٧.٥	١٧.٤	١٨.٥	...	...
القطاع الخارجي	(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
صادرات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير%)	١٤.٧-	١٥.٩-	١٥.٩	٧.٠	١٣.٨	١٢.٧	١٦.٥
واردات السلع (بالدولارات التغير%)	١.٩	٦.٤-	١.٥	٠.١-	٤.٥	٧.٦	١٠.٠
ميزان تجارة السلع	١١.٨-	١١.٦-	١٤.٣-	١٣.٥-	١٤.٥-	١٢.٥-	١٢.٥-
الحساب الجاري	٣.٧-	٦.٠-	٦.٠-	٤.٥-	٢.٨-	٤.٠-	٢.٦-
الحساب الرأسمالي والمالي (بما فيه السهو والخطأ)	٥.٥	٥.١	٥.٢	٣.٢	٥.٠	١.٦	١.٨
الاستثمار الأجنبي المباشر (صاف، بمليارات الدولار)	٦.٢	٦.٨	٧.٧	٨.٤	٧.٨	٩.٩	٩.٥
الدين الخارجي /٦	١٥.٠	١٨.٣	٤١.٣	٣٤.٦	٣٤.٥	٣٠.٣	٢٩.٩
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولار)	١٩.٥	١٧.١	٣٠.٧	٣٤.٥	٤٤.٤	٣٣.٠	٤٤.٨
بعدد شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي	٣.٥	٣.٠	٥.٢	٥.٧	٦.٨	٥.٢	٦.٤
% من الدين الخارجي قصير الأجل /٧	٢٨٠.٦	١٥٧.٧	١٢١.٣	٨٩.٣	١٤٦.٢	٧٦.٩	١٩١.٤
فجوة التمويل (بمليارات الدولارات الأمريكية)	...	...	...	٠.٠	٠.٠	٢.٦	١.١
بنود للتذكرة:							
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليار الجنيه)	٢٤٤٤	٢٧٠٩	٣٤٧٠	٤٤١٨	٤٤٣٦	٥٢٩٢	٥٣٦٥
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولار)	٣٣٢	٣٣٢	٢٥٦	...	...	...	...
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	٣٧٣١	٣٦٨٦	٢٧٠٤	...	...	...	...

سنوات	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧		١٩/١٨	
				المراجعة الثانية	توقعات معدلة	المراجعة الثانية	توقعات معدلة
معدل البطالة (متوسط الفترة، %)	١٢.٩	١٢.٧	١٢.٢	١١.٢	١١.١	٩.٩	٩.٧
معدل الفقر(%)	٢٧.٨	...	...	...	...	...	...
عدد السكان (بالملايين)	٨٩.٠	٩٠.٢	٩٤.٨	٩٧.٠	٩٧.٠	٩٩.٢	٩٩.٢
المصدر: السلطات المصرية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.							
/١ تنتهي السنة المالية في ٣٠ يونيو.							
/٢ تشمل الحكومة العامة قطاع الموازنة العامة، وبنك الاستثمار القومي، وصناديق التأمينات الاجتماعية.							
/٣ يتألف قطاع الموازنة العامة من الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وبعض الشركات العامة.							
/٤ الرصيد الأولي في ٢٠١٧/٢٠١٨ يستبعد إعادة رسملة البنك المركزي المصري بقيمة ٦ مليارات جنيه مصري.							
/٥ تأثر الاحتياطي النقدي في نهاية ٢٠١٤/٢٠١٥ بإلغاء عمليات تجديد الودائع في البنك المركزي المصري نتيجة للإعلان غير المتوقع عن اعتبار يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٥ إجازة رسمية.							
/٦ يشمل اقتراض القطاع العام الثنائي ومتعدد الأطراف، والاقتراض الخاص، والتمويل المرتقب.							
/٧ الدين في الفترة المتبقية من أجل الاستحقاق وأرصدة الحيازات الأجنبية من أذون الخزانة.							

المصدر/ من الموقع التالي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/07/02/pr18271-egypt-board-completes-3rd-review-under-eff

جدول المرفق رقم (٥): مصر - مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٥/ ٢٠١٦ - ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ /١

سنوات	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧	١٩/١٨		١٩/١٨	
			المراجعة الثالثة	المراجعة الثالثة	توقعات معدلة		
الناتج والأسعار							
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	٤.٣	٤.٢	٥.٢	٥.٣	٥.٥	٥.٥	٥.٩
أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)	١٤.٠	٢٩.٨	١٢.٦	١٤.٤	١٣.١	١٤.٥	١٠.٧
أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)	١٠.٢	٢٣.٥	٢٠.٨	٢٠.٩	١٤.٤	١٥.٨	١٢.٨
المالية العامة/٢							
إجمالي الدين	٩٦.٩	١٠٣.٢	٩٢.٤	٩٢.٦	٨٦.٢	٨٦.٠	٨٣.٣
الخارجي	٧.٨	١٨.١	١٨.٥	١٩.٢	١٧.٠	١٨.٠	١٧.٦
المحلي	٨٩.٠	٨٥.٠	٧٣.٩	٧٣.٤	٦٩.٢	٦٨.٠	٦٥.٧
قطاع الموازنة العامة /٣							
الإيرادات والمنح	١٨.١	١٩.٠	١٨.٢	١٨.٢	١٨.٦	١٨.٣	١٧.٨
النفقات (بما فيها صافي اقتناء الأصول المالية)	٣٠.٧	٢٩.٩	٢٧.٩	٢٧.٩	٢٦.٧	٢٦.٦	٢٤.٥
منها: دعم الطاقة	٣.٠	٤.١	٣.٤	٣.٤	٢.١	٢.١	١.٢
الرصيد الكلي	-١٢.٥	-١٠.٩	-٩.٧	-٩.٨	-٨.١	-٨.٣	-٦.٧
الرصيد الكلي، عدا المنح	-١٢.٧	-١١.٤	-٩.٧	-٩.٨	-٨.١	-٨.٣	-٦.٧
الرصيد الأولي/٤	-٣.٥	-١.٨	٠.٢	٠.٢	٢.٠	٢.٠	٢.٠
القطاع النقدي							
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص	١٤.٢	٣٨.٠	٧.٥	١٠.١	١٨.٢	١٩.٢	١٨.٩

سنوات	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧	١٩/١٨		١٩/١٨	
			المراجعة الثالثة	المراجعة الثالثة	توقعات معدلة		
الاحتياطي النقدي	٢٩.٣	٧.٨-	٤٠.٢	٢٨.٣	٢٧.٦	٣٤.٢	٢٠.٧
النقود بمعناها الواسع (ن٢)	١٨.٦	٣٩.٣	٢٣.٤	١٨.٥	١٩.٨	٢٠.٨	٢٠.٥
سعر الفائدة على أذون الخزانة لمدة ثلاثة شهور (متوسط، %)	١١.٨	١٧.٥	١٨.٥	١٨.٨	...	...	...
القطاع الخارجي							
صادرات السلع (بالدولار، التغير%)	١٥.٩-	١٦.٢	١٣.٨	١٨.٩	١٦.٥	١٤.٤	٥.٣
واردات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير%)	٦.٤-	٢.٨	٤.٥	٦.٩	١٠.٠	٦.٤	٣.١
ميزان تجارة السلع	١١.٦-	١٤.٥-	١٤.٥-	١٤.٩-	١٢.٥-	١٢.٤-	١١.٣-
الحساب الجاري	٦.٠-	٥.٦-	٢.٨-	٢.٤-	٢.٦-	٢.٥-	١.٨-
الحساب الرأسمالي والمالي (بما فيه السهو والخطأ)	٥.١	٤.٨	٥.٠	٤.٠	١.٨	٢.٠	٢.٠
الاستثمار الأجنبي المباشر (صاف، بمليار دولار)	٦.٨	٧.٨	٧.٨	٧.٤	٩.٥	٩.٥	١١.٢
الدين الخارجي /٥	١٨.٣	٤١.٣	٣٤.٥	٣٧.٤	٢٩.٩	٣٤.٤	٣١.٣
إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولار)	١٧.١	٣٠.٧	٤٤.٤	٤٣.٥	٤٤.٨	٤٤.٩	٤٥.٤
بعدد شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي	٣.٠	٥.٠	٦.٨	٦.٦	٦.١	٦.٦	٦.٣
% من الدين الخارجي قصير الأجل /٦	١٧٣.٧	١٢٤.٥	١٤٦.٢	١٣٩.١	١٩١.٤	١٦٠.٢	١٤٧.٧
فجوة التمويل (بمليارات الدولارات الأمريكية)	...	...	٠.٠	٠.٠	١.١	٠.٠	٠.٠
بنود للتذكرة:							
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليار بالجنيه)	٢٧٠٩	٣٤٧٠	٤٤٣٦	٤٤٣٧	٥٣٦٥	٥٤١٤	٦٤٥٨
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولار)	٣٣٢	٢٥٦	٢٥٠	٢٥٠	٣٠٦	٣٠٣	٣٣٦
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	٣٦٨٦	٢٧٠٤	٢٥٧٨	٢٥٧٣	٣٠٨١	٣٠٥٢	٣٣١٤

سنوات	١٦/١٥	١٧/١٦	١٨/١٧	١٩/١٨		١٩/١٨	
			المراجعة الثالثة	المراجعة الثالثة	توقعات معدلة		
معدل البطالة (متوسط الفترة، %)	١٢.٧	١٢.٢	١١.١	١٠.٩	٩.٧	٩.٦	٨.٣
عدد السكان (بالملايين)	٩٠.٢	٩٤.٨	٩٧.٠	٩٧.٠	٩٩.٢	٩٩.٢	١٠١.٥
المصدر: السلطات المصرية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.							
/١ تنتهي السنة المالية في ٣٠ يونيو. /٢ تشمل الحكومة العامة قطاع الموازنة العامة، وبنك الاستثمار القومي، وصناديق التأمينات الاجتماعية.							
/٣ يتألف قطاع الموازنة العامة من الحكومة المركزية، والحكومات المحلية، وبعض الشركات العامة. /٤ الرصيد الأولي في ٢٠١٧/٢٠١٨ يستبعد إعادة رسملة البنك المركزي المصري بقيمة ٦ مليارات جنيه مصري.							
/٥ يشمل اقتراض القطاع العام الثنائي ومتعدد الأطراف، والاقتراض الخاص، والتمويل المرتقب. /٦ الدين في الفترة المتبقية من أجل الاستحقاق وأرصدة الحيازات الأجنبية من أذون الخزانة.							

المصدر/ من الموقع التالي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/02/05/pr1933-egypt-imf-exec-board-completes-4th-review-extended-fund-facility

جدول المرفق رقم (٦) البيانات المستخدمة في النموذج

	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	LN**	رأس المال المادي كنسبة من الناتج المجلي الإجمالي (%)	LN**	رأس المال البشري *	LN**
١٩٩١	١.١٣	٠.١٢٢٢١	٢٧,٠٧	٣.٢٩٨٤٣	٤٩.٣٣	٣.٨٩٨٥٣
١٩٩٢	٤.٤٧	١.٤٩٧٣٩	٢٣,٢٩	٣.١٤٨٠٢	٤٩.٣٣	٣.٨٩٨٥٣
١٩٩٣	٢.٩	١.٠٦٤٧١	٢١,٠٩	٣.٠٤٨٨٩	٤٩.٣٨	٣.٨٩٩٥٥
١٩٩٤	٣.٩٧	١.٣٧٨٧٧	٢٢,٨٧	٣.١٢٩٨٣	٥٠.٣٠	٣.٩١٨٠١
١٩٩٥	٤.٦٤	١.٥٣٤٧١	٢٢,٥٦	٣.١١٦٢٧	٤٨.٩٥	٣.٨٩٠٨٩
١٩٩٦	٤.٩٩	١.٦٠٧٤٤	٢٢,٩٣	٣.١٣٢٤٥	٤٨.٤٤	٣.٨٨٠٣٣
١٩٩٧	٥.٤٩	١.٧٠٢٩٣	٢٥,٧٥	٣.٢٤٨٤٣	٤٧.٨٩	٣.٨٦٨٩١
١٩٩٨	٥.٥٨	١.٧١٩١٩	٢١,٣٥	٣.٠٦١١٥	٤٧.٣٣	٣.٨٥٧١٤
١٩٩٩	٦.٠٥	١.٨٠٠٠٦	٢٠,٨١	٣.٠٣٥٤٣	٤٨.٩٨	٣.٨٩١٤١
٢٠٠٠	٦.٣٧	١.٨٥١٦٩	١٨,٩٥	٢.٩٤١٨٠	٤٨.٩٢	٣.٨٩٠١٩
٢٠٠١	٣.٥٤	١.٢٦٤١٣	١٧,٧٣	٢.٨٧٥٢٦	٤٨.٥٤	٣.٨٨٢٣٩
٢٠٠٢	٢.٣٩	٠.٨٧١٢٩	١٧,٨٢	٢.٨٨٠٣٢	٤٨.١٦	٣.٨٧٤٥٣
٢٠٠٣	٣.١٩	١.١٦٠٠٢	١٦,٣١	٢.٧٩١٧٩	٤٨.٦٢	٣.٨٨٤٠٣
٢٠٠٤	٤.٠٩	١.٤٠٨٥٤	١٦,٣٦	٢.٧٩٤٨٤	٤٩.٠٨	٣.٨٩٣٤٥
٢٠٠٥	٤.٤٧	١.٤٩٧٣٩	١٧,٩١	٢.٨٨٥٣٦	٤٩.٥٣	٣.٩٠٢٥٨
٢٠٠٦	٦.٨٤	١.٩٢٢٧٨	١٨,٧٤	٢.٩٣٠٦٧	٤٩.٩٤	٣.٩١٠٨٢
٢٠٠٧	٧.٠٩	١.٩٥٨٦٧	٢٠,٨٦	٣.٠٣٧٨٣	٥٠.٩٩	٣.٩٣١٦٣
٢٠٠٨	٧.١٦	١.٩٦٨٥١	٢٢,٢٨	٣.١٠٣٦٩	٥٠.٩٤	٣.٩٣٠٦٥
٢٠٠٩	٤.٦٧	١.٥٤١١٦	١٨,٩٢	٢.٩٤٠٢٢	٥١.٥٧	٣.٩٤٢٩٤
٢٠١٠	٥.١٥	١.٦٣٨٩٩	١٩,٢١	٢.٩٥٥٤٣	٥٢.٠٤	٣.٩٥٢٠١
٢٠١١	١.٧٦	٠.٥٦٥٣١	١٦,٧١	٢.٨١٦٠١	٥١.٩٦	٣.٩٥٠٤٧
٢٠١٢	٢.٢٣	٠.٨٠٢٠٠	١٤,٦٩	٢.٦٨٧١٧	٥٢.٤٤	٣.٩٥٩٦٧
٢٠١٣	٢.١٩	٠.٧٨٣٩٠	١٢,٩٩	٢.٥٦٤١٨	٥٣.١٥	٣.٩٧٣١٢
٢٠١٤	٢.٩٢	١.٠٧١٥٨	١٢,٤٥	٢.٥٢١٧٢	٥٣.٢٩	٣.٩٧٥٧٥
٢٠١٥	٤.٣٧	١.٤٧٤٧٦	١٣,٦٥	٢.٦١٣٧٤	٥١.٥١	٣.٩٤١٧٨
٢٠١٦	٤.٣٥	١.٤٧٠٢٦	١٤,٤٧	٢.٦٧٢٠٨	٥١.١٢	٣.٩٣٤١٨
٢٠١٧	٤.١٨	١.٤٣٠٣١	١٤,٨٢	٢.٦٩٥٩٨	٥١.٠٥	٣.٩٣٢٨١
٢٠١٨	٥.٣١	١.٦٦٩٥٩	١٦,٢٥	٢.٧٨٨١٢	٥١.١٥	٣.٩٣٤٧٦

Source: https://www.albankaldawli.org

*نسبة المشاركة في قوة العمل في الفئة العمرية (١٥-٦٥)

**تم حساب النسب بواسطة الباحثين.

العمليات الاحصائية

اختبار السكون للمتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي) عند المستوى الأصلي.

Unit root test

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.862113	0.7892
Test critical values:	1% level	-3.016985	
	5% level	-2.566329	
	10% level	-1.966211	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 02/25/20 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	-0.227984	0.110561	--1.862113	0.3099
D(Y(-1))	-0.315493	0.110522	-1.226975	0.0511
C	-0.119967	0.130561	0.369854	0.0821

اختبار السكون للمتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي) عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(Y) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.745691	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.322189	
	5% level	-2.927434	
	10% level	-1.300563	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(Y,2)
Method: Least Squares
Date: 02/25/20 Time: 11:02
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	-1.322106	0.443209	-6.745691	0.0000
C	0.099321	0.011996	5.233446	0.0000

R-squared	0.706938	Mean dependent var	-912.3662
Adjusted R-squared	0.586552	S.D. dependent var	15234.66
S.E. of regression	0.199638	Akaike info criterion	18.88956
Sum squared resid	0.123664	Schwarz criterion	22.55698
Log likelihood	-311.2556	Hannan-Quinn criter.	21.99962
Durbin-Watson stat	1.886549		

اختبار السكون للمتغير المستقل (رأس المال المادي) عند المستوى الأصلي.

D Ln X1

Null Hypothesis:X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.895661	0.3215
Test critical values:	1% level	-2.956114	
	5% level	-2.225614	
	10% level	-1.999561	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1)
Method: Least Squares
Date: 02/25/20 Time: 11:19
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1 (-1)	-0.793559	0.203820	-1.895661	0.0166
C	0.560211	0.263551	1.456931	0.0454

R-squared	0.455631	Mean dependent var	-1.033211
Adjusted R-squared	0.442561	S.D. dependent var	1.999210
S.E. of regression	1.330005	Akaike info criterion	3.773555
Sum squared resid	23.69983	Schwarz criterion	2.333001
Log likelihood	-26.66635	Hannan-Quinn criter.	2.362514
Durbin-Watson stat	1.588639		

اختبار السكون للمتغير المستقل (رأس المال المادي) عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(X1)has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.888331	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.576665	
	5% level	-2.455244	
	10% level	-1.788965	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X1,2)
Method: Least Squares
Date: 02/25/20 Time: 11:29
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1 (-1)	-0.688852	0.302030	-2.888331	0.0033

R-squared	0.563251	Mean dependent var	-0.255399
Adjusted R-squared	0.532277	S.D. dependent var	2.111005
S.E. of regression	1.012267	Akaike info criterion	2.011129
Sum squared resid	21.33228	Schwarz criterion	2.777556
Log likelihood	-24.66688	Hannan-Quinn criter.	2.788695
Durbin-Watson stat	1.786935		

اختبار السكون للمتغير المستقل (العمالة) عند المستوى الأصلي.

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.658422	0.0611
Test critical values:	1% level	-2.888551	
	5% level	-1.889622	
	10% level	-1.555221	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(X2)
Method: Least Squares
Date: 02/25/20 Time: 11:38
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X2 (-1)	-0.662289	0205520	--1.658422	0.0023
C	1.333881	0.112566	1.455637	0.0056

R-squared	0.486377	Mean dependent var	0.000255
Adjusted R-squared	0.472269	S.D. dependent var	0.115996
S.E. of regression	0.155263	Akaike info criterion	-1.245988
Sum squared resid	15.633298	Schwarz criterion	-2.963458
Log likelihood	35.56631	Hannan-Quinn criter.	1.569935
Durbin-Watson stat	1.632887		

اختبار التكامل المشترك، ومعادلة الانحدار المقدرة.

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 02/25/20 Time: 11:48
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	6.688594	1555.422	1.588964	0.0025
C(2)	0.696387	1125.313	-1.122894	0.0001
C(3)	0.569854	1472.222	-1.025698	0.0856

R-squared	0.806985	Mean dependent var	511.8859
Adjusted R-squared	0.776251	S.D. dependent var	4499.001
S.E. of regression	4569.001	Akaike info criterion	23.55964
Sum squared resid	1.669335	Schwarz criterion	24.11599
Log likelihood	-512.8996	Hannan-Quinn criter.	22.77729
F-statistic	12.55693	Durbin-Watson stat	1.795332
Prob(F-statistic)	0.000012		

Substituted Coefficients:

$$\mathbf{Y = 6.688594 + 0.696387\ X1 + 0.569854\ X2}$$

المراجع والهوامش

(1) أمانة الانكتاد، أقل البلدان نمو، تقرير ١٩٩٣ – ١٩٩٤ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤، ص ١.

- عبير فرحات، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على مديونية مصر الخارجية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٧-١٨.

(2) عادل حميد يعقوب، التكيف مع النمو في البلدان النامية مع إشارة خارجية إلى مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٩٣، ص ١٠٦.

- عمر محمد عثمان، مدى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الأول، ١٩٩٧، ص٢٢١.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة نيويورك ١٩٩٩ ص ٤٧.

(3) نجلاء محمد عبد الجواد، الدور الاقتصادي للدولة في مصر (١٩٥٢-٢٠١١)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص٣٥٠-٣٥١.

(4) محمد عبد الحافظ، النمو الاقتصادي في مصر ١٩٨٠-١٩٩٤: دور العوامل الهيكلية، المجلة العليمة للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص٨٨.

(5) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد الأول، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٢.

(6) أحمد عبد الفتاح ناجي، آثار الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر: دراسة من وجهة نظر أعضاء منظمات المجتمع المدني بالفيوم، بحث منشور بكلية التربية (بنين)، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٩٥، ٢٠١٥، ص١٠.

(7) شريف أحمد باشا، الإصلاح الاقتصادي وسوق العمل في مصر ١٩٨٦-١٩٩٦، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر، المجلد ١٣، العدد ١٢، ١٩٩٩، ص ٩٩.

(8) وفاء محمد، الأثر التنموي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر بالتركيز على قطاع الزراعة، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد ٣٢، العدد الأول، يناير ٢٠١٠، ص٢٧١.

(9) IMF. Exchange Rate Arrangement and Currency Convertibility Development and Issues. 1999. p30

(10) مصطفي كمال السيد، تطورات تحرير سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة من ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، المجلد ٢٢، العدد الـ٢، ٢٠٠٤، ص٨١-٨٢.

(11) محسن جمجوم، قانون الاستثمار، الأهرام الاقتصادي، العدد ١١٧، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٧، ص٦.

(12) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠٠٢/٢٠٠٣. ص٢٤

(13) إيهاب محمد يونس، الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي حالة مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص٩٠٤.

- محمد محمود عبد الرحمن، تحرير أسعار الصرف في مصر وأثر نظام النقد الأوروبي على الجنيه المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص١٣٥.

- البنك المركزي، المجلة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد الأول،٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٢.

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص٦١.

(14) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والستون، العدد الثالث، ٢٠١٢، ص١٧.

(15) إيمان يوسف بسيوني، تجربة الاقتصاد المصري في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة من (١٩٧٥-٢٠٠٧)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد ٣، ٢٠١٠، ص٣٧٢-٣٧٣.

(16) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٦١.

(17) البنك المركزي المجلة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد الأول،٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٣.

(18) إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد في ثلاثين عاما، المكتبة الاكاديمية، ص١١٥--١١٩.

(19) إبراهيم العيسوي وآخرون، التضخم في مصر- دراسة لجدوى استهداف التضخم وتقييم مؤشراته، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، العدد رقم ١٩٩، أغسطس ٢٠٠٧، ص٨.

(20) نيفين محمد طريح، تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو المستدام " منهج تنظيري وتطبيقي"، بحوث ودراسات اقتصادية معاصرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٦، ص٤٣٨-٤٣٩.

(21) إبراهيم زكريا عطا، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في عدالة توزيع الدخل في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٦، العدد الثاني، ٢٠١٢، ص١٥٦.

(22) - فاطمة الزهرة زيدان، محددات النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ، العدد الرابع ديسمبر ٢٠١٨، الجزائر، ص ١١٣.

(23) خليل محمد خليل عطية، الاثار الاقتصادية لسياسات الإصلاح الاقتصادي" الحالة المصرية"، المجلة العلمية كلية التجارة جامعة أسيوط، العدد ٢٦، مجلد ١٨، ١٩٩٩، ص١٦٦-١٧٣.

(24) انخفض مجموع العمالة في الزراعة من ٤٠% في ١٩٩٠ إلى ٣٠ % في ٢٠٠٣، انخفضت أيضا في الصناعة من ١٤ % إلى ١١ %، في المقابل، ارتفعت العمالة في التجارة والسياحة من ٩ % إلى ١٣ % وارتفعت في الخدمات من ٢٢ % إلى ٢٧ %.

(25) إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، مركز البحوث العربية والأفريقية، الناشر دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩.

- حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع الغير الرسمي على الاقتصاد المصري، ٢٠١٠. على الموقع التالي

https://www.findevgateway.org/sites/default/files/mfg-ar-the-effect-of-the-informal-sector-to-the-egyptian-economy-60265.pdf

World Bank, Egypt World Bank Issues Brief – No. 2, Informal is the new normal, December 2013. على الموقع

https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/mena/Egypt/Egypt-Doc/egy-jobs-issue-brief-2-ENG-ARA.pdf

The African Development Bank, Addressing informality in in Egypt, Working Paper, 2016. على الموقع

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working_paper_-_Addressing_informality_in_Egypt.pdf

(26) - فاطمة الزهرة زيدان، محددات النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل، مرجع سابق، ص١١١-١١٢.

(27) حيث أصبح مثلا ١٢ سلعة مصدرة تشكل ٥٩ % من مجموع الصادرات في ٢٠٠٣، مقارنة مع ٣٧ % في ١٩٩٢.

(28) إبراهيم زكريا الشربيني، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي في عدالة توزيع الدخل في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد ٢ مجلد ٣٦ لسنة، ٢٠١٢، مصر، ص ١٦٠-١٦٣.

-United Nations, Statistical Yearbook, (1998), No. 43 (New York: UN).

-Adams, H., Page, J., "Holding the Line: poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, Cairo: ERF, January 2002,p 14-17.

- مروان رشيد، الآثار الاجتماعية لسياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في مصر، تنمية الرافدين العدد ٩٤ مجلد ٣١ لسنة، ٢٠٠٩، العراق، ص ١٧٩-١٨٠.

29 - البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-ep?view=chart,

(30) - فاطمة الزهرة زيدان، محددات النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل، مرجع سابق، ص ١١٠.

(31) نيفين محمد طريح، تفسير مصادر النمو الاقتصادي في مصر ودور الإنتاجية الكلية في تحقيق النمو المستدام، مرجع سابق ، ص٤٣٨-٤٣٩.

(32) عبد الحافظ الصاوي، اقتصاديات الربيع العربي وعقبة المؤسسات الدولية، التقرير الاستراتيجي الثاني عشر بعنوان " الربيع العربي- المسار- والمصير- السعودية، مجلة البيان، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠١٥، ص٤٦٧-٤٦٨.

(33) صندوق النقد الدولي، حان الوقت لترسيخ النمو وتوزيع ثماره على الجميع، متاح على الرابط التالي:
http://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/01/22/na012318-egypt-time-to-entrench-growth-and-make-it-more-inclusive.

- مجموعة البنك الدولي، تقرير عن جمهورية مصر العربية، تعزيز الاستثمار الخاص والتمويل التجاري للبنية التحتية، البنك الدولي، ٢٠١٨، ص٢.

(34) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء، فرصة للتغيير: الاتفاق مع الصندوق يساعد الاقتصاد المصري على تحقيق إمكاناته الكاملة. متاح على الرابط التالي:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/NA111116-A-Chance-For-Change-Egypt

(35) *صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ١٦/٣٧٥ ، ١١ أغسطس ٢٠١٦ ، متاح على الرابط التالي:*
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/08/11/09/49/pr16375-Egypt-IMF-Reaches-Staff-Level-Agreement-on-a-Three-Year-US$12-Billion-Extended-Fund-Facility.

(36) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء، فرصة للتغيير: الاتفاق مع الصندوق يساعد الاقتصاد المصري على تحقيق إمكاناته الكاملة. مرجع سابق.

(37) *صندوق النقد الدولي، مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي. متاح على الرابط التالي:*
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/na072419-egypt-a-path-forward-for-economic-prosperity.

(38) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء، فرصة للتغيير: الاتفاق مع الصندوق يساعد الاقتصاد المصري على تحقيق إمكاناته الكاملة، مرجع سابق.

(39) المرجع السابق.

(40) *صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم ١٦/٥٠١ ، متاح على الرابط التالي:*
http://www.imf.org/ar/news/articles/2016/11/11/pr16501-egypt-executive-board-approves-12-billion-extended-arrangement. visit last. 25/6/2019.

(41) مستخلص من المراجعات الخمس لصندوق النقد الدولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ٢٠١٦.

(42) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقمي ١٧/٢٨١، و ١٧/١٦٤، متاح على الرابطين التاليين:
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/07/13/pr17281-imf-executive-board-completes-first- review-under-eff-with-Egypt.

- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/05/12/pr17164-imf-reaches-staff-level-agreement-for-completion-of-the-first-review-of-egypt-eff.

(43) عجز المالية العامة الأولى، هو الفرق بين الإيرادات التي تحققها الموازنة والمصروفات التي تنفقها بعد استبعاد الفوائد، أهمية هذا الحساب أنه يقيس قدرة المالية العامة على الاستدامة. بمعنى آخر هل الإيرادات التي تحصلها الحكومة قادرة على سد نفقاتها المتمثلة في الأجور والدعم والاستثمارات وشراء السلع والخدمات والمصروفات الأخرى، ويستبعد من هذا الحساب مصروفات الفوائد أي أعباء خدمة الدين.

(44) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٢٠١٦/٢٠١٧.

(45) ويهدف برنامج "تكافل" إلى دعم دخل الأسر التي تعول أطفالاً، بينما يهدف برنامج "كرامة" إلى تحقيق الدمج الاجتماعي لغير القادرين على العمل، وخاصة كبار السن وأصحاب الإعاقات.

(46) *صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ١٧/٤٣١، و١٧/٥١١، متاح على الرابطين التاليين:*

- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/11/10/pr17431-egypt-imf-staff-completes-2017-article-iv-and-extended-fund-facility-second-review-mission.
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2017/12/20/pr17511-second-review-under-the-extended-fund-facility-with-egypt

وفيه وافق المجلس التنفيذي للصندوق على طلب الحكومة بتعديل معيار الأداء لصافي الأصول المحلية والمحدد لنهاية ديسمبر ٢٠١٧ ونهاية يونيو ٢٠١٨، ومعيار الأداء لرصيد المالية العامة الأولي والمحدد لنهاية يونيو ٢٠١٨.

(47) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقمي١٨/٢٧١، و ١٨/١٨٠، متاح على الرابط التالي:

- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/05/17/pr18180-imf-staff-reaches-staff-level-agreement-on-the-third-review-for-egypt-eff.
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/07/02/pr18271-egypt-board-completes-3rd-review-under-eff

(48) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقمي١٨/٤٠٥، و١٩/٣٣، متاح على الرابطين التاليين:

- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/10/31/pr18405-imf-team-reaches-staff-level-agreement-on-the-fourth-review-for-egypts-eff
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/02/05/pr1933-egypt-imf-exec-board-completes-4th-review-extended-fund-facility

(49) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقمي١٩/١٧٥، و ١٩/٣٠٠، متاح على الرابطين التاليين:

- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/05/17/pr19175-imf-team-reaches-staff-level-agreement-on-the-fifth-review-for-egypt-eff
- https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/07/24/pr19300-egypt-imf-executive-board-completes-fifth-review-under-arrangement-under-eff

(50) - وزارة المالية، تقرير الأداء الاقتصادي والمالي النصف الأول من عام ٢٠١٧/٢٠١٧، فبراير ٢٠١٨.

- صندوق النقد الدولي، أسئلة أساسية عن مصر، متاح على الرابط التالي:

https://www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas

- محمد يونس عبد الحليم، دور الاقتصاد في بناء الدولة، المؤتمر السنوي لوزارة الأوقاف بالتعاون مع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠١٩.

(51) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصاد، مرجع سابق.

(52) فهذه القطاعات أكثر كثافة في رأس المال وهكذا تؤدي إلى نمو أقل في الدخل للفقراء، . منظمة الفاو ص٢٢

http://www.fao.org/3/i3027a/i3027a03.pdf

(53) وزير المالية، وزارة المالية، متاح على الرابط التالي:

http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/releasea23-12-2019.aspx

(54) مركز أبحاث سيسرك، التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٧، منظمة التعاون الإسلامي، ص ١٤٥-١٩٤.

- وزير المالية، وزارة المالية، مرجع سابق.

- https://growthlab.cid.harvard.edu/files/growthlab/files/2019-11-cid-fellows-wp-119-structural-rank-ec.pdf

- ينشر مختبر النمو التابع لمركز التنمية الدولية لجامعة هارفارد توقعات النمو لعقد قادم وكذلك تصنيف البلدان حسب التركيبة الاقتصادية Economic complexity الحالية. مؤشر التركيبة الاقتصادية (ECI) هو مقياس لمقدار الإمكانيات والدراية الفنية لبلد معين يحدده تنوع المنتجات التي تصدرها وشمولها وتعقيدها. يتم حساب توقعات النمو من خلال عملية تعتمد إلى حد كبير على تحديد ما إذا كانت التركيبة الاقتصادية لبلد ما أعلى أو أقل من المتوقع بالنظر إلى مستوى دخله. وقيمة إسقاط النمو في بلد ما لسنة معينة هي للعقد الذي يبدأ مع تلك السنة .على سبيل المثال، القيمة في عام ٢٠١٧ هي إسقاط النمو السنوي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧. فقدم مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد توقعات نمو باستخدام أحدث بيانات التجارة (صادرات) لعام ٢٠١٧.

الأطلس التركيبة الاقتصادية يضع القدرات الصناعية والدراية الفنية لبلد ما في قلب آفاق نموها، حيث يؤثر تنوع القدرات الحالية وتعقيدها بشدة على كيفية حدوث النمو. مصر مؤهلة للاستفادة مستقبلا من العديد من الفرص، لتنويع إنتاجها باستخدام معرفتها الحالية. فتمتلك قدرا أكثر

تطورا من المعرفة المتخصصة، أكثر مما هو متوقع، أو أن الدخل بها من شأنه أن يدفع التنوع والنمو. متاح على الروابط التالية:

http://atlas.cid.harvard.edu/rankings/2017?country=egy

http://atlas.cid.harvard.edu/growth-projections

http://atlas.cid.harvard.edu/growth-projections/data

(55) فهذه القطاعات أكثر كثافة في رأس المال وهكذا تؤدي إلى نمو أقل في الدخل للفقراء.

-منظمة الفاو، ص٢٢ http://www.fao.org/3/i3027a/i3027a03.pdf

(56) وزير المالية، تحقق فائض أولي قدره ٣٠.٥ مليار جنيه العام المالي في النصف الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:

http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/release-20-1-2020.aspx

(57) وزير المالية، وزارة المالية، مرجع سابق.

(58) صندوق النقد الدولي، أسئلة أساسية عن مصر، مرجع سابق.

(59) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصاد، مرجع سابق.

(60) وزير المالية، وزارة المالية، مرجع سابق.

(61) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء. مصر: حان الوقت لترسيخ النمو وتوزيع ثماره على الجميع. مرجع سابق.

- صندوق النقد الدولي، أسئلة أساسية عن مصر. مرجع سابق.

(62) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء، مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصاد. مرجع سابق.

(63) *ديفيد ليبتون، النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل في مصر، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط التالي:*

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/05/05/sp-egypt-inclusive-growth-and-job-creation-lipton

(64) ميرزا حسن، البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

https://almalnews.com/%D9%88%D9%81%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D9%85-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%87-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1

- *جيري رايس، صندوق النقد الدولي متاح على الرابط التالي:*

https://economyplusme.com/25214/

(65) *ديفيد ليبتون، النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل في مصر، مرجع سابق.*

(66) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصاد، مرجع سابق.

(67) *ديفيد ليبتون، النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل في مصر، مرجع سابق.*

(68) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء، مصر تتقدم: أهم التحديات والفرص، متاح على الرابط التالي:

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/07/16/na071618-egypt-moving-forward-key-challenges-and-opportunities,

(69) صندق النقد الدولي، جمهورية مصر العربية، مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٧، الاستنتاجات المبدئية لبعثة صندوق النقد، ٢٠٠٧، سبتمبر، ص ٣-٤.

(70) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، مؤشرات الدين المحلي، العددين ٥٦، ٥٧، /٢٠١٩.

(71) البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

https://economyplusme.com/22044/, Visit last

(72) المرجع السابق.

(73) المرجع السابق.

- البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

https://economyplusme.com/11259/

(74) يصنف المؤشر الدول وفقاً لمستويات الفساد المدركة في القطاع العام، وبحسب الخبراء ورجال الأعمال، وهو يستخدم مقياس من صفر إلى ١٠٠ حيث الصفر فاسدة جدا و١٠٠خالية كليا من الفساد.

- ويرصد المؤشر الفساد من خلال قياس مدى تفشيه بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، وذلك حسب ما يراه رجال الأعمال والمحللون عبر العالم الذين يحسسهم الاستقصاء، وتعرف منظمة الشفافية الفساد على أنه استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، متاح على الرابط التالي:

https://www.transparency.org/news/pressrelease/2019_CPI_efforts_stagnate_in_G7_AR

(75) مركز العقد الاجتماعي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية، ٢٠١٤، ص ٨.

(76) *كريستالينا غورغييفا، إيجاد التوازن الصحيح بين تحقيق التنمية المستدامة وإبقاء الدين في حدود مستدامة، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط التالي:*

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/12/19/blog-striking-the-right-balance-between-sustainable-development-and-sustainable-debt,

(77) https://www.mubasher.info/news/3336997/%D9%81%D9%8A%D8%AA%D8%B4-%D8%B6%D8%B9%D9%81-D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D8%B5%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

(78) *كرستين لاجارد، صندوق النقد الدولي، وضع أسس الإدارة الرشيدة للمالية العامة في العالم العربي، متاح على الرابط التالي:*

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2019/02/08/sp0209-md-laying-the-foundations-of-good-fiscal-management-in-the-arab-world,

- *كريستالينا غورغييفا، مرجع سابق.*

(79) يقصد بالحوكمة تحقيق الإدارة الرشيدة لموارد الدولة والمجتمع بهدف تحسين وضع السياسات من خلال التضمين والمشاركة لكافة الأطراف المعنية بهدف الوصول إلى الكفاءة والفعالية للمنظومة، وهو ما يتطلب تحقيق مبادئ الشفافية والإفصاح والنزاهة وتحقيق سيادة القانون وإعمال نظم المراقبة والمساءلة المجتمعية. مؤشرات الحوكمة العالمية (الاستقرار السياسي وغياب العنف - حرية الرأي والمساءلة - جودة الإجراءات التنظيمية - فعالية الحكومة - السيطرة على الفساد- سيادة القانون) وجميعها تحتل مصر فيها مراكز متأخرة عام ٢٠١٨ (هي بالترتيب ١١.٩، ١٣.٣، ١٧.٧٩، ٣٠.٧٧ ، ٣٠.٧٧، ٣٧.٥ وكل منهم نسبة ل١٠٠ درجة) وبعضها تراجع خاصة مؤشر عنصر السيطرة علي الفساد نحو ٣.٥/١٠٠ درجة عما كان في عام ٢٠١٧. تقدير الحوكمة (يتراوح من -٢.٥ (ضعيف) إلى ٢.٥ (أداء قوي). المرتبة المئوية بين جميع البلدان (يتراوح من ٠ (الأدنى) إلى ١٠٠ (أعلى) رتبة. متاح على الرابط التالي:

http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٦٥ لسنة ٢٠١٨ في ٣/١٢/ ٢٠١٨ لتشكيل لجنة لدراسة تواضع ترتيب مصر بمؤشر الحوكة العالمي ٢٠١٨.

(80) *كرستين لاجارد، مرجع سابق.*

(81) *شيخه جا وجوجون جوان، عناصر الحوكمة، بالتركيز على أكبر العقبات أمام النمو والتنمية، التمويل والتنمية يونيو ٢٠١٤ ، ص٢٥ .*

(82) *كريستالينا غورغييفا، مرجع سابق.*

(83) البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:

https://economyplusme.com/11052/

(84) البنك الدولي، متاح على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-rep
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي هو إجمالي الدخل القومي، محولا إلى الدولار باستخدام طريقة الأطلس لدى البنك الدولي، مقسوما على عدد السكان في منتصف العام. طريقة الأطلس هي سعر بديل يُستخدم حينما يتبين أن سعر الصرف الرسمي يختلف اختلافاً كبيراً (تذبذبات الأسعار) بشكل غير عادي عن السعر الذي يتم تطبيقه فعلياً في المعاملات الدولية. وتعتمد هذه الطريقة عامل تحويل يستخدم متوسط سعر الصرف الاسمي لسنة معنية والسنتين السابقتين، مع مراعاة الفروق في معدلات التضخم بين البلد المعني.

(85) *جيري رايس، صندوق النقد الدولي متاح على الرابط التالي:*
https://economyplusme.com/25214/

(86) تعرف نسبة الفقر المدقع بنسبة السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي، بما يعني أن الواقعين تحت هذا الخط يعانون من الجوع. أما الفقراء هم السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن كلفة مكونات خط الفقر القومي.

(87) الجهاز المركزي للتعبية العامة والاحصاء، متاح على الرابط التالي:
https://economyplusme.com/11052/

(88) المرجع السابق.

(89) المرجع السابق.

(90) *شيخه جا وجوجون جوان، مرجع ، ص٢٧ .*

(91) صندوق النقد الدولي، بلدان في دائرة الضوء، مصر: نحو تحقيق الرخاء الاقتصاد، مرجع سابق.

(92) مجموعة البنك الدولي، تقرير عن جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

(93) Urbain Thierry Yogo and Audrey Verdier-Chouchane، " Enhancing North Africa's Infrastructure for Improved Competitiveness," African Development Review 27, issue 3 (September 2015): 274–287.

(94) مجموعة البنك الدولي، تقرير عن جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص١٢-١٣.

(95) المرجع السابق، ص١٢-١٣.

(96) *شيخه جا وجوجون جوان، مرجع سابق، ص ٢٦ -٢٧ .*

(97) *ديفيد ليبتون، النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل في مصر، مرجع سابق.*

(98) *مجموعة البنك الدولي، تقرير عن جمهورية مصر العربية، ص٢ .*

(99) *ديفيد ليبتون، النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل في مصر، مرجع سابق.*

(100) بدر شحدة حمدان ، سالم سليمان درويش، مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد الرابع، نوفمبر ٢٠١٨. ١٣٩-١٥٦.

(101) See - R.M .Solow, '' A contribution to the theory of economic growth''; quarterly journal of economics ,feb.1956

- T.W.Swan, ''economic growth and capital accumulation'', E.record.1956 ;
- J.E.Meade, ''A neo-classical theory of economic growth'', London, 1962.-
- Voir, J.Lecaillon , analyse macro-_econmique, édition Cujas ,paris 1969, p:33

(102) See - Mankiw, N., Romet, D., and Weil, D., (1992), "A Contribution to the Empirics of Economic Growth", Quarterly Journal of Economics, 107, 407-37.

- Barro, R., and Sala-i- Martine, X., (1992), "Convergence", Journal of Political Economy, 100, 223-51.

- محمد مصطفي عمران، أداء ومصادر النمو دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢، ص٣٠-٤٩.

(103) See - Romer. Paul M (1986): "Increasing Returns and Long-Run Growth" The Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 5. (Oct., 1986), pp. 1002-1037

- Lucas, Robert E. (1988): "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics, 22, 3–42.
- Rebelo S. (1991):"long-run policy analysis and long-run growth", The Journal of Political Economy; vol 99, N°3, PP 500-521

(104) Romer, D , Advanced Macroeconomics, (N.Y.:McGraw-Hill Companies, Inc. 2nd Edition). 2001.

- محمد مصطفي عمران، أداء ومصادر النمو دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٢، ص٣٤-٣٨.

(105) أميرة محمد عمارة، نجوى محمد، محددات النمو الشامل في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد رقم ٢٦، العدد الثاني، ٢٠١٨، ص٣٩.

- فاطمة الزهرة، محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال إفريقيا باستخدام نماذج بابل (١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الرابع، ديسمبر٢٠١٨، ص١١٧ وما بعدها.

(106) زينب توفيق عليوة، أثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد رقم ٢٢، العدد الأول والثاني، ديسمبر ٢٠١٤، ص١٠٩.

- مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السادس، ب ت، ص١٤٧ وما بعدها.

(107) علي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص١٧٤

(108) عبد الفتاح عبد الرحمن، الفساد والنمو الاقتصادي إلى مصر: دراسة تحليلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد رقم ٣٧، العدد الرابع، ٢٠١٣، ص٦٨٣.

(109) محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الطبعة الثالثة، ٢٠١١، ص ص٦٤٩-٦٥٠.

(110) فيفيان بشرى، دراسة قياسية للأثر الاقتصادي الكلي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١١، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠١٤، ص٨٩٤-٨٩٥.

(111) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد رقم ٥٠، العدد الأول، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص١٧.

(112) Felipe, J., "total Factor Productivity Growth in East Asia: A Critical Survey", The Journal of Development Studies, 1999, 35 (4), p 1-41.

(113) - غلة الحجم: يعبر مجموع المرونتين (β1β2) عن غلة الحجم : فاذا كانتا مجموعهما أصغر من واحد فالاقتصاد يمر بمرحلة تناقص الغلة، أما إذا كانتا مجموعهما أكبر من واحد فالاقتصاد يمر بمرحلة تزايد الغلة ، وغذا كانتا مجموعهما تساوي واحد فالاقتصاد في حالة ثبات الغلة.

- حسين العمر، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٢٥٠-٢٥٢.

(114) - صارة بورجة، فاطمة الزهراء زرواط، مصادر النمو الاقتصادي من منظور محاسبة النمو:دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية والجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر . الجزائر ، المجلد ٧،العدد ٢، ٢٠١٨، ص ٨٠-٩٨.